EXEMPLAIRES D'ARCHIVES
FILE COPY
A retourner / Return to Distribution C. 111

إضافة
لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة التاسعة والثلاثون
الملحق رقم ١٢ ألف (A/39/12/Add.1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

إضـــافـــة

لتقرير مفوض الأمـم المتحـدة السـامي لشـؤون اللاجئيـن

الجمعيـــة العامـــة

الوثائق الرســمية : الدورة التاسعة والثلاثون

الملحـق رقـم ١٢ ألف (A/39/12/Add.1)

الأمـــم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٨٤

Digitized by UNOG Library

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة.

وقد صدر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ (A/39/12) .

Digitized by UNOG Library

[الأصـــــل : بالانكليزيـــــة]
[٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤]

المحتويات

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحـــدة السامي لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتهـــــــا الخامسة والثلاثين

(جنيف، ٨ - ١٨ تشرين الأول/اكتوبـــر ١٩٨٤)

	الفقـــرات	الصفحة
أولا ـ مقدمة	١ ـ ١٧	١
ألف ـ انتخاب أعضاء المكتب	٤	٢
بـاء ـ التمثيل في اللجنـة	٥ ـ ١٠	٢
جيم ـ اقـرار جدول الاعمال	١١	٣
دال ـ البيان الافتتاحي الذى ألقاه رئيس اللجنـــــة التنفيذيـة	١٢ ـ ١٧	٤
ثانيا ـ المناقشة العامـــة	١٨ ـ ٤٩	٦
مقـررات اللجنة	٤٩	١٨
ثالثا ـ الاجراء المتخذ بشأن مقررات اللجنة التنفيذية	٥٠ ـ ٥٣	٢٠
مقرر اللجنـــة	٥٣	٢١
رابعا ـ الحماية الدولية	٥٤ ـ ٨٧	٢٢
النتائج التي خلصت اليها اللجنة	٨٧	٣١
خامسا ـ تقديم المساعدة الى اللاجئين والتنمية	٨٨ ـ ٩٧	٣٥
مقررات اللجنة	٩٧	٣٧
سادسا ـ أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحـدة لشؤون اللاجئين	٩٨ ـ ١٢٢	٣٩
مقررات اللجنة	١٢٢	٤٧

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
سابعا	- دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز الحلول الدائمة	١٢٣-١٢٩	٤٩
	مقررات اللجنة	١٢٩	٥١
ثامنا	- الشؤون الادارية والمالية	١٣٠-١٥٣	٥٢
	مقررات اللجنة	١٥٣	٥٩
تاسعا	- العرض الموجز الذى قدمه الرئيس عن البندين ٨ و ١٠	١٥٤-١٦١	٦٣
عاشرا	- مركز التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥	١٦٢-١٧٠	٦٥
	مقررات اللجنة	١٧٠	٦٦
حادى عشر	- الشؤون الميدانية	١٧١-١٧٦	٦٨
	مقررات اللجنة	١٧٦	٦٩
ثاني عشر	- الادخار المقترح للغات اضافية	١٧٧-١٨٥	٧٠
	مقررات اللجنة	١٨٥	٧١
ثالث عشر	- جدول الاعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجنة التنفيذية	١٨٦	٧٢
المرفق	- البيان الافتتاحي الذى ادلى به المفوض السامي لشؤون اللاجئين امام اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورته الخامسة والثلاثين في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٤		٧٤

Digitized by UNOG Library

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها* الخامسة والثلاثين

(جنيف ، ٨ - ١٨ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٤)

أولا - مقدمة

١ - انعقدت الدورة الخامسة والثلاثون للجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بقصر الأمم في جنيف ، في الفترة من ٨ الى ١٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ .

٢ - افتتح وقائع الاجتماع رئيس اللجنة السابق السفير هـ. ايورلوف (السويد) الذى أثنى في بيانه الافتتاحي على أعمال المفوض السامي لشؤون اللاجئين وموظفيه ، وعلى ما قامت به المنظمات غير الحكومية في معالجة مشاكل اللاجئين ميدانيا . وأوضح كيف أتيحت له فرصة متابعة بعض من هذه المشاكل من كثب خلال فترة ولايته مؤكدا على ضرورة الاعراب عن العرفان بجميل بلدان ، غالبا ما تعد بين أفقر بلدان العالم ، الا أنها تتحمل عبء أعداد كبيرة من اللاجئين اليها . وأضاف قائلا ان ملاحظته المباشرة التي توفرت له خلال زياراته الميدانية ، قد أكدت لديه القناعة بضرورة استكمال مساعدات الاغاثة بتعزيز الاكتفاء الذاتي والسعي الدؤوب لايجاد حلول دائمة للمشاكل . وأشار أيضا الى الحاجة الى توافر أقصى قدر من الكفاءة والى التنسيق الكامل بين الجهود المبذولة عند توصيل المساعدات . ثم أكد السفير ايورلوف أيضا على الأهمية الخاصة التي يشكلها المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا (١) وأعرب عن شعوره بأن ادراك المؤتمر لأهمية تقديم المساعدة الاغاثية الى المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين يمكن أن تشكل خطوة أساسية تجاه الوصول الى الحلول الدائمة .

٣ - وفيما يتعلق بالحماية الدولية ، لفت السفير ايورلوف الانتباه بصورة خاصة الى مسألة الاعتداءات المسلحة على معسكرات اللاجئين ومستوطناتهم وقال انه برغم عدم احراز اللجنة التنفيذية اتفاقا في الرأى حول الصياغة الدقيقة لنتيجة تستخلصها في هذا الموضوع ، الا أن ثمة اتفاقا عاما على وجوب ادانة هذه الاعتداءات . وأكد كذلك على أن الأمر يحتاج من المجتمع الدولي ، ومن اللجنة التنفيذية بالذات ، ايلاء الدعم الكامل للمفوض السامي فيما يتعلق بتعزيز سلامة اللاجئين . واختتم السفير بيانه بشكر المكتب وأعضاء اللجنة عن المؤازرة التي تلقاها منهم خلال فترة ولايته .

---

* سبق اصداره تحت الرمز A/AC.96/651 .

Digitized by UNOG Library

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٤ - انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بموجب المادة ١٠ من النظام الداخلي التي تنص على انتخاب أعضاء المكتب عن السنة بأكملها :

الرئيس	السيد ف المبزّع (تونس)
نائب الرئيس	السيد ك. شيبا (اليابان)
المقرر	السيد أ. اوسيتالو (فنلندا)

باء - التمثيل في اللجنة

٥ - كان أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم ممثلين في الدورة : الارجنتين، استراليا، اسرائيل، المانيا (جمهورية - الاتحادية)، اوغندا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، ايطاليا، البرازيل، بلجيكا، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، زائير، السودان، سويسرا، السويد، الصين، فرنسا، فنزويلا، فنلندا، الكرسي الرسولي، كندا، كولومبيا، لبنان، ليسوتو، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ناميبيا (ممثلة بواسطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا)، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، هولندا، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، يوغوسلافيا، اليونان.

٦ - ومثّلت حكومات الدول الآتية بواسطة مراقبين : اثيوبيا، اسبانيا، افغانستان، اندونيسيا، انغولا، ايرلندا، ايسلندا، باكستان، البرتغال، بنما، بوتسوانا، بوروندي، بوليفيا، بيرو، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية افريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سرى لانكا، السلفادور، السنغال، شيلي، الصومال، العراق، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، قبرص، الكاميرون، كمبوتشيا الديمقراطية، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، كينيا، ماليزيا، مصر، المكسيك، نيوزيلندا، هندوراس، اليمن. كما قام مراقب بتمثيل فرسان مالطة.

٧ - وقد مثّلت منظومة الأمم المتحدة على الوجه التالي : الأمانة العامة للأمم المتحدة، مكتب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا، مكتب منسّق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، برنامج الامم المتحدة الانمائي، متطوعو الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي.

Digitized by UNOG Library

٨ - ومثّلت بواسطة مراقبين كل من لجنة الاتحادات الاوروبية وكذلك المنظمات التالية المشتركية بين الحكومات : اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .

٩ - ومثّلت بواسطة مراقبين أيضا تسع وسبعون منظمة غير حكومية بما في ذلك المجلس الدولي للوكالات الخيرية ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، ورابطة جمعيات الصليب الأحمر.

١٠- ومثّل في الاجتماع أيضا كل من المؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحد وبين الافريقيين لآزانيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومنظمة التحرير الفلسطينية .

جيم - إقرار جدول الأعمال

١١ - قررت اللجنة التنفيذية اقرار جدول الأعمال التالي :

١ - افتتاح الدورة

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - اقرار جدول الأعمال والامور التنظيمية الاخرى

٤ - المناقشة العامة

٥ - الاجراءات المتخذة بشأن المقررات الصادرة عن اللجنة التنفيذية

٦ - الحماية الدولية

٧ - معونة اللاجئين والتنمية

٨ - أنشطة المساعدة التي تقدمها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

٩ - دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز الحلول الدائمة

١٠- الامور الادارية والمالية

١١- حالة التبرعات والمتطلبات المالية الشاملة لسنتي ١٩٨٤ و ١٩٨٥

١٢- الشؤون الميدانية

١٣- اقتراح ادخال لغات اخرى

Digitized by UNOG Library

١٤ - النظـــر في جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجنـــة التنفيذية

١٥ - أية مسائل اخرى

١٦ - اعتماد مشروع تقرير الدورة الخامسة والثلاثين

دال - البيان الافتتاحي الذى ألقاه رئيس اللجنة التنفيذيـــة

١٢ - لدى توليه مهام منصبه، قدم السفير ف المبزّع الرئيس الجديد المنتخب شكـــره للأعضاء على الثقة التي أولوه أياها بانتخابه رئيسا للدورة الخامسة والثلاثين للجنـــة التنفيذية. ولفت الانتباه الى صعوبة الوضع الدولي القائم ، ولا سيما فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية الراهنة، والى الآثار المعقدة المترتبة على هذا الوضع بالنسبـــة لأعمـــال اللجنة . وقال ان جدول أعمال اللجنة يعكس هذا التعقيد ، فيما يعبر أيضا عن رغبـــة المجتمع الدولي والمفوض السامي في مجابهة التحدى الذى ينطوى عليه .

١٣ - ولاحظ رئيس اللجنة أنه طلب الى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين فـــي السنوات الأخيرة أن تكيّف ظروفها حتى تواجه الأعداد المتزايدة من اللاجئين . وأوضـــح أن من ايجابيـــات هذا الاتجاه الجديد ، تعزيز الحلول الدائمة في افريقيا عن طريـــق الربط بين المعونات المقدمة للاجئين وبين المساعدات الانمائية. وقال ان اللجنـــة سيطلب منها في دورتها الحالية أن تجرى تقديرا أوليا لهذا النهج الجديد . وفـــي ميدان المساعدة ، أشار الى أنـــه من الامور المهمة الاخرى المطروحة للنظر، عمليـــة التقييم الذاتي لبرامج مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وتحويل السلطة للأجهزة الميدانية ، وكلاهما عنصران أساسيان لحسن تنفيذ البرامج .

١٤ - وفيما يتعلق بالحماية الدولية، أكد الرئيس على أهمية القضايا التي ستنظـــر فيها اللجنة التنفيذية مشددا بالذات على أهمية أن تصل اللجنة الى اتفاق ايجابـــي بالنسبة للانقاذ في البحر ومنع الاعتداءات المسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم مما يضمن انقاذ حياة أعداد كبيرة من البشر. ورحب أيضا بانضمام تاهيتي وموزامبيـــق مؤخرا الى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين بوصفه خطوة جديدة على طريق التقـــدم نحو تدعيم الاطار القانوني للعمل الدولي الذى يتم لصالح اللاجئين .

١٥ - وأشار رئيس اللجنة كذلك الى الحاجة الى ضمان الكفاءة في ادارة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبخاصة في ضوء المناخ الاقتصادى السائد وما يرتبط به مـــن

Digitized by UNOG Library

قيود في مجال الميزانية . ولاحظ أن اللجنة التنفيذية قد دعيت في هذا السياق بالذات الى النظر في عملية تصنيف الوظائف الفنية ، فضلا عن الموازنة بين الحاجة الى تدعيم ملاك الموظفين من ناحية وبين الرغبة في اتباع النمو الصفرى من ناحية اخرى .

١٦ - ولفت رئيس الدورة انتباه اللجنة التنفيذية أيضا الى أهمية المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا مرحّبا بالتضامن الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا مرحبا بالتضامن الدولي الذى تجلى في المؤتمر ، ومعربا في الوقت نفسه عن تقديره للجهود التي بذلتها اللجنة الادارية في هذا الشأن ، ومناشدا كذلك المجتمع الدولي العمل على ضمان نجاح أعمال المتابعة ذات الصلة .

١٧ - واختتم رئيس الدورة بيانه بالثناء على المفوض السامي ونائبه وموظفي المفوضية على تفانيهم في أداء المهام الموكلة الى المكتب ، كما أثنى على المنظمات غير الحكومية لدورها في مساعدة اللاجئين .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - المناقشة العامة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٨ - أثنى جميع المتكلمين على هيئة المكتب السابقة وقيادتها اللجنة التنفيذية طوال السنة الماضية، وقدموا تهانيهم الحارة الى أعضاء المكتب المنتخبين مجددا في الدورة الخامسة والثلاثين.

١٩ - وفي معرض الاجابة على بيان المفوض السامي، الذى يظهر بوصفه مرفقا لهذا التقرير، أشاد المتكلمون بالمفوّض السامي وموظفيه على تفانيهم في بسط الحماية وتقديم المساعدة للاجئين. وأكدوا على ضرورة أن يعتمد المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء اللجنة التنفيذية، الى تقديم الدعم الكامل للمفوّض السامي حتى ينهض بالمهمّة الموكلة اليه وسط أوضاع كثيرا ما تنطوى على تعقيدات متزايدة.

٢٠ - واذ رحّب المتكلمون بصورة عامة بعدم نشوء موجات جديدة تشمل اعدادا كبيرة من اللاجئين، الا أن كثيرا منهم أشاروا الى المشاكل التي يعانيها اللاجئون في بقاع كثيرة من العالم وما تنطوى عليه من قسوة متفاقمة التعقيد. وفي مواجهة هذه المشكلات، ساد اتفاق عميق بضرورة العمل الفعّال على الحفاظ على الطابع الانساني وغير السياسي الخالص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بما يتسنى معه تقديم الحماية والمساعدة الدولية بصورة مضمونة وفعالة. على أن عددا من المتكلمين أكدوا أيضا على ضرورة أن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الأساسية لمشاكل اللاجئين بصورة أكثر فعالية، في المحافل الملائمة، وأوضحوا أن الأمر يحتاج الى بذل جهود عملية ونظرية على الصعيد السياسي بما في ذلك استمرار المبادرات المطروحة في الجمعية العامة للأمم المتحدة والرامية الى الحيلولة دون المزيد من الخروج الجماعي للاجئين. وأشار أحد المتكلمين الى أن اهمية هذه التدابير الوقائية قد سلّطت عليها الأضواء مؤخرا في اعلان المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا (A/39/402,Annex,Sect.I). من ناحية أخرى أعربت وفود عديدة عن خيبة أملها لأن المجتمع الدولي ما زال عاجزا عن صياغة مقترحات وتدابير ملموسة تثبت فعاليتها في معالجة الأسباب الجذرية التي تنتج عنها تدفقات اللاجئين.

٢١ - وأشير الى أن وضع اللاجئين ما برح مثار قلق عميق ولا سيما في افريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى، وبرغم الانخفاض الشامل في عدد اللاجئين بالقارة الافريقية، فضلا عن التطورات الايجابية التي طرأت فيما يتعلق باعادة اللاجئين الى أوطانهم أو بعمليات التوطين المحلي الطوعية في القرن الافريقي والسودان، الا أن استمرار وجود أعداد كبيرة من السكان

Digitized by UNOG Library

اللاجئين في بلدان تعاني في أحيان كثيرة من أزمات اقتصادية ومناخية فادحة كان مصدرا لكثير من القلق على نحو ما تشهد به معاناة اللاجئين من ناميبيا وجنوب افريقيا في الجزء الجنوبي من القارة . وفي غربي آسيا لم تلح بعد أية بشائر تنبئ بحل دائم لمشكلة اكبر عدد من السكان اللاجئين في العالم ، ألا وهم اللاجئون الافغان الى الجمهورية الاسلامية الايرانية وباكستان . وفي هذا السياق استرعى انتباه الاجتماع الى العبء الفادح الذى تنهض به بلدان اللجوء في تلك المنطقة . وقد عارض المراقب عن افغانستان في مسألة عدد اللاجئين الى تلك البلدان مؤكدا على أنه قد تعرّض لقدر كبير من التضخيم بغية زيادة تدفق المساعدات الدولية ، وان جماعات الأفغان المقيمة خارج بلادها يجرى استغلالها لأغراض سياسية . من جانب آخر ، كان استمرار وجود عدد كبير من السكان اللاجئين في بلدان اللجوء الأول بجنوب شرقي آسيا مثارا للقلق ، ولا سيما في ضوء انخفاض معدلات التوطين وعدم احراز انطلاقة ملموسة في جهود الاعادة الى الوطن أو الاستيطان بصورة طوعية . وقد اقترح أحد الممثلين أن ينظر المفوض السامي في أمر تعيين ممثل شخصي عنه في المنطقة لتنسيق جهود البحث عن حلول دائمة . وقد لاحظت وفود عديدة أيضا الاستعراض الذى قدّمه المفوض السامي للترتيبات الرامية لتقديم المساعدة الى الذين بحثوا عن ملجأ على حدود بابوا غينيا الجديدة مع ايريان جايا . وفيما يتعلق بالوضع في امريكا اللاتينية ، لقيت خطوات اعادة التوطين الطوعي الجارية مؤخرا ترحيبا بوصفها تطورا ايجابيا ، وان كان إبقاء مشاكل المهاجرين على قسوتها في أمريكا الوسطى ما يزال مدعاة لقلق عميق . وقد شدد أحد المتكلمين بصورة خاصة على الحاجة الى ايجاد حلول محلية في هذا الصدد ، بما في ذلك التوطين المحلي للمهجّرين . ومن ناحية اخرى ثنّى عدد كبير من المشاركين على جهود مجموعة كونتادورا سعيا وراء حلول سلمية للصراعات الناشبة في المنطقة بما يتيح ازالة بعض من الأسباب الرئيسية التي تؤدى الى تدفق أعداد المهاجرين .

٢٢ - وفي سياق المناقشة ، أثنى كثير من المتكلمين على بلدان اللجوء ، ومنها بالذات أقل البلدان نموا ، لمساهمتها في تحمّل العبء المفروض عليها من جراء وجود اللاجئين ، مما يتوجب معه حث المجتمع الدولي على مساعدة هذه البلدان بروح من التضامن الدولي ومن المشاركة في تحمّل الأعباء .

٢٣ - وأعرب المتكلمون جميعا عن عميق قلقهم بشأن الوضع الذى رسمته مذكرة المفوض السامي عن الحماية الدولية (A/AC.96/643) ولا سيما فيما يتعلق بتقلص نظام اللجوء . ورحبت وفود عديدة بالتزايد المطرد في حالات الانضمام الى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين . الا أنها لاحظت أن ثمة موجة متجددة في الوقت نفسه من انتهاك السلامة المادية للمهاجرين وللباحثين عن اللجوء ، اضافة الى نزعات متفاقمة من كراهية الأجانب ، وحالات متزايدة أيضا من رفض اللجوء وانكاره على طالبيه . وقد ساد اتفاق عام حول الحاجة الى اجراءات فعالة من جانب المجتمع الدولي والمفوّض السامي لشؤون اللاجئين لمنع تدهور الموقف بالنسبة

Digitized by UNOG Library

للحماية الدولية للاجئين . وقد طرحت مقترحات عدة حول أنسب الخطوات اللازم اتخاذها لمساعدة المفوض السامي على ممارسة وظيفة الحماية الدولية الموكلة اليه . كما رحّب عدد من المتكلمين بخطط المفوض السامي الرامية الى عقد حلقة دراسية في عام ١٩٨٥ في اوروبا حول قضايا الحماية . ولفت أحد المشتركين الانتباه الى أن حماية اللاجئين تفتقر الى نهج العالمية الشامل في معالجتها ، بحكم التعقيدات التي تنطوي عليها أوضاع اللاجئين المعاصرين ، ومما يتطلب اللجوء الى معايير عالمية شاملة لحماية اللاجئين . وأكد وفد آخر على الحاجة الى بعث الروح التي تسود القواعد والمعايير والمبادئ القائمة فيما يتعلق بالحماية الدولية . كما شدد على مسؤولية اللجنة التنفيذية في هذا الصدد. من ناحية أخرى ، أعرب متكلم آخر عن أسفه للافتقار الى نظام يتيح للمجتمع الدولي سبل المعالجة الفعالة لحالات انتهاك المبادئ المقرّة أو الالتزامات الواجبة .

٢٤ - وأعرب عدد من المتكلمين عن قلق عميق بوجه خاص ازاء حالات الرد القسرى للاجئين التي وقعت مؤخرا في اطار الاتفاقات الثنائية المبرمة بين الدول والتي تحكم تبادل رعاياها حيث أعرب وفدان عن عميق أسفهما لأمثلة وقعت مؤخرا من الرد القسرى للاجئين في افريقيا باعتبار أن تكرار مثل هذه الحوادث يمكن أن ينال من الدعم الدولي للمؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا . وأكد أحد المتكلمين على أنه لا سبيل الى تبرير الرد القسرى للاجئين على اساس الرغبة في الحفاظ على العلاقات الطيبة مع الدول المجاورة ، ولفت الانتباه ، في هذا السياق ، الى المادة الثانية من اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم الجوانب المحددة من مشاكل اللاجئين في افريقيا (٢١) ، التي تصف منح اللجوء بوصفه عملا سلميا وودّيا . الا أن متكلمين آخرين ، أوضحوا أنه مع تسليمهم الكامل بمبدأ عدم الرد القسرى ، فهم يلفتون الانتباه الى الضغوط السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها احيانا بلدان اللجوء ، ودعوا المجتمع الدولي الى ايلاء دعمه الكامل للبلدان المعنية كيما تقاوم مثل هذه الضغوط .

٢٥ - ولفت عدد من المتكلمين الانتباه الى المشاكل الناجمة عن تحركات اللاجئين غير المنتظمة الى بلدان لجوء ثانية ، والى الآثار المعقدة التي يمكن أن تنجم عن ذلك بالنسبة لتقرير حالة اللاجئين . وأشار أحد الوفود الى أن الاجراءات التقييدية القائمة في بعض البلدان انما تزيد من العبء الذى تتحمله البلدان الاخرى التي تتبع سياسة لجوء أكثر تحررا ، وأوضح أن الأمر يتطلب تعاونا دوليا لمواجهة هذه المشكلة ، كما أعرب عن الأمل في أن يتاح للمفوض السامي في القريب العاجل فرصة المزيد من دراسة الأفكار التي طرحها عن هذا الموضوع .

٢٦ - وأكد عدد من المشاركين على أهمية التمييز ، بصورة أوضح ، بين اللاجئين والمهاجرين ولا سيما في حالات تدفق أعداد واسعة من البشر . ولفت أحد الوفود الانتباه الى أن

Digitized by UNOG Library

اساءة التقدم بطلبات اللجوء تلحق الضرر بالذين يقدمون طلبا لمنحهم مركز اللاجئ على أساس أسباب لها وجاهتها . وأشار متكلم آخر الى أن عدم التمييز في منح مركز اللاجئ قد نال من المساندة المقدمة من جانب المجتمع الدولي ، كما أضعف الدور الذى يضطلع به المفوض السامي ، بل وهدد وضعية اللاجئين الحقيقيين . وفي هذا السياق ، أوضح أحد الوفود مدى الحاجة الى استجابة أشمل من جانب الأمم المتحدة لمشاكل الخروج الجماعي التي كثيرا ما تتجاوز قدرات المفوض السامي ، ومن جانب آخر أعرب وفد آخر عن قلقه بشأن حماية الاشخاص الواقعين خارج نطاق ولاية المفوض السامي أى الذين تتداخل أوضاعهم بين وضع المهجّرين ووضع اللاجئين ، وثنّى هذا الوفد على توسيع دور المفوض السامي في مثل هذه الحالات . وفي معرض الاشارة تحديدا الى وضع اللاجئين في جنوب شرقي آسيا ، أعرب متكلمان آخران عن شعورهما بأن الأخذ باجراءات التحديد في هذا الشأن ، يمكن أن يساعد البلدان المستقبلة على معالجة هذه المشكلة .

٢٧ - وأعرب كثير من المتكلمين عن أسفهم لعدم التوصل الى اتفاق في الرأى من جانب اللجنة التنفيذية حول بيان بالمبادئ بما من شأنه منع الاعتداءات العسكرية أو المسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين ، برغم أن مناقشتها هذا الأمر قد استغرقت سنتين ، ومما يرجى معه الوصول الى اتفاق في هذا الشأن ضمن سياق الدورة الحالية . وانطلاقا من كون السلامة البدنية للاجئين تشكل عنصرا أساسيا من عناصر الحماية الدولية ، أعرب أحد الوفود عن شعوره بأن اللجنة التنفيذية لابد وأن تلتزم بصياغة موقفها تجاه هذه المسألة ، فيما أوضح متكلمون آخرون أنه برغم أن الاتفاق لم يتحقق بعد حول الصياغة الدقيقة للنتيجة التي يمكن أن تخلص اليها اللجنة التنفيذية ، الا أن ثمة اتفاقا عاما بأن الاعتداءات على مخيمات ومستوطنات اللاجئين الحقيقيين لابد من ادانتها بغير تحفظ بوصفها انتهاكا للقانون الدولي وللمبادئ الانسانية . وأعرب عدد من الوفود عن تأييدها لمشروع البيان المقترح من قبل السفير أيورلوف ، رئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجنة التنفيذية واللجنة الفرعية الجامعة بشأن الحماية الدولية ، والذى رأت الوفود أنه انعكاس متوازن لمسؤوليات بلدان الملجأ والمنشأ على السواء . بيد أن أحد المتكلمين رأى أن بيانا بالمبادئ سيكون بغير معنى اذا ما تجاهلت البلدان التزاماتها الأساسية التي يفرضها عليها ميثاق الامم المتحدة ، كما لفت المتكلم نفسه الانتباه الى ما تخلّفه هذه الاعتداءات على السكان المحليين في بلدان اللجوء من آثار . وقد رأت عدة وفود أن منع الاعتداءات المسلحة هو مسؤولية قاطعة تتحملها الدولة المعتدية وحدها ، وشدّد واحد منها بالذات على أن مسألة المسؤولية المتوازنة مسألة لا وجود لها . الا أن متكلمين آخرين أكدوا بقوة على مسؤولية بلدان اللجوء في ضمان الحفاظ على طابع مدني صرف لمخيمات اللاجئين مع تحديد مواقعها ، بصورة مناسبة ، بعيدا عن مناطق الحدود الحساسة ، وبحيث تكون بمعزل

Digitized by UNOG Library

عن المقاتلين . وأشار أحد الوفود الى التزام بلدان اللجوء بضمان ألا ينغمس اللاجئون في نشاطات عسكرية وأكد أيضا على أن الحماية الدولية لا تنطوى على الحقوق فقط ولكنها تشمل الواجبات كذلك. ثم شدد كثير من الوفود على أهمية تواجد مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيمات ومستوطنات اللاجئين بالمناطق المعرّضة للاعتداء ، انطلاقا من الشعور بأن التجربة قد دلّت على أن التواجد من شأنه تقليل احتمالات الاعتداء .

Digitized by UNOG Library

٢٨ - وكان هناك أيضا قلق بالغ عام ازاء وحشية هجمات القراصنة على اللاجئين وملتمسي اللجوء في بحر الصين الجنوبي ، وشدد على الحاجة الى اتخاذ تدابير فعّالة لمكافحة هذه الفظائع . ومع أن حالات القرصنة أصبحت أقل حدوثا في الآونة الاخيرة ، لاحظ متكلمون عديدون أن وحشية هذه الهجمات يبدو أنها قد زادت . وأعرب عموما عن الترحيب باستمرار الترتيبات المضادة للقرصنة ، وان كان مشتركون كثيرون رأوا أن البرنامج ينبغي أن يصبح أكثر فعالية وأعربوا عن أملهم في أن تعزز أثره التحسينات التي اقترحت في أعقاب تقديم تقرير فريق الخبراء التقييمي . وطلب أحد الوفود تقييما جديدا من المفوض السامي في عام ١٩٨٥ . ورأى ممثل آخر أنه سيلزم دليل على بذل جهود تتسم بالتصميم للقضاء على القرصنة اذا كان المراد استمرار تمويل البرنامج ، بينما أكد وفد آخر على الحاجة الى تجنب الحوادث التي تلقي ظلالا من الشك على مصداقية البرنامج . وقال متكلم آخر ان حدوث أعمال القرصنة قد انخفض انخفاضا كبيرا في واقع الأمر في خلال العامين الماضيين ولكن المشكلة مشكلة دولية ، تتعلق بأشخاص ذوى جنسيات مختلفة ، ومن ثم فهي خارجة عن سيطرة أية حكومة واحدة .

٢٩ - وأعرب الاجتماع عن أشد القلق ازاء الانخفاض المفزع في أعداد اللاجئين الذين تم انقاذهم في البحر في السنوات الأخيرة . وأثنى كثير من المتكلمين على منح وسام نانسن هذا العام لقبطان وطاقم السفينة التجارية الامريكية " روز ستي " المكون من فردين باعتبار أن ذلك كان عملا مناسبا بوجه خاص في ظل ظروف غالبا ما تكون فيها الحاجة الملحة الى انقاذ من يتعرضون لمحنة في البحر موضع تجاهل وتلزم اعادة توجيه انتباه المجتمع الدولي اليها . وأعرب عن تأييد مستفيض للمبادرات التي اتخذتها المفوضية للتشجيع على قيام بعمليات الانقاذ في البحر ، خاصة عن طريق خطتي " عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانزال من السفن " و" عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر" . ودعا عدد من المتكلمين الى تقديم خطة " عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر" دون مزيد من التأخير وذلك تجنبا لحدوث المزيد من الخسائر في الارواح وأعربوا عن أملهم في بلوغ هدف السنة الأولى ، وهو توفير . . . ٤ مكان للاجئين عما قريب عن طريق تقديم تبرعات اضافية . وأعلن عدة متكلمين أن حكوماتهم تنظر بجدية في تبرعاتها للخطة .

٣٠ - وفي ميدان تقديم المساعدة للاجئين ، رحب كثير من الوفود باستقرار ميزانية المفوضية في السنوات الأخيرة . وأثنى أيضا متكلمون كثيرون على المفوضية لما بذلته من جهود لتحسين معدل تنفيذ البرامج ، وأعرب أحد المشتركين عن رأى مفاده أن المستوى الذى تم بلوغه فريد في منظومة الأمم المتحدة . وشدد ، على نطاق واسع ، على الحاجة الى مواصلة القوة الدافعة نحو احداث المزيد من التحسينات في تخطيط البرامج وتنفيذها وذلك في ضوء مناخ التأزم الاقتصادى السائد . وأكد عدة مشتركين على أهمية أن يكون باستطاعة المفوضية الوصول الى المواقع التي يجرى فيها تنفيذ برامج المساعدة

Digitized by UNOG Library

التي تمولها المفوضية لصالح اللاجئين . وأكد عدد من المتكلمين أيضا ، فيما يتعلق بتنفيذ برامج المساعدة ، على أهمية التنسيق مع الوحدات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك مع الوكالات الحكومية الدولية والوكالات غير الحكومية . وفي هذا السياق رحب أحد المتكلمين بالاجتماعات الاقليمية بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية ، وباشراك تلك المنظمات في عملية تخطيط المساعدة حيثما قد تكون خبراتها الفنية وتجاربها ذات قيمة خاصة .

٣١ - وأعرب عن الترحيب بالجهود التي تبذلها المفوضية لزيادة قدرتها على الاستجابة في حالات الطوارئ عن طريق تدريب موظفيها وموظفي شركائها التنفيذيين . وأكد أحد المتكلمين على أهمية اتفاقات المفوضية مع الهيئات المعنية بالطوارئ في البلدان الأعضاء فيها باعتبار أن هذه الاتفاقات عنصر هام في التأهب للطوارئ . وأثنى أحد الوفود على قدرة المنظمة المتزايدة على الاستجابة في حالات الطوارئ الا أنه تساءل عما اذا كانت تلك القدرة تستخدم في واقع الأمر الى أقصى حد وعن موقع وحدة الطوارئ في الهيكل العام للمفوضية أثناء أية أزمة .

٣٢ - وشدد الاجتماع تشديدا كبيرا على أهمية البحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين وعلى الحاجة الى التشجيع على بلوغ أقصى مستويات الاكتفاء الذاتي ريثما يتسنى ايجاد هذه الحلول . ورحب أحد المتكلمين بادراج مسألة الحلول الدائمة بوصفها بندا مستقلا في جدول أعمال الدورة ، نظرا لأن ايجاد حلول دائمة يمثل الهدف النهائي للمفوضية ومن ثم يستحق دراسة خاصة . وشدد على الحاجة الى طاقة خلاقة وأفكار مبتكرة في البحث عن الحلول الدائمة . ومع أن تزايد النسبة المئوية للموارد البرنامجية السنوية للمفوضية المكرسة لايجاد هذه الحلول كان موضع ترحيب عام ، قال أحد المتكلمين ان هذه النسبة المئوية مازالت أقل كثيرا من تلك التي سجلت في أوائل السبعينات ، وأنه لم تحدث في واقع الأمر سوى حالات تقدم قليلة فيما يتعلق بايجاد حلول دائمة ايجادا فعليا منذ الدورة الرابعة والثلاثين للجنة التنفيذية في عام ١٩٨٣ . ووجه متكلم آخر انتباه اللجنة الى أن تدفق الأموال الموجهة نحو تشجيع هذه الحلول عن طريق قنوات أخرى غير المفوضية سيزيد . وشدد وفد آخر على الحاجة الى اتجاه أقوى حتى نحو الحلول الدائمة في برامج المفوضية ، وقال انه يرى أن المفوض السامي ينبغي أن يقدم تقريرا الى اللجنة بشأن أية عقبات تصادفه في تنفيذ هذه الحلول .

٣٣ - وشدد كثير من المتكلمين أيضا على أهمية الصلة بين المعونة التي تقدم للاجئين والمساعدة الانمائية في تشجيع الحلول الدائمة ، خاصة التوطين المحلي . وقالوا ان من المطلوب تقديم مساعدة انمائية لمعادلة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية التي ينوء كاهلها أيضا بوجود أعداد كبيرة من اللاجئين لديها .

Digitized by UNOG Library

وأعرب عموما في سياق المناقشة عن الترحيب بنص يوجز مبادئ للتدابير التي تتخذ في البلدان النامية ، قدم كي تنظر فيه الدورة (A/AC.96/645) . وأكد كثير من الوفود على الحاجة الماسة الى موارد اضافية لتعزيز الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان اللجوء التي تثقل كاهلها تدفقات كبيرة من اللاجئين ، وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن المساعدة لا ينبغي أن تقدم الى اللاجئين على حساب السكان المحليين أو على حساب الجهود الانمائية الجارية . وأكد مشتركون عديدون على الحاجة الى دمج المشاريع الانمائية المتصلة باللاجئين في الخطط الانمائية الوطنية للبلدان المضيفة وفي برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف . ووجه عدة مشتركين نظر اللجنة التنفيذية الى المشروع الذى يديره البنك الدولي في باكستان والى احتمال أن تكون مشاريع مماثلة ملائمة في برامج تحقيق الاكتفاء الذاتي في أماكن أخرى . وأكد أيضا عدد من المتكلمين على ضرورة التنسيق الكامل بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في ميدان المساعدة الانمائية المتصلة باللاجئين ، وأعرب عن الترحيب باصدار المبادئ التوجيهية التي تنظم التعاون بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مؤخرا . وشدد أيضا على الحاجة الى قيام المفوضية بدور قيادى بوصفها حفّازا ومنسقا في ميدان المشاريع الانمائية المتصلة باللاجئين ، دون أن تصبح هي نفسها وكالة انمائية .

٣٤ - وكان هناك اتفاق عام على قيمة المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا واعتراف بالمبادرة الهامة التي اتخذها ذلك المؤتمر بتناول المشاكل التي تخلقها تحركات السكان على نطاق كبير في افريقيا والحالة الاقتصادية المتأزمة في كثير من البلدان الافريقية . وأثني على اللجنة التوجيهية ، على نطاق واسع ، لدقة ما قامت به من أعمال تحضيرية للمؤتمر . ورأى كثير من المتكلمين أن الانجاز الرئيسي للمؤتمر هو اثبات صلاحية مفهوم المساعدة الانمائية المتصلة باللاجئين . وفي رأى أحد الوفود أن المؤتمر قام بدور حاسم في مساعدة الحكومات على تحديد سياستها وأولوياتها . الا أنه كان هناك أيضا اتفاق عام على الحاجة الى ضمان تحقيق المؤتمر للأماني المرجوة منه على هيئة تعهدات فعلية ونتائج ايجابية . ورئي أن للجنة التوجيهية دورا مستمرا في ضمان تلك المتابعة وطلب أحد الوفود تقريرا من اللجنة عن التطورات التي حدثت منذ انعقاد المؤتمر . وشدد متكلم آخر على الحاجة الى استمرار المفوضية في القيام بدور نشط في ترويج أهداف المؤتمر حتى بعد تصفية وحدة المؤتمر في المفوضية .

٣٥ - وشدد كثير من المتكلمين على العودة الطوعية الى الوطن بوصفها الحل الدائم المفضل ، حيثما تسمح الظروف بذلك ، وكان هناك اتفاق عام على أن الطبيعة الطوعية لأية عودة يجب تأمينها . ورحب متكلمون كثيرون بعمليات الاعادة الى الوطن التي جرت مؤخرا أو الجارية حاليا في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، ولكن اعترف بأن احتمال العودة الطوعية مازال بعيدا في كثير من الحالات . وحث أحد المتكلمين المفوضية على مواصلة جهودها لتحقيق العودة الطوعية الى كمبوتشيا الديمقراطية ، بينما أعرب آخرون

Digitized by UNOG Library

عن قلقهم ازاء النقص النسبي في العودة الطوعية الى امريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا حيث يضاعف المشكلة الافتقار الى بلدان لجوء دائم لمجموعات كبيرة من اللاجئين . وأشير الى وجود حاجة ، فيما يتعلق بمحاولة تشجيع العودة الطوعية الى الوطن ، الى استكمال الأنشطة الانسانية التي تقوم بها المفوضية بمبادرات على الصعيدين الدبلوماسي والسياسي بغية ايجاد حلول للأسباب الجذرية لمشاكل اللاجئين وتشجيع تنفيذ قرارات الأجهزة المختصة باصدار أحكام في هذه المسائل . ورأى أحد المتكلمين أن المفوض السامي يمكن أن يقوم بدور أكثر جزما في تشجيع هذا الحل الدائم وذلك بايجاد مناخ ملائم يؤدى الى العودة الطوعية . واستشهد في هذا الصدد بالدور الذى قام به المفوض السامي في اعادة اللاجئين من جيبوتي الى اثيوبيا . وشددت عدة وفود على أهمية أن يكون باستطاعة المفوضية الوصول الى اللاجئين العائدين الى بلدانهم الأصلية ، وذلك لرصد الطابع الطوعي لهذه التحركات . وأكد أحد المتكلمين على الحاجة الى امكانية الوصول هذه ، حتى في الحالات التي تضمن فيها اتفاقات ثنائية بين بلدان اللجوء والبلدان الأصلية أمن العائدين . وأشار وفد آخر الى الحاجة الى اقتران العودة الطوعية الى الوطن بضمانات معقولة للسلامة الشخصية ولاحترام حقوق الانسان الأساسية .

٣٦ - كان من رأى عدد من المتكلمين أن اعادة التوطين في بلدان ثالثة بينما يكون في بعض الأحيان الحل الوحيد الممكن ، فانه أقل الحلول الثلاثة الرئيسية الدائمة ارضاء . وأشار أحد المشتركين الى أن برامج اعادة التوطين السيئة التوازن يمكن أن تكون عنصرا في ادامة تدفقات اللاجئين . غير أن متكلمين آخرين شددوا على أهمية بذل جهود متجددة فيما يتعلق باعادة توطين لاجئي الهند الصينية الوافدين من جنوب شرقي آسيا وهونغ كونغ . وفي هذا الصدد ، استرعى أحد الوفود الانتباه الى المشاكل التي تتعرض لها بلدان الملجأ الأول نتيجة انخفاض معدلات اعادة التوطين وتطبيق معايير الهجرة بصورة أشد في برامج اعادة التوطين . وأشار الوفد نفسه الى أن ارتفاع توقعات اعادة التوطين لدى اللاجئين يؤثر بشكل سلبي على احتمالات النجاح في تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن . وأشار أحد المتكلمين أيضا الى المشكلة التي يسببها لبلدان العبور عدم كفاية حصص اعادة التوطين والاجراءات الطويلة . بيد أن متكلم آخر قد ارتأى أن هناك حاجة الى تطبيق اعادة التوطين بطريقة أكثر سخاء وانتظاما ، والى مشاركة عدد اكبر من الدول في جهود اعادة التوطين التي ينبغي أن لا تقتصر على بلدان الهجرة التقليدية . وكان من رأى هذا المتكلم أن الموافقة على اللجوء المؤقت هو في المدى الطويل مساهمة غير كافية في الجهود الدولية لحل مشاكل اللاجئين . وشدد متكلمان على العلاقة بين اعادة التوطين وتوفير الحماية مع الاشارة بصفة خاصة الى امريكا الوسطى والجنوب الافريقي .

Digitized by UNOG Library

٣٧ - ورحبت وفود كثيرة بازدياد أعداد الأشخاص الذين غادروا فييت نام في اطار برنامج تنظيم المغادرة وأعربت عن أملها في أن يساعد ذلك على تخفيف العبء الواقع على بلدان اللجوء الأول في منطقة جنوب شرقي آسيا .

٣٨ - وفي ميدان التنظيم والادارة ، أعرب الاجتماع عن تأييده لاستمرار المفوض السامي في بذل جهوده الرامية الى تحقيق تحسينات استجابة للتحديات المعقدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة . وأثنى أحد المتكلمين ، بصفة خاصة ، في هذا الصدد ، على اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية ، وأعرب عن ارتياحه للوضوح الذى عرضت به القضايا . واقترح مشترك آخر أن ينظر المفوض السامي في اضافة بند الى جدول أعمال اللجنة الفرعية لعام ١٩٨٥ يمكن في اطاره استعراض برامج المساعدة وميزانيات السنة التالية بالتفصيل . ورحب وفد آخر بالبيان الذى أدلى به أحد ممثلي موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمام اللجنة الخاصة ، واعتبره اجراء جديدا مفيدا يزيد من تعزيز الحوار بين المفوضية واللجنة التنفيذية بشأن المسائل المتصلة بالادارة .

٣٩ - وأعرب متكلمون كثيرون ، فيما يتعلق بممارسة تصنيف وظائف الفئة الفنية التي أوصت بها دائرة التنظيم الادارى وأيدتها اللجنة التنفيذية ، عن تأييدهم للمبادئ التي تقوم عليها هذه الممارسة ، وأثنوا على المفوض السامي والمفوضية للطريقة التي نفذت بها هذه الممارسة . غير أن أحد المتكلمين كان يرى انه كان بالمستطاع أن تكون نتائج الممارسة أكثر تساوقا مع الأهداف المتمثلة في زيادة اتقان المهن ، ودوران الموظفين ، وانتقال السلطة الى الميدان . ومع ذلك فقد أيد عدد من المتكلمين الآخرين تنفيذ النتائج الموجزة في الجدولين ٧ و ١٢ الواردين في الوثيقة A/AC.96/639/Add.1 ، لأن من شأنها أن تؤدى الى تعزيز المكاتب الميدانية والرتب الفنية الأدنى في الرئاسة . وأعرب بعض المشتركين عن قلقهم بشأن الآثار المالية المترتبة على الممارسة في وقت تقشف في الميزانية . وأكد أحد المتكلمين بصورة خاصة على الحاجة الى ضمان تخصيص أكبر نسبة مئوية ممكنة من انفاق المفوضية لبرامج اللاجئين في وقت تنخفض فيه الموارد المالية . وأبدى متكلم آخر دهشته لأن عدد الوظائف الموصى برفع رتبتها قد بلغ ما نسبته حوالي ٢٥ في المائة من مجموع وظائف الفئة الفنية . وأعربت وفود كثيرة عن تحفظات بشأن اقتراح رفع رتب وظائف معينة عالية المستوى في الرئاسة ، وصرحت عدة وفود بعدم امكانها الموافقة من حيث المبدأ على رفع رتب تلك الوظائف في المرحلة الحالية . واقترح أحد المتكلمين أن تستعرض اللجنة التنفيذية التوصيات النهائية للمفوض السامي بشأن جميع الوظائف ، قبل اتخاذ قرار بصددها ، وبالتالي ، تأجيل النظر في هذه المسألة الى الدورة السادسة والثلاثين التي ستعقد في عام ١٩٨٥ . وأيد متكلم آخر تنفيذ نتائج الممارسة ، بما فيها رفع رتب الوظائف العالية المستوى ، وأعرب عن رأى مفاده انه ينبغي تقسيم الوظائف المقترحة من رتبة مساعد الأمين العام بالتساوى بين الرئاسة والميدان لزيادة تعزيز المكاتب الميدانية ، وزيادة امكانية دوران الموظفين .

Digitized by UNOG Library

٤٠ - وفيما يتعلق بطلب المفوض السامي انشاء ١١ وظيفة جديدة في الميدان ، أعرب عدد من المتكلمين ، مرة أخرى ، عن تحفظات بشأن زيادة الموظفين في فترة تقشف في الميزانية . وفي حين سلّم عدة متكلمين بأهمية تعزيز عمليات ميدانية معينة فانهم ذكروا أنهم كانوا يفضلون تلبية أى احتياجات اضافية عن طريق اعادة التوزيع. وفي هذا الصدد ، تساءل أحد الوفود عن امكانية زيادة تنظيم مكاتب المفوضية في اوروبا . واسترعى متكلم آخر الانتباه الى الحاجة الى تعزيز القدرة الميدانية للمفوضية استجابة للمشاكل الملحة المتعلقة بالحماية والمساعدة ، حسب ما تم الاتفاق عليه في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة التنفيذية (٣) . ولذا فقد وافق بعض الوفود على اقتراح المفوض السامي انشاء الوظائف الجديدة في الميدان . وفي هذا الصدد ، أشار أحد المتكلمين الى أن السعي لتحقيق حلول دائمة يتطلب عددا من الموظفين أكبر مما يتطلبه توفير الرعاية والاعاشة ، وان الحماية الدولية الفعّالة تستلزم وجود المفوضية بصورة نشطة .

٤١ - وفيما يتعلق بتعزيز المكاتب الميدانية للمفوضية ، رحب متكلمان بانشاء وظيفة مدير للشؤون الميدانية في مكتب المفوض السامي .

٤٢ - ورحب عدة متكلمين بتوسيع التمثيل الجغرافي لموظفي المفوضية . وأعرب أحد الوفود عن رأى مفاده أن التمثيل الجغرافي الواسع ليس غاية في حد ذاته ، ولكنه أصل ايجابي للمفوضية في تنفيذها لولايتها في اطر ثقافية متباينة . وأكد متكلم آخر على أهمية ضمان نطاق واسع من الجنسيات لا في الميدان فحسب ، بل أيضا في الرئاسة ، ولم يرتأى أى تعارض بين ضرورة التوظيف على أساس الجدارة والحاجة الى زيادة التمثيل الجغرافي لموظفي المفوضية . وأشار متكلمان آخران بصفة خاصة الى الحاجة الى تحسين وضع المرأة في الرتب الفنية والرتب الأعلى في المفوضية .

٤٣ - وأثنى عدة متكلمين على نوعية الوثائق المعدّة للدورة . غير أن وفدين قد أعربا عن عدم الرضى لأن الوثيقة A/AC.96/642 المتعلقة بالاجراءات المتخذة بشأن مقررات اللجنة التنفيذية لم تتناول الا مقررات الدورة الرابعة والثلاثين . وارتأيا انه ينبغي ، من حيث المبدأ ، تقديم تقرير عن جميع المقررات السابقة المتعلقة بمسائل لاتزال تنتظر اتخاذ اجراءات بشأنها . كما حث أحد المتكلمين على استعمال اللغة العربية كلغة عمل في اللجنة التنفيذية حتى تتوفر جميع الوثائق بهذه اللغة . غير أن وفدا آخر قد ارتأى أنه قد يتعين تأجيل أى مقرر بشأن ادخال لغات اضافية نظرا للقيود المفروضة على الميزانية .

٤٤ - وأثنى الاجتماع على تثبيت متطلبات ميزانية المفوضية منذ سنة ١٩٨١ ، وان كانت الاسقاطات المالية لسنة ١٩٨٥ التي تتوقع حدوث عجز قدره حوالي ٦٠ مليون دولار ، ما لم تزد التبرعات زيادة كبيرة ، تعتبر مصدرا لقلق بالغ . وفي حين أعرب عدد من المتكلمين عن تقديرهم أن هذه المشكلة نجمت ، في جملة أمور ، عن تحسين أداء

Digitized by UNOG Library

المفوضية لبرنامجها ، أكدوا على الحاجة الى تخطيط واقعي ودقيق لمواجهة هذا العجز . وأكد أحد المشتركين على أنه ينبغي للمفوض السامي أن يتحاشى الدخول في أي التزامات تخرج عن نطاق ولايته ، وأن يكفل تساوق البرامج ودقة تقدير عدد المنتفعين لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوفير في الموارد المتاحة . وأعربت عدة وفود أخرى عن اهتمامها بأن لا يؤدي العجز المسقط الى زيادة العبء الذي تتحمله بلدان الملجأ التي هي بلدان نامية . وارتأى أحد المتكلمين أن التغلب على هذه المشكلة يتطلب مجموعة من الجهود ، تتضمن زيادة تبرعات المانحين التقليديين ، وتوسيع مجموعة البلدان المانحة وزيادة اقتصاد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٤٥ - واستمعت اللجنة الى بيان ألقاه المراقب عن منظمة الوحدة الافريقية ، الذي استرعى الانتباه الى أن انخفاض مجموع عدد اللاجئين في افريقيا في السنوات الاخيرة كان مصحوبا بتدهور كبير في ظروف معيشة السكان اللاجئين نتيجة للصعوبات الاقتصادية والجفاف والانفجار السكاني . وأشار الى فشل جهود الاغاثة التقليدية في الاستجابة بشكل كاف لهذا الوضع ، ورحب بالنهج الجديد الذي اتخذه المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، وتركيزه على المشاريع الانمائية المتعلقة باللاجئين . وفي حين أدان المتكلم بشدة سياسات جنوب افريقيا التي تولد أعدادا كبيرة من اللاجئين في الجزء الجنوبي من القارة ، أشار أيضا الى أن حوالي ٩٥ في المائة من اللاجئين في افريقيا اليوم وفدوا من بلدان افريقية مستقلة .

٤٦ - كما ألقى المراقبان عن مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ببيانين ، استرعيا فيهما انتباه الاجتماع الى الفوضى والمعاناة الكبيرتين اللتين تسببهما سياسات الفصل العنصري والعدوان العسكري والاحتلال التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

٤٧ - وألقى المراقبون عن اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، والمجلس الدولي للوكالات الخيرية ببيانات أعربوا فيها بايجاز عما يشعرون به من قلق بشأن قضايا اللاجئين ، ووصفوا الأنشطة التي اضطلعت بها منظماتهم بالاقتران مع أنشطة المفوض السامي أو كتكملة لها . كما ألقى ممثل المؤتمر الاسلامي العالمي ببيان .

٤٨ - وتعليقا على المناقشة ، شكر المفوض السامي الرئيس على الروح التي أدار بها الجلسات . وأعرب عن تقديره لتأييد اللجنة التنفيذية لما يشعر به من قلق ازاء تضاؤل الملجأ ، وكذلك تأييدها لاقتراحه بأن تعقد في اوروبا في عام ١٩٨٥ حلقة دراسية بشأن المسائل المتعلقة بالحماية . كما رحب بتأييد اللجنة الكامل لضرورة الحفاظ على السمة الانسانية وغير السياسية للمفوضية ، التي يرى أنها لازمة لكي تؤدي المنظمة أعمالها بصورة فعالة . وفي ختام بيانه ، شكر اللجنة على كلمات التشجيع الطيبة التي وجهتها له ، بصفته المفوض السامي وكذلك لموظفي المفوضية .

Digitized by UNOG Library

مقررات اللجنـــة

٤٩ - قامت اللجنة التنفيذية بما يلي :

(أ) اعربت عن تقديرها للبيان الاستهلالي الذى ادلى به المفوض الســـامي والذى شدد ، في جملة امور ، على الحاجة الى نهج ينحو الى حل مشاكل اللاجئين فضـــلا عن الحاجة الماسة الى ضمان مواصلة ايلاء الصفة الانسانية التامة لانشطة المفوضية التقديـــر الكامل ؛

(ب) أكدت من جديد الطبيعة الانسانية البحتة لأنشطة المفوض السامي وركـــزت على اهمية المحافظة على صفتها غير السياسية بما يضمن تقديم الحماية والمساعدة الى اللاجئين بصورة فعالة ؛

(ج) اعربت عن ارتياحها لعدم حدوث تدفقات جديدة واسعة النطاق مـــن اللاجئين ولكنها لاحظت استمرار قسوة مشاكل اللاجئين في أجزاء شتى من العالم ولا سيما في افريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى ؛

(د) حثت المجتمع الدولي على تكثيف جهوده لطرق الاسباب الجذرية لمشـــاكل اللاجئين في المحافل الدولية المناسبة ؛

(هـ) رحبت باستمرار تعزيز الاطار القانوني للحماية الدولية عن طريق زيـــادة الانضمام الى صكوك اللجوء الدولية وازالة التحفظات ؛

(و) اعربت ، مع ذلك ، عن اشد قلقها ازاء حدوث تدهور في حالة الحمايـــة ووجود تهديدات خطيرة وانتهاكات للسلامة البدنية للاجئين ، وحثت المجتمع الدولي علـــى تقديم الدعم التام للمفوض السامي في قيامه بمهمة الحماية الدولية التي يضطلع بها . كما كان من دواعي الاسف الشديد اتخاذ ممارسات لجوء اقل تحررا ومقاييس هابطة في معاملة ملتمسي اللجوء ؛

(ز) رحبت بمنح ميدالية نانسن الى قبطان السفينة التجارية التابعة للولايـــات المتحدة " روز سيتي " واثنين من طاقمها بوصفها تكريما مستحقا في آن واحد للافراد المعنيين ، ومن خلالهم ، لجميع من هبوا لمساعدة ملتمسي اللجوء الذين يعانون من شدة في البحر ؛

(ح) حثت المفوض السامي على مواصلة وزيادة تعزيز بحثه عن حلول دائمة ولا سـيما العودة الاختيارية الى الوطن الى جانب الاستيطان واعادة الاستيطان محليا في الحـــالات التي يكون فيها العودة الاختيارية الى الوطن غير ممكنة ؛

(ط) اكدت بشدة على اهمية تشجيع الحلول الدائمة والاكتفاء الذاتي لحين تنفيذ مثل هذه الحلول ، ولاحظت مع الارتياح الزيادة الاضافية في النسبة المئوية للموارد البرنامجية المخصصة للبحث عن حلول دائمة وشددت على ضرورة مواصلة الجهود في هذا الصدد ؛

Digitized by UNOG Library

(ى) اثنت على المفوض السامي للمبادرات المتخذة في تطوير مفهوم تقديم المساعدة الانمائية الاتجاه الى اللاجئين ورحبت بمبادئ العمل في البلدان النامية والواردة في الوثيقة A/AC.96/645 و Corr.1 بوصفها اساسا لمزيد من الدراسة ؛

(ك) امتدحت الروح الايجابية التي انعقد بها المؤتمر الدولي الثاني لتقديم المساعدة الى اللاجئين وحثت الحكومات على ضمان ترجمة الدعم المعرب عنه في المؤتمر الى التزامات ملموسة لمساعدة البلدان الافريقية القائمة باستضافة عدد كبير من السكان اللاجئين والعائدين على مواجهة اعبائها الاقتصادية الاضافية ؛ كما دعت اللجنة التوجيهية والمفوض السامي الى مواصلة الاضطلاع بدور نشيط في متابعة نتائج المؤتمر ؛

(ل) اعربت عن تقديرها الى بلدان اللجوء لاستجابتها الانسانية بمنح اللجوء الى عدد كبير من اللاجئين وناشدت الحكومات الاخرى بمساعدة تلك البلدان بروح من التضامن الدولي وتقاسم الاعباء ؛

(م) حثت المفوض السامي على مواصلة جهوده لتحسين تخطيط المشاريع وتنفيذها حتى يمكن تحقيق اقصى قدر من الاستفادة من الموارد المالية الموجودة ؛ ودعت المجتمع الدولي الى بذل قصارى جهده لضمان الوفاء بالاحتياجات الملحة للاجئين ؛

(ن) رحبت بالمساهمة ذات الشأن التي قدمتها اللجنة الفرعية للحماية الدولية واللجنة الفرعية للشؤون الادارية والمالية في اعمال اللجنة التنفيذية ؛

(س) رحبت بالتقدم الذي أحرزه بالفعل المفوض السامي في تحسين ادارة مفوضيته وحثته على مواصلة جهوده في هذا الاتجاه ؛

(ع) اثنت على وكالات الامم المتحدة الاخرى ، الى جانب المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لتعاونها مع المفوض السامي في تقديم المساعدة الانسانية الى اللاجئين والمشردين وحثت على زيادة تعزيز هذا التعاون والتنسيق .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - الاجراء المتخذ بشأن مقررات اللجنة التنفيذية

(البند ٥ من جدول الاعمال)

٥٠ - قدم امين اللجنة التنفيذية هذا البند وأشار ، لدى تقديمه للوثيقة A/AC.96/642 للنظر فيها من قبل اللجنة ، الى التطبيقات التي ابداها عدة متحدثين في اثناء المناقشة العامة . وطمأن اللجنة الى ان المفوضية ستقدم ، وفقا لرغبات اللجنة ، تقاريرا الى الدورات القادمة عن الاجراءات المتخذة او تلك التي يجرى اتخاذها بشأن جميع المقررات السابقة للجنة التنفيذية والتي لم يستكمل تماما بالنسبة اليها اتخاذ الاجراءات وذلك بدلا من تحديد نفسها بمقررات الدورة السابقة .

٥١ - وفيما يتعلق ببحث المفوضية عن حلول دائمة ، اشار احد المتحدثين الى الفقرة ١٢٠ والمقرر الوارد في الفقرة ١٢٢ (ز) من تقرير الدورة الرابعة والثلاثين للجنة التنفيذية (٣) . وتساءل عن الاجراء الذى اتخذ بشأن الاقتراح القاضي بانشاء المفوضية لوحدة مستقلة تعالج النهوض بالحلول الدائمة ويقدم السيها المفوض السامي ، بناء على طلب اللجنة ، تقاريرا سنوية عن جهوده للنهوض بمثل هذه الحلول . وطلب المتحدث ذاته توضيحا بشأن قيام المفوضية بمتابعة مقررات الدورات السابقة للجنة التنفيذية بشأن البحث عن حلول دائمة ، بما في ذلك العودة الاختيارية الى الوطن والاستيطان المحلي بالنسبة للاشخاص في منطقة تندوف . وأكد متحدث آخر اهمية الوثيقة المنظور فيها واعرب عن اسفه لعدم وجودها باللغة الاسبانية .

٥٢ - وشدد مدير الادارة والتنظيم على اهتمام المفوض السامي بالتنفيذ الكامل للبحث عن الحلول الدائمة . واشار الى ان الاقتراح القاضي بانشاء وحدة مستقلة ليس من مقررات اللجنة التنفيذية على الرغم من كونه مسجلا في نص تقرير السنة الماضية . وعلى اية حال ، فبالنظر الى التقييدات الاقتصادية والرغبة في المحافظة على الزيادة بمعدل الصفر في المقر وجد ان من غير المستصوب انشاء وحدة جديدة لهذا الغرض . ومع ذلك فقد جرى التشديد مجددا على البحث عن الحلول الدائمة وهو الامر الذى كان دائما احد الاهتمامات الرئيسية للمفوضية . وركز مدير المساعدة على الاتجاه في انشطة المساعدة في المفوضية نحو الحلول الدائمة على النحو الذى يتجلى في الوثيقة A/AC.96/639 و Corr.1 و 3 . واسترعى نظر الاجتماع الى ان احد نائبي المدير لشؤون المساعدة معهود اليه على وجه التحديد بمسألة الحلول الدائمة . وفيما يتعلق بتقديم المساعدة الى اللاجئين في منطقة تندوف اشار المدير الى البعثات الاخيرة للمفوضية لمناقشة موضوع الحلول الدائمة للاجئين وافتتاح

Digitized by UNOG Library

مكتب فرعي جديد للمفوضية في الجزائر وسيجرى اعطاء مزيد من التفاصيل عن هذه المبادرات في اطار البنود ذات الصلة من جدول الاعمال كما سيقدم تقرير عن بحث المفوض السامي عن الحلول الدائمة بوجه عام .

مقرر اللجنة

٥٣ - ان اللجنة التنفيذية :

احاطت علما بالتقرير المقدم من المفوض السامي بشأن الاجراء المتخذ في مقررات اللجنة التنفيذية وطلبت ان تشمل التقارير القادمة جميع المقررات السابقة للجنة التي لم يستكمل الاجراء المتخذ فيها بدلا من مجرد قرارات الدورة السابقة .

Digitized by UNOG Library

رابعا ـ الحماية الدولية
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٤ـ افتتح المناقشة حول هذا البند السيد هانس ايفرلوف (السويد)، رئيس اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية، فقدم تقرير الاجتماع التاسع للجنة الفرعية (A/AC.96/649 و Add.1). وثبت أن موضوع الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم معقد للغاية، وبالرغم من الجهد والنية الحسنة اللذين اتسمت بهما مناقشة هذه القضية لم يتسن حتى الآن التوصل الى توافق آراء بشأن وضع نص. وقد أعدت مجموعة جديدة من مشاريع النتائج كانت محل مشاورات جارية وسوف تعود اللجنة الفرعية الى الاجتماع مرة أخرى حول هذه المسألة. وأعرب عن أمله في امكانية الوصول الى نتيجة ايجابية قبل نهاية الدورة الخامسة والثلاثين.

٥٥ـ كما ساور اللجنة الفرعية قلق شديد ازاء النقص في عدد حالات انقاذ ملتمسي اللجوء الذين يعانون من شدة في البحر ورأت أن هناك حاجة ماسة للنهوض بالتدابير الرامية الى تسهيل الانقاذ. وحثت على تنفيذ مشروع عروض اعادة توطين المنقذين من البحر على أساس تجريبي في أقرب وقت ممكن وتوفير مواقع اضافية لاعادة التوطين على سبيل الاستعجال. كما توجد حاجة الى استمرار تأييد مشروع عروض اعادة توطين النازلين من السفن. وفيما يتعلق بمسألة وثائق تحقيق الشخصية بالنسبة للاجئين، سلمت اللجنة الفرعية بضرورة تزويد اللاجئين بوثائق تثبت هويتهم ومركز اللجوء لكل منهم، واعطاء مقدمي طلبات اللجوء وثائق مؤقتة تكفي لضمان عدم تعرضهم للطرد أو الرفض. كما اعترف بقيمة تسجيل اللاجئين وتزويدهم بالوثائق في حالات التدفق الواسع النطاق. ومن المأمول فيه أن تتبنى اللجنة التنفيذية النتائج التي أوصت اللجنة الفرعية بها، على أنها صادرة عن اللجنة التنفيذية ذاتها.

٥٦ـ وعرض مدير الحماية الدولية الوثيقة A/AC.96/643، فقال ان استعراضا للحماية الدولية للاجئين في العالم خلال السنة الماضية أسفر عن ثلاث ملاحظات عامة. أولها أن رد فعل المجتمع الدولي بالنسبة لمشاكل اللاجئين لا يزال رائعا ويعكس رغبة في تنمية التقاليد الانسانية في روح من التضامن الدولي. وثانيها أن أغلبية حالات اللجوء توجد الآن في العالم الثالث الذي حمل أثقل عبء في مشكلة اللاجئين. وثالثها أن ضخامة مشاكل اللاجئين وزيادة الصعوبات في تنفيذ الحلول التقليدية بالنسبة لها، تضاعفت من جراء عوامل كثيرة بما فيها الضغوط الديموغرافية وحركات الهجرة من البلدان النامية والكساد الاقتصادي الذي أدى الى ظهور اتجاهات في بلدان كثيرة نحو العزلة والرفض العام للأجانب.

Digitized by UNOG Library

٥٧- وكان من عواقب هذه الحالة استمرار الميول التقييدية التي لوحظت في العام الماضي. وأعقب القيود الشديدة المفروضة من شتى البلدان على السماح بدخول الأجانب، بما فيهم ملتمسي اللجوء، عزوف الدول المجاورة عن تحمل أعباء متزايدة. بيد أن الاحصاءات أظهرت أن عدد اللاجئين بالنسبة لاجمالي عدد السكان الأجانب كان صغيرا جدا. وفي الوقت الذي شاركت فيه المفوضية الدول في اهتمامها المشروع بمنع اساءة استعمال تقاليدها المتعلقة بكرم الضيافة فان الحل لم يكن ليوجد في الممارسات التقييدية وتجاهل مبادئ الحماية الدولية وانما بالأحرى في احترام القيم الأخلاقية الأساسية لتلك المجتمعات.

٥٨- وكان من الضروري كخطوة أولى القيام بحملة اعلامية منظمة ومسؤولة لعرض مشكلة اللاجئين بأبعادها الحقيقية لتمييزها بوضوح عن مسألة الهجرة. وينبغي تزويد السلطات الوطنية المختصة بالموارد اللازمة لجعل اجراءات اللجوء أسرع وأكثر كفاءة، بحيث لا ينتظر مقدمو طلبات اللجوء الى آجال غير محددة للبت في طلباتهم. كما يلزم تقديم المساعدة الى البلدان الواقعة منطقة منشأ اللاجئين. وينبغي في الختام البحث عن حلول سياسية لأسباب تدفقات اللاجئين.

٥٩- وساق مدير الحماية الدولية عدة أمثلة توضح الصعوبات التي تصادف في مختلف مناطق العالم بالنسبة للسماح بدخول اللاجئين ومعاملتهم. وتضمنت هذه الأمثلة اعادة البلدان المجاورة للاجئين المعترف بهم، واتباع الدول لسياسات مناهضة للسماح بدخول "المنشقين" من البلدان المجاورة، واقتلاع اللاجئين الذين أقاموا لفترات طويلة في البلدان المستقبلة لهم، وأحيانا قتلهم جماعيا. كما أعيد اللاجئون الى بلدان منشئهم بدون اعطاء المفوضية فرصة التحقق من الطبيعة الاختيارية لهذه العودة. كما لجأت بعض البلدان الى تدابير ردع تهدف أحيانا بصراحة الى احباط قدوم أعداد اضافية.

٦٠- وكان تحديد تدابير لضمان السلامة البدنية للاجئين سواء كانوا ضحايا للهجمات العسكرية أو القرصنة أو عدم الانقاذ في أعالي البحار واحدا من أكبر التحديات التي تواجه الدول في ميدان الحماية الدولية. واستحقت التقدير الحكومات الكثيرة التي ساعدت في هذه المهمة. كما لاقت مساهمة عدد من البلدان في مشروع عروض اعادة التوطين المتعلقة بالمنقذين في البحر تقديرا عظيما. أما الدول التي وفرت بشهامة اللجوء الى اللاجئين الذين وقعوا ضحايا الهجمات العسكرية أو المسلحة فتستحق تقديرا خاصا.

٦١- وفيما يتعلق باستحداث قانون اللاجئين، ينفذ الآن مفهومان للاجئ: مفهوم اللاجئ الموسع والمستمد من القرارات المتعاقبة للجمعية العامة والذي يشمل الأشخاص المضطرين الى الهروب من "كوارث من صنع الانسان"؛ والتعريف التقليدي بالصيغة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (٤) وبروتوكول عام ١٩٦٧ (٥) والنظام الأساسي للمفوضية. وسلمت اللجنة التنفيذية بأنه في حالات

Digitized by UNOG Library

التدفقات الواسعة النطاق ينبغي حماية الأشخاص المشمولين بالمفهوم الأوسع ومساعدتهم وفقا للمبادئ الأساسية للحماية الدولية. بيد أن المشاكل ظهرت عندما طلب اللاجئون الواقعون تحت المفهوم الأوسع اللجوء في بلدان تطبق التعريف الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١. وعدلت دول كثيرة تشريعاتها بما يسمح لمثل هؤلاء الأشخاص بالبقاء على أساس انساني الى أن يصبح بامكانهم العودة الى أوطانهم بدون خطر. ومن المأمول فيه أن تتخذ بلدان أخرى تدابير من هذا القبيل.

٦٢- ولكي يتسنى للمجتمع الدولي المحافظة على الانجازات الايجابية للماضي، كان من الواجب تحقيق بعض الشروط الأساسية. فالمفوضية تحتاج الى أن تستطيع الاعتماد على التأييد الكامل للجنة التنفيذية. كما يجب على المفوضية أن تبقى جهازا يقظا من أجهزة المجتمع الدولي وألا تقعد عن اتخاذ مبادرات شجاعة حسب الاقتضاء. ويجب تأمين وجود للمفوضية حيثما يجد اللاجئون أنفسهم، بالنظر الى أن هذه هي أنجع وسيلة لتأمين حمايتهم. كما يجب ايلاء الانتباه الى ترويج فهم واسع لمشاكل اللاجئين والى نشر قانون اللاجئين.

٦٣- وفي الختام أعرب مدير الحماية الدولية عن تقديره خاص الى المنظمات غير الحكومية والى دفاعها عن حقوق اللاجئين. فمن خلال شبكة اتصالاتها الواسعة في البرلمانات والحكومات والرأى العام ووسائط الاعلام، قدمت المنظمات غير الحكومية دعما أكيدا الى المفوضية في جهودها لصالح اللاجئين.

٦٤- وأعرب في المناقشة التي أعقبت ذلك عن الامتنان للسفير ايفيرلوف على الأعمال التي قام بها بوصفه رئيسا للجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية، وعلى الأخص لجهوده المتواصلة للوصول الى توافق في الآراء بشأن اصدار بيان مبادئ يدين الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين. وأعرب عدة متحدثين عن تقديرهم للتحليل الصريح النيّر الذى تضمنه بيان مدير الحماية الدولية وكذلك للاستعراض الشامل للمشاكل الراهنة للحماية والوارد في مذكرة المفوض السامي عن الحماية الدولية (A/AC.96/643). وأكد كثير من المتحدثين على أهمية مهمة المفوض السامي المتعلقة بالحماية الدولية، واسترعى الانتباه الى خطورة التعقيد المتزايد للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في هذا الميدان.

٦٥- وأعرب كثير من المتحدثين عن قلقهم ازاء زيادة تهديد السلامة البدنية وملتمسي اللجوء بما في ذلك الاعتداءات الجسدية، وأعمال القرصنة الشريرة، وقعود السفن العابرة عن انقاذ من يعانون من شدة في البحر واحتجاز اللاجئين وملتمسي اللجوء وسجنهم بلا مبرر. وأكد عدد من الممثلين على أنه من الضروري، لكي تنفذ المفوضية مهامها المتعلقة بالحماية الدولية، السماح لها بالوصول الى اللاجئين وملتمسي اللجوء.

٦٦- وأعرب ممثلون كثيرون عن الأمل الجياش في التمكن قبل اختتام الدورة الحالية للجنة التنفيذية من التوصل الى توافق في الرأى حول اصدار بيان مبادئ يدين ويحظر الهجمات

Digitized by UNOG Library

العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم . ورأى عدة ممثلين من الضرورى أن تقوم اللجنة التنفيذية (أ) بالادانة بدون تحفظ أو تردد ، للهجمات على جميع مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ؛ (ب) بالتشديد على أن مثل هذه الهجمات لا يمكن تبريرها ، تحت أية ظروف ، وانها تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي . ومن الضرورى أيضا ألا يلقي النص الذى سيعتمد أية أعباء لا ضرورة لها على بلدان اللجوء التي تأثرت بصورة مباشرة للغاية بالهجمات العسكرية والذى قدم ممثلوها بالفعل تنازلات كبيرة في محاولة للتوصل الى توافق آراء . وأشار أحد المتحدثين الى أن اللجنة التنفيذية قد أعربت ، في نتائج سابقة عن الحماية الدولية اعتمدت في دوراتها الثلاثين والحادية والثلاثين والثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين ، عن بالغ قلقها ازاء الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين وادانتها الشديدة لها ، وأشارت الى ضرورة اتخاذ تدابير لحماية اللاجئين من مثل هذه الهجمات . وأعرب عدد من المتحدثين عن الخوف من أن الفشل في التوصل الى اتفاق بشأن نص يدين الهجمات من هذا النوع ربما يشجع على تكرارها .

٦٧- وكرر ممثل الصين ذكر الهموم التي أعرب عنها وفده في المناقشة العامة حيث أشار الى حوادث الهجمات العسكرية المتكررة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، بما في ذلك الحالات التي تعرضت فيها المخيمات والمستوطنات لالقاء القنابل والقصف المدفعي مما سبب خسائر جسيمة في الأرواح واصابات خطيرة بين الأبرياء . وقد أدان الرأى العام العالمي هذه الهجمات التي تمثل انتهاكا لسيادة بلد اللجوء وسلامته الاقليمية . وأعرب عن تأييد بلاده لقرار اللجنة التنفيذية وضع مشروع وثيقة تدين وتحظر هذه الهجمات . وحمّل المسؤولية عن مثل هذه الهجمات للدولة المهاجمة . وحث على عدم الاعتراف بمسألة المسؤولية المتوازنة ، وبصورة أخص ، وضع اللوم على بلد اللجوء . ودعا الى أن تتضمن الوثيقة ادانة واضحة للدولة المهاجمة وأن تحظر الهجمات على مخيمات اللاجئين أينما كان موقعها ومهما تكن الذرائع . وحث على عدم التمييز بين مخيمات اللاجئين حيث أن هذا من شأنه أن يترك بعض المخيمات بدون حماية . وأوضح أن من الطبيعي وجود آراء متباينة في هذه المسألة التي تنطوى على عدد من المبادئ الهامة . ولذلك فالمطلوب اجراء مناقشات وافية ، كما يجب بوجه خاص توجيه الانتباه الى آراء الدول التي استقبلت أعدادا كبيرة من اللاجئين وتعيش في ظل خطر الهجمات العسكرية . وأعرب عن أمله أن يؤدى اجراء مشاورات على قدم المساواة الى اتفاق على وثيقة مقبولة لجميع الأطراف وأن تساعد تلك المشاورات في انهاء هذه الفظائع الدولية .

٦٨- وأكد متكلمون كثيرون أنه لا يوجد أى شك في أن جميع أعضاء اللجنة التنفيذية متفقون اتفاقا تاما على الهدف الانساني المتمثل في حماية اللاجئين من الهجمات المسلحة التي سببت بالفعل معاناة كبيرة في أجزاء كثيرة من العالم . الا أن بعض الممثلين لاحظوا أن مشروع النص ينطوى على مسائل سياسية هامة تتصل بصون السلم والأمن ، وهي مسائل

Digitized by UNOG Library

يجرى النظر فيها في محافل أخرى أيضا ، وتتطلب دراسة دقيقة . وأكد عدد من المتكلمين أهمية المحافظة على الطابع المدني والانساني الخالص لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، ووضع مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم على مسافة معقولة من حدود البلدان التي قد تأتي منها هجمات عسكرية أو مسلحة ، ومنح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين امكانية الوصول الى هذه المخيمات والمستوطنات . وأعرب بعض هؤلاء المتكلمين عن وجهة نظر قائلة انه تقع على بلدان اللجوء مسؤولية ضمان عدم اشتراك اللاجئين في أنشطة قد تؤدى الى هجمات عسكرية أو مسلحة على سبيل الانتقام ، ولاحظوا أن للاجئين حقوقا ، وليس ذلك فحسب ، بل عليهم واجبات أيضا . وأشار أحد المتكلمين الى المبدأ القائل بأن منح اللجوء من جانب دولة من الدول يعتبر عملا سلميا وانسانيا ولا يمكن لأية دولة أخرى اعتباره عملا غير ودى . وأكد على ضرورة انعكاس الطابع الأساسي لهذا المبدأ في النص انعكاسا تاما . ورأى متكلم آخر أن الضغط الذى يمارسه المجتمع الدولي على البلدان المسؤولة عن الهجمات على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم غير كاف .

٦٩- وأعرب متكلمون كثيرون عن قلق شديد ازاء استمرار هجمات القراصنة في بحر الصين الجنوبي على ملتمسي اللجوء ، وعن التقدير للجهود التي تبذلها الحكومة التايلندية الملكية لمكافحة أعمال القرصنة ضد ملتمسي اللجوء . كما أعرب عن الأمل بأن تؤدى الترتيبات المتخذة ضد القرصنة بين الحكومة التايلندية الملكية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى مزيد من التخفيض في عدد الهجمات .

٧٠- وأعرب عدد من المتكلمين عن القلق ازاء ما أبلغ عنه من استمرار تضاؤل عدد ملتمسي اللجوء الذين يجرى انقاذهم في البحر . ورحبوا بمختلف مبادرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا المجال . كما أعرب عن رأى مفاده أن من شأن مشروع عروض اعادة توطين المنقذين من البحر أن يساعد في مواجهة هذه المشكلة الانسانية الخطيرة . وأكد عدد من المتكلمين نية بلدانهم في المساهمة في هذا المشروع ، وأشار آخرون الى أن هذه المسألة يجرى النظر فيها على نحو جدى من جانب حكوماتهم . وأعربت غالبية المتكلمين عن التأييد العام لمشروع عروض اعادة توطين المنقذين من البحر الذى يؤمل أن ينفذ على أساس تجريبي في المستقبل القريب . وأعرب أيضا عن رأى مفاده أن مشروع عروض اعادة توطين النازلين من السفن يحقق مهمة مفيدة وينبغي أن يظل يتلقى الدعم من الحكومات .

٧١- وأعرب بالاجماع عن الاستياء من الانتهاكات المتكررة لمبدأ عدم الاعادة القسرية الأساسي . وأكد عدد من المتكلمين أن يقظة المفوض السامي وضرورة أن تكون الدول مستجيبة استجابة تامة لندائه هما أمران أساسيان لضمان الاحترام المطلق لهذا المبدأ القطعي الذى يمثل صلب الحماية الدولية .

Digitized by UNOG Library

٧٢ - وقام المراقب المتحدث باسم المجلس الدولي للوكالات الطوعية بتوجيه الانتباه الى أمثلة حديثة على تسليم طالبي اللجوء الذين ربما كانوا من اللاجئين . وأوضح أن الوكالات الطوعية تعتقد أنه ينبغي عدم تسليم اللاجئين أو ملتمسي اللجوء الى بلد لديهم من الأسباب ما يحملهم على الخوف من الاضطهاد فيه .

٧٣ - ولاحظ ممثلون كثيرون بقلق اعتماد عدد من الدول ممارسات تقييدية بشأن اللجوء وميلها الى اعتبار اللجوء أمرا مؤقتا . كما أعربوا عن القلق ازاء التآكل الظاهر في مفهوم اللجوء ، وهو ما أشار اليه المفوض السامي في بيانه الاستهلالي . وذكر أيضا الميل الى التطبيق التقييدي لتعريف اللاجئ من جانب بعض السلطات الوطنية والى جعل التمييز بين اللاجئين وغيرهم من المهاجرين غامضا لدى الرأي العام . وذكر أحد المتكلمين أن حكومته ترى أن التطبيق الحكيم - غير التقييدي - لمفهوم اللاجئ مطلوب لحمايته من التآكل .

٧٤ - وأشار عدد من المتكلمين الى أن اعدادا متزايدة من المهاجرين الاقتصاديين تحاول اساءة استعمال اجراءات اللجوء . وقد ترك هذا أثرا ضارا بمصالح طالبي اللجوء الحقيقيين وخلف اثرا سلبيا في المواقف العامة تجاه طالبي اللجوء عموما . وفي هذا الصدد ، ذكر عدد من المتكلمين الحاجة الى تحسين الاجراءات الخاصة بتحديد مركز اللاجئ ، هذا التحديد المسلم بأهميته بوجه عام . وأكد أحد الممثلين استصواب تمشي هذه الاجراءات مع المقتضيات الأساسية التي حددتها اللجنة التنفيذية ، كما أعرب عن الأمل في أن تتبع السلطات الوطنية في تحديد مركز اللاجئ " دليل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشان اجراءات ومعايير تحديد مركز اللاجئ " .

٧٥ - واشار أحد الممثلين الى الاجراءات المطبقة في بلاده في معالجة طلبات الذين يطلبون مركز اللاجئ أو اللجوء دون الاستناد الى أساس أو بطريقة تنافي الاصول وقال انها تشتمل على ضمانات اجرائية تتمشى مع النتائج التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثلاثين (٦) . وأكد أن الطرق المتبعة لاستبعاد الطلبات المخلة بالأصول ينبغي ألا تضر بطالبي اللجوء الحقيقيين .

٧٦ - واشار عدد من المتكلمين الى الطابع المتغير لتدفقات اللاجئين في السنوات الأخيرة والى الترابط بين مشاكل اللاجئين والعوامل الاقتصادية . وأشاروا الى مشكلة التحركات غير المنتظمة للاجئين من بلدان اللجوء الأول الى البلدان الأخرى . وقالوا ان البلدان الأخيرة كثيرا ما وجدت نفسها في مركز يحملها على قبول الأمر الواقع وادخال هؤلاء اللاجئين أو على وضعهم في مكان محدد ، وهو أمر غير مرغوب فيه وينطوي أيضا على خطر الاعادة القسرية . واعرب عن رأي قائل بأن هذا النوع من الحالات يتطلب اجراءات متضافرة بين بلدان اللجوء " الأول "والثاني " ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون

Digitized by UNOG Library

اللاجئين . وطلب عدة ممثلين الى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الاضطلاع بدراسة للهجرة غير المنتظمة للاجئين في أوسع جوانبها ، مع التركيز على تحديد التدفقات في بلد المنشأ والبلد المقصود . وينبغي لمثل هذه الدراسة أيضا أن تبحث المسائل المتصلة بالوثائق المزيفة للاجئين الذين يشكلون جزءا من هذه التحركات . وقد اقترحوا انشاء فريق عامل وأن تقدم النتائج التي يتوصل اليها الى اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثلاثين . واشار بضعة متكلمين ايضا الى الاقتراح الوارد في المذكرة المعنية بالحماية الدولية (A/AC.96/643) والداعي الى انشاء أجهزة تشاور لدراسة المشاكل المتصلة بتحركات اللاجئين بين بلدان اللجوء الأول والثاني في سياق التضامن الدولي وتقاسم الأعباء . ورأى أحد الممثلين أنه يجب انشاء هذه الاجهزة على أساس مخصص ضمن اطار مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وأن الترتيبات التي تتخذ خارج هذا الاطار ينبغي أن تكون هي الاستثناء . وأعرب ممثل آخر عن تفضيله للمشاورات المتعددة الأطراف بشان قضايا محددة مع جميع الاطراف المعنية بما فيها بلدان المنشأ .

٧٧ - وفي أثناء المناقشة ، قدمت مقترحات متنوعة لانشاء ترتيبات خاصة يمكن أن تساعد المفوض السامي في ممارسة وظيفته في مجال الحماية الدولية . وكرر أحد المتكلمين ، وأيده آخرون ، ذكر المقترح الذى قدمه وفده في المناقشة العامة وهو أن يقوم المفوض السامي بتعيين شخصية مستقلة لتقييم الحالة الراهنة في مجال الحماية الدولية واقتراح علاجات لمكافحة أى تآكل في المبادئ الأساسية للحماية . وأضاف أن هناك مع ذلك خيارات اخرى مثل تعيين فرق خبراء مخصصة لاعداد مناقشات تقوم بها اللجنة التنفيذية حول قضايا معينة أو مثل عقد مؤتمرات لمعالجة موضوعات محددة . ولوحظت أيضا أهمية اجراء اتصالات منتظمة مع البرلمانيين . الا أنه ترك للمفوض السامي امر تقييم فائدة هذه الاقتراحات المتنوعة .

٧٨ - وأكد عدد من الممثلين أهمية ايجاد حلول دائمة مناسبة لمشاكل اللاجئين ، وضرورة قيام الدول ، بروح التضامن الدولي ، بتوفير هذه الحلول . وراى أحد الممثلين ان من الواجب ايلاء الاعتبار لجميع الحلول المتوافرة وتجنب الافراط في التأكيد على أى نهج بمفرده . ولاحظ ممثلون كثيرون أن غالبية حالات اللاجئين نشأت في العالم الثالث ، كما لوحظ أن عددا من افقر بلدان العالم تقدم تضحيات هائلة في سبيل توفير المساعدة والحماية للاجئين . وراى أحد المتكلمين أن الاتجاه نحو اعتبار اللجوء أمرا مؤقتا ينبغي النظر اليه في سياق الصعوبات التي تمر بها بلدان اللجوء الأول هذه في استقبال اعداد كبيرة من اللاجئين . وفي معرض التأكيد على الحاجة الى السعي الى حلول دائمة ، لاسيما العودة الطوعية الى الوطن ، لاحظ أن هناك فائدة في قبول اللجوء المؤقت في حالات معينة وفي البناء على هذا القبول لتثبيت الحقوق الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها ملتمسو اللجوء .

Digitized by UNOG Library

٧٩ - وذكر عدد كبير من الممثلين العودة الاختيارية الى الوطن باعتبارها الحل الافضل لمشاكل اللاجئين . وأشار عدد من الممثلين الى الحاجة لتعاون الدول مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات ذات الاختصاص في الجهود الرامية الى تعزيز هذا الحل الدائم ، ولا سيما بالمساعدة على توفير الظروف المواتية لعودة اللاجئين باختيارهم الى الوطن . وأشار احد المتكلمين الى وثيقة الأهداف التي اعتمدتها مجموعة كونتادورا في عام ١٩٨٣ ، والتي اشتملت على بيان بهذا المعنى . الا أن متكلما آخر أشار الى أن التقدم المحرز حتى الآن في مجال العودة الاختيارية الى الوطن كان محدودا الى حد ما وأن هذا الحل بعيد ولكثير من اللاجئين امكانية بعيدة . واعرب متكلم آخر عن قلقه لأن العودة الى الوطن كانت تتم في بعض الحالات دون اشتراك من المفوضية للتحقق من طابعها الاختياري .

٨٠ - وأعرب عدد من المتكلمين عن ترحيبهم بالانضمامات الاضافية الى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وعن الأمل في أن تتمكن دول أخرى ، بما فيها الدول التي تعاني من مشاكل كبيرة متصلة باللاجئين ، من أن تصبح اطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ . وأشار هؤلاء المتكلمون الى أن من مصلحة جميع الدول أن يتم تعزيز آليات التضامن وتقاسم العبء على المستوى الدولي ، والتي تمثل الاتفاقية والبروتوكول جزءا اساسيا منها . وذكر أحد الممثلين ان برلمان بلده وافق على سحب التحديد الجغرافي الذي أدخله بلده عند الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٥١ . وأشار عدد من الممثلين الى قيمة الصكوك الاقليمية باعتبارها تكملة للمعايير المحددة في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ .

٨١ - وأشار عدد من الممثلين الى التمييز بين اللاجئين ، حسب تعريفهم في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (٤) والنظام الاساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبين الفئة الأوسع من الاشخاص المطلوب أن توفر لهم المفوضية الحماية والمساعدة بمقتضى قرارات متتابعة للجمعية العامة . وأشار عدة متكلمين الى أن الكثير من حالات اللاجئين في الوقت الحاضر تشتمل على أشخاص يندرجون تحت الفئة الاخيرة . وأوضح هؤلاء الممثلون أيضا أن تشريعاتهم الوطنية تنص على امكانية السماح لهؤلاء الاشخاص بالبقاء في بلدانهم لاعتبارات انسانية . وكان هناك اعتراف عام باستصواب منح اللجوء ، بصفة مؤقتة على الأقل ، للأشخاص الذين ينبغي عدم اعادتهم الى بلدان منشئهم لأسباب انسانية قاهرة . وأشار عدة متكلمين الى صعوبة قبول ذلك كالتزام قانوني في المرحلة الراهنة . وذكر أحد الممثلين ان هناك صعوبة في تقييم الاوضاع في بلدان المنشأ بالنسبة للأشخاص الذين يطلبون اللجوء حين لا تكون تلك الأوضاع كافية في حد ذاتها لتبرير اعطاء مركز اللاجئ بمقتضى التعريف المنصوص عليه

Digitized by UNOG Library

في اتفاقية عام ١٩٥١ . وأوضح ممثل آخر أنه على الرغم من الاعتراف بان التقاء المفهومين " التقليدى " و " الموسع " للاجئ يمثل هدفا قيما ، الا أن الاعتبارات العملية تمنع حكومته من اعتماد ذلك كسياسة لها . وأعرب المراقب الممثل للمجلس الدولي للوكالات الطوعية عن القلق ازاء انعدام الحماية لمجموعات معينة وذكر أن الوكالات الطوعية تعتقد أن جميع الأشخاص الذين هم في حالة شبيهة بحالة اللاجئين ينبغي أن توفر لهم الحماية من المجتمع الدولي .

٨٢ - وورد ت اشارة الى مسالة وثائق الهوية للاجئين وهي المسالة التي بحثتها اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية . وكان هناك اعراب عن الموافقة على استنتاجات اللجنة الفرعية بشان هذا الموضوع ، وهو الأمر الذى يعتبر على قدر من الأهمية . وأعرب أحد الممثلين عن اتفاقه مع البيانات التي أدلى بها بعض المتكلمين في اللجنة الفرعية والقائلة بانه لا بيد و من الضرورى اصدار وثائق هوية للاجئين الذين يتمتعون بد رجة جيدة من الاندماج في بلدان لجوئهم والذين يتمتعون بحقوق هي في الواقع على قدم المساواة مع حقوق المواطنين . وذكر أن وفده يعتبر كذلك أن تحديد مركز اللاجئ واصدار وثائق الهوية هو من حقوق ومسؤوليات البلد المضيف للاجئ .

٨٣ - وأشار عدة ممثلين الى انعدام الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين . وقالوا انهم يعتبرون أن هذه الثغرة الخطيرة تستلزم ايلاء الاهتمام العاجل لها من المجتمع الدولي ، الذى يجب ألا يظل متعاميا عن مأساة هؤلاء اللاجئين . وأكد المراقب عن منظمة التحرير الفلسطينية قلقه العميق في هذا الصدد وأعرب عن أمله في أن يتوصل المجتمع الدولي الى حل هذه المسألة بصفة عاجلة ، مع المراعاة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . واعترف المتكلمون في هذه المسألة بالقيود التي تحد من ولاية المفوضية فيما يتعلق بحماية اللاجئين الفلسطينيين . وحث المتكلمون أن تقوم الاجهزة المختصة في الأمم المتحدة بتناول هذه المشكلة الخطيرة المتمثلة في توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين وان يتم التوصل الى حل مناسب لها .

٨٤ - وأشار عدد من الممثلين الى المواقف الموجودة حاليا في عدد من البلدان والمتسمة بعقدة الكراهية للأجانب ، وهي مواقف تؤثر كذلك على اللاجئين وتوجد في بعض الأحيان صعوبات للحكومات التي تعمل على الاحتفاظ بسياسات متحررة فيما يتعلق باللجوء . وأكد عدد من الممثلين على الحاجة لبذل جهود لمقاومة هذه الاتجاهات وتوعية الرأى العام بالحالة الخاصة للاجئين باعتبارهم متميزين عن المهاجرين لأسباب اقتصادية وغيرهم من الأجانب . وكان هناك اعتراف عام بأهمية الجهود المشتركة في مجال توعية الرأى العام من جانب الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

Digitized by UNOG Library

٨٥ - وكان ثمة تسليم عام بأهمية ايجاد وتعزيز قدر أكبر من المعرفة والفهم لقانون اللاجئين ، وأعرب عدد من المتكلمين عن ترحيبهم بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/AC.96/INF.171 والتي تقدم وصفا لمختلف المبادرات التي اتخذها المكتب في هذا الصدد . وأشير بصفة خاصة الى مساهمة المعهد الدولي للقانون الانساني (سان ريمو) في تعزيز القانون الدولي للاجئين ، والى قيمة الدورات والحلقات الدراسية التي يقدمها المعهد . وأشير كذلك الى التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر في تعزيز قانون اللاجئين . وأشار عدد من الممثلين الى الندوة المعنية بقضايا الحماية الدولية في أمريكا الوسطى وبنما والمكسيك ، والمقرر عقدها في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ في قرطاجنة ، كولومبيا برعاية حكومة كولومبيا واشراف مشترك من جانب اثنتين من المؤسسات الأكاديمية ومن مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والى الحلقة الدراسية المقترحة عن قضايا الحماية في أوروبا ، والمقرر عقدها في اذار/مارس ١٩٨٥ ، باعتبارهما من المبادرات القيمة في هذا الميدان .

٨٦ - وفي ختام المناقشة ، اعتمدت اللجنة التنفيذية النتائج التالية التي تشتمل على النتائج التي أوصت بها اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية :

٨٧ - <u>النتائج التي خلصت اليها اللجنة</u> :

(١) <u>لمحة عامة</u>

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) لاحظت أنه على الرغم من تحقيق تقدم في ميدان الحماية الدولية منذ الدورة الرابعة والثلاثين للجنة ، الا أن ممارسة وظيفة الحماية الدولية التي يضطلع بها المفوض السامي أضحت تتسم بالتعقيد والصعوبة بصورة متزايدة وذلك بسبب التغييرات في طبيعة ونطاق مشاكل اللاجئين وظهور اتجاهات تقييدية في مناطق مختلفة من العالم ؛

(ب) لاحظت أنه قد نشأت مشاكل خاصة متعلقة بالحماية الدولية نتيجة للطابع المتغير لتحركات اللاجئين ، وأعربت عن ارتياحها ازاء الخطوات التي اتخذها المفوض السامي للتصدي لهذه المشاكل وتتطلع الى أية مبادرات أخرى قد يجد المفوض السامي من المناسب القيام بها في هذا الصدد ؛

(ج) لاحظت مع القلق أنه حدثت انتهاكات في أجزاء مختلفة من العالم للمبدأ الاساسي المتمثل في عدم الاعادة القسرية ؛

(د) لاحظت مع الاسف العميق أنه يجرى اتباع ممارسات تقييدية فيما يتعلق بمنح اللجوء وتحديد مركز اللاجئ ومعاملة ملتمسي اللجوء واللاجئين ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) لاحظت بقلق عميق بصفة خاصة الحالات الخطيرة المستمرة التي يجرى فيها انتهاك أو تجاهل السلامة البدنية للاجئين وملتمسي اللجوء في مناطق مختلفة من العالم بما في ذلك حدوث هجمات عسكرية أو مسلحة وأعمال القرصنة وعدم انقاذ ملتمسي اللجوء المكروبين في عرض البحر ؛

(و) أعربت عن ارتياحها لأن الدول ، على الرغم من هذه الاتجاهات التي تبعث على القلق ، لا تزال تمنح اللجوء لاعداد كبيرة من اللاجئين وتضمن معاملتهم وفقا للمعايير الانسانية الدولية المعترف بها ؛

(ز) أحاطت علما بالمناقشات التي دارت في اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية بشأن الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين وبالاضافة التابعة لتقرير الاجتماع التاسع للجنة الفرعية (A/AC.96/649/Add.1) ورجت من الرئيس ان يتخذ الاجراء المناسب لاستمرار المشاورات بشان حظر الهجمات العسكرية أو المسلحة على مخيمات أو مستوطنات اللاجئين وأن يقدم تقريرا عن نتائج هذه المشاورات الى اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثلاثين ؛

(ح) أكدت أهمية توفير الفرصة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للوصول الى طالبي اللجوء واللاجئين بغية تمكين المكتب من القيام بوظائف الحماية الموكولة اليه بطريقة فعالة ؛

(ط) أعربت عن ترحيبها بالانضمامات الجديدة الى اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين منذ الدورة الرابعة والثلاثين للجنة ، وأعربت عن أملها في قيام دول أخرى - لا سيما الدول التي تواجه مشاكل اللاجئين على نطاق كبير - بالانضمام الى هذين الصكين الدوليين الأساسيين المتعلقين باللاجئين في المستقبل القريب ، مما يؤدى الى تعزيز اطار التضامن وتقاسم الأعباء على المستوى الدولي والذى يمثل هذا ان الصكان جزءا أساسيا منه ؛

(ى) أعربت عن الارتياح ازاء الجهود المستمرة التي يضطلع بها المفوض السامي لتحقيق قدر أكبر من المعرفة والفهم للقانون الدولي للاجئين ، واعترفت بالمساهمة الايجابية المقدمة من المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو في هذا المجال الهام من مجالات أنشطة المفوض السامي ؛

(ك) كررت الحاجة الى قيام الحكومات بتدعيم ممارسة المفوض السامي لوظيفة الحماية الدولية عن طريق منح اللجوء وتوفير حلول دائمة وتحقيق فهم أعمق لدى الراى العام للحالة والاحتياجات الخاصة للاجئين وملتمسي اللجوء .

Digitized by UNOG Library

(٢) المشاكل المتعلقة بانقاذ ملتمسي اللجوء المكروبين في عرض البحر

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) لاحظت مع القلق أنه كان هناك تناقص ذو دلالة في انقاذ ملتمسي اللجوء المكروبين في عرض البحر في عام ١٩٨٣ وكذلك في عام ١٩٨٤ ؛

(ب) أشارت الى النتيجة الخاصة بانقاذ ملتمسي اللجوء في عرض البحر التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثلاثين مسلمة بالحاجة الى تشجيع التدابير الرامية الى تسهيل انقاذ ملتمسي اللجوء المكروبين في عرض البحر ؛

(ج) أعربت عن ترحيبها بالاجراءات التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاسترعاء الانتباه الى الحاجة المستمرة لانقاذ ملتمسي اللجوء المكروبين في عرض البحر وأعربت عن الأمل في أن تحظى تلك الاجراءات بتأييد الحكومات على أوسع نطاق ممكن ؛

(د) أوصت بقوة بتنفيذ مشروع عروض اعادة توطين المنقذين من البحر على أساس تجريبي في أقرب وقت ممكن وأن يتم بصورة عاجلة توفير أماكن اضافية لاعادة التوطين ؛

(هـ) اعترفت بالحاجة الى استمرار الدعم لمشروع عروض اعادة توطين النازلين من السفن وأوصت أن تقوم الدول بتجديد مساهماتها في هذا المشروع .

(٣) وثائق الهوية للاجئين

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) اعترفت بالحاجة الى تزويد اللاجئين بوثائق تمكنهم من اثبات هويتهم ولاحظت أن المادة ٢٧ من اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ تطالب الدول الأطراف فيها باصدار أوراق هوية لأي لاجئ في اقليمها لا تكون لديه وثيقة سفر صالحة ؛

(ب) اشارت الى أن اللجنة التنفيذية أوصت في احدى النتائج التي اعتمدتها في دورتها الثامنة والعشرين باصدار وثائق للاجئين المعترف بهم لاثبات مركزهم كلاجئين ؛

(ج) لاحظت مع الموافقة الممارسة العامة التي تتبعها الدول لتزويد اللاجئين بوثائق بالشكل المنصوص عليه في تشريعاتها الوطنية ، لتمكينهم من

Digitized by UNOG Library

اثبات هويتهم ومركزهم كلاجئين . وأوصت بأن تقوم الدول التي لم تفعل ذلك بعد ضمان تزويد اللاجئين بتلك الوثائق ؛

(د) أوصت بأن يزود طالبو اللجوء ، الذين لا يمكن اتخاذ قرار بشأن طلباتهم دون تاخير ، بوثائق مؤقتة تكفي لضمان حمايتهم من الطرد أو الاعادة القسرية الى ان تتخذ السلطات المختصة قرارها بشان طلباتهم ؛

(هـ) لاحظت أنه في البلدان التي لا يوجد فيها نص على الاعتراف الرسمي بمركز اللاجئ ، قد يكون من الضروري لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تصدر ، بموافقة السلطات في بلد اللجوء ، وثائق تشهد بأن الشخص يعتبر لاجئا في حدود ولاية المفوضية ؛

(و) اعترفت بقيمة التسجيل واصدار الوثائق المناسبة للاجئين في حالات التدفق الواسع النطاق ، وأوصت الدول بأن تضطلع ، ان لم تكن قد فعلت ، بمثل برامج التسجيل والتوثيق تلك حسب الاقتضاء ، وذلك بالتعامل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

Digitized by UNOG Library

خامسا - تقديم المساعدة الى اللاجئين والتنمية
(البند ٧ من جدول الأعمال)

٨٨ - ذكر المفوض السامي ، لدى تقديمه للبند ، ان الوثيقة A/AC.96/645 و Corr.1 تسعى الى تحديد دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من حيث الأنشطة التقليدية التي تضطلع بها والكيفية التي تستطيع بها القيام بدور حفّاز في اشراك وكالات أخرى في الوقت المناسب . وأوضح ان الوثيقة تقترح اساليب للتعاون مع وكالات التنمية المتخصصة ، وأنماطا محتملة للمشاريع الانمائية الخاصة باللاجئين في المستقبل ، واطارا للمبادئ المتعلقة باتخاذ اجراءات أخرى . وأكد للجنة التنفيذية ان المفوضية ليس في نيتها ان تسعى الى توسيع انشطتها في مجالات تناسب وكالات أخرى اكثر أهلية . وأعرب عن اعتقاده بأن الأفكار المحددة في الورقة يمكن ان تؤدي الى مزيد من التفكير في موضوع بالغ الأهمية للمجتمع الدولي بأسره ، في وقت يتعين فيه استخدام الموارد النادرة المتاحة على النحو الأمثل . وأعرب عن أمله في ان تكون نتائج المناقشة مصدر تشجيع للذين يتحملون العبء الأكبر - أي البلدان المضيفة في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية التي ضحّت بالكثير في سبيل توفير ملجأ لكثير من اللاجئين .

٨٩ - وتأكد اثناء المناقشة ، انه لا ينبغي معاملة اللاجئين باعتبارهم مجموعة منفصلة . وأشار العديد من وفود بلدان اللجوء الأول الى ان المشاريع التي تعود بالفائدة على اللاجئين والرعايا على حد سواء ، تحدث ايضا تأثيرا مفيدا على موقف الرعايا الذين يرون ان اللاجئين كانوا يشكّلون آنذاك عبئا بل يشكّلون بالأحرى عاملا منتجا في المناطق التي يعيشون فيها مركّزين اهتمام المجتمع الدولي أيضا على تلك المناطق .

٩٠ - وقد رئي ان المؤتمر الدولي الثاني لتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا والأعمال التحضيرية الخاصة به توفّر مادة لعملية تعليمية حول هذا الموضوع ، وهي مادة اصبحت اللجنة التنفيذية بفضلها أكثر تفهما للمشاكل وأكثر وضوحا فيما يتعلق بنظرتها الى الحلول المحتملة . وتأكد ان التنسيق على الصعيد القطري يتطلب اهتماما خاصا ، ووافقت عدة وفود على ان مؤتمرات المائدة المستديرة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أو الأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي يمكن ان تكون محافل ملائمة تكفل النظر بعناية في المشاريع المقدمة الى المؤتمر والواردة في الفقرة ٥ (ج) وغيرها من مشاريع التنمية المتعلقة باللاجئين ، وذلك في سياق خطط التنمية الوطنية . وينبغي احاطة المفوضية علما على نحو كاف بأية أنشطة تعود بالنفع على اللاجئين ، وذلك بوصفها مركز تنسيق للحلول الدائمة . وأثيرت نقطة انه لا ينبغي ان تصبح المساعدة الانمائية المتعلقة باللاجئين

Digitized by UNOG Library

بديلا للمساعدة العادية التي تقدمها المفوضية لتشجيع الاكتفاء الذاتي بين اللاجئين ، أو للمساعدة الانمائية العادية . وان التوصل الى توافق في الآراء في المؤتمر بشأن مبدأ " الاضافية " الخاص بالمساعدة الانمائية المتعلقة باللاجئين كان مبعث ارتياح كبير لعدة وفود ، واعتبره البعض مبدأ بالغ الأهمية في وقت تردّت فيه فكرة اللجوء .

٩١ - وأعرب كثير من الوفود عن آرائهم بشأن الدور الذى يتعين على المفوض السامي القيام به في الحالات التي تقتضي اتخاذ تدابير انمائية خاصة باللاجئين . واتفق بوجه عام على ان يقتصر دوره على الحفز والتنسيق وجمع التبرعات أحيانا ، على النحو المقترح في الوثيقة A/AC.96/645 و Corr.1 . وذكر ان على المفوض السامي القيام ، دون توسيع نطاق ولايته أو زيادة عدد موظفيه ، بحمل الشركاء الانمائيين على تركيز جهودهم على مساعدة البلدان في ادماج اللاجئين عن طريق تحديد وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم مشاريع من شأنها ان تملأ الفراغ القائم بين تقديم المساعدة الانسانية وبرامج التنمية . وأعرب عن رأى مفاده انه عند وصول اللاجئين الى مستوى معيشة مشابه لمستوى السكان المحليين ينبغي ان ينتهي الدور المباشر الذى تضطلع به المفوضية وان يبدأ دور الوكالات الانمائية .

٩٢ - وتكلمت عدة وفود عن مسؤوليات كل من البلدان المضيفة والبلدان المقدّمة للمساعدة فيما يتعلق بالمشاريع الانمائية المتعلقة باللاجئين . وذكر ان عدة بلدان مانحة للأموال تقوم حاليا بتعديل هياكلها الادارية تيسيرا للتنسيق بين السلطات المعنية باللاجئين والسلطات المسؤولة عن المساعدة الانمائية . وأكد أحد الوفود فائدة هذا النوع من المساعدة في اطار برامج التنمية الثنائية . وأضاف ان وجود قنوات قائمة بالفعل ، وخبرة سابقة في بلد ما ، من شأنه ان ييسّر عملية التنفيذ وأن يكفل استخدام الموظفين والموارد الأخرى على نحو اكثر كفاءة . وأوصت عدة وفود بأن تتخذ الوكالات الوطنية للبلدان المضيفة المشتركة نهجا منسقا - اذ يقتضي الأمر في أحيان كثيرة تحقيق الاتساق بين الهياكل التنظيمية التي تعالج الجانبين ، فضلا عن استعراض الأولويات .

٩٣ - وذكرت عدة وفود استصواب المواءمة بين المشاريع الانمائية المتعلقة باللاجئين وخطط التنمية الوطنية ، وأوصت بأن تكون هذه المشاريع متسقة مع المشاريع القائمة والمستهدفة للمنطقة ، وان يجرى استعراض هذه المشاريع في ضوء معايير انمائية منتظمة ، وأن ترصد المبالغ الكافية للنفقات المتكررة . فبالرغم من انه يتعين على المفوض السامي ان يشجع ادماج اللاجئين بصورة كاملة في عملية التنمية ، فان المسؤولية الأساسية عن اتخاذ الاجراءات تقع على عاتق الحكومات المعنية . وحبذت الوفود بصورة عامة اتخاذ نهج انمائي المنحى لتقديم المساعدة الى اللاجئين كوسيلة لحشد موارد اضافية عن طريق توسيع نطاق المساعدة الانمائية بحيث تشمل اللاجئين . وفيما يتعلق بمسألة تمويل تلك المشاريع ، وافقت أغلبية الوفود على انه ينبغي تجربة طرق مختلفة ، ودعت جميع الاطراف المعنية الى الأخذ بقدر من المرونة .

Digitized by UNOG Library

٩٤ - وأشار عدد كبير من المتكلمين مع التقدير الى المشروع المدرّ للدخل الذى يقوم البنك الدولي بادارته في مناطق اللاجئين في باكستان ، ورأى هؤلاء انه يمكن النظر في تنفيذ مشاريع شبيهة في مناطق أخرى . وأعلن وفدان عن تبرعات جديدة لمشروع باكستان.

٩٥ - وأبرز أحد المتكلمين أهمية الدور الذى يضطلع به المفوض السامي في اعادة توطيد العائدين في بلدان المنشأ بصورة نهائية . وقال ان هذا الدور يتخذ أهمية خاصة عندما تكون العودة الطوعية الى الوطن تتم على مدى فترة زمنية طويلة في بيئة ريفية ، حيث لا يمكن تحقيق اعادة التوطين الا بعد عدة سنوات . بيد أن متكلما آخر أكد على وجوب قصر دور المفوضية على معالجة الاحتياجات الأولية للعائدين ، وقال ان على دولة المنشأ ان تتخذ مزيدا من الاجراءات عن طريق الاستشارات الانمائية ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغير ذلك من المنظمات الانمائية والمنظمات غير الحكومية .

٩٦ - وكان الاتفاق عامّا فيما يتعلق بالاقتراحات والمبادئ الواردة في الوثيقة A/AC.96/645 و Corr.1 . ورئي ان اللجنة التنفيذية استطاعت بفضل اجتماع الخبراء المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين والتنمية المعقود في مون بيليران بسويسرا في آب/اغسطس ١٩٨٣ ، والوثائق التي أعدها المفوض السامي ، احراز تقدم كبير في هذه القضية في وقت قصير نسبيا ، مما أوضح الصورة فيما يتعلق بمفاهيم مثل " الاضافية " ، وتوزيع الأدوار بين المفوضية ووكالات التنمية ، والفوائد التي يمكن ان تعود على السكان المحليين. وذكر ان المبادئ المقترحة في المرفق تشكّل توازنا عادلا بين مختلف المصالح المعنية ، وانها خطوة منطقية أخيرة في الجهود المشتركة التي تبذلها اللجنة التنفيذية لاكتشاف وتحديد بعد جديد لتقديم المساعدة الى اللاجئين ، وان كان تطبيقها العملي يتطلب المراعاة الكاملة للظروف الخاصة بكل حالة وطبيعة العلاقات المعقدة بين جميع الاطراف المعنية .

مقررات اللجنة

٩٧ - ان اللجنة التنفيذية :

وقد نظرت في تعليقات المفوض السامي بشأن تقديم المساعدة الى اللاجئين والتنمية (A/AC.96/635 و 636 و 645/Corr.1) وبيانه الشفوى عن هذه المسألة :

(أ) أثنت على الأمين العام لما قدمه من وثائق واضحة وشاملة ولما اتبعه من نهج متوازن لمعالجة المشاكل المعقدة وعرضها ؛

(ب) أكدت على الأهمية الأساسية لتقديم المساعدة الانمائية المنحى الى اللاجئين والعائدين في البلدان النامية ، ولادماجهم بصورة كاملة في عملية التنمية ، بوصفهما أفضل وسيلتين لمساعدة هؤلاء على اعالة أنفسهم والمساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المضيفة ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) أكدت على ضرورة اعطاء وجهة انمائية للمساعدة المقدمة الى اللاجئين في أقرب مرحلة ممكنة ؛

(د) أثنت على المفوض السامي والحكومات المعنية للاجراءات التي اتخذت بالفعل في هذا الاتجاه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والبنك الدولي وسائر المنظمات الانمائية ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ، وحثت على مواصلة التعاون مع هذه الهيئات ؛

(هـ) أحاطت علما مع التقدير بالوثيقة A/AC.96/645 و Corr.1 ، وشجعت المفوض السامي على مواصلة تكثيف جهوده ، واضعا في الاعتبار مبادئ العمل في البلدان النامية المدرجة في مرفق هذا التقرير ومواصلة تطويرها .

Digitized by UNOG Library

سادسا ـ أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٩٨ ـ في معرض قيام مدير المساعدات بتقديم التقرير الخاص بأنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن الفترة ١٩٨٣ـ١٩٨٤ وللبرامج والميزانية المقترحة لصناديق التبرعات لعام ١٩٨٥ (A/AC.96/639 وCorr.1 و3 و Add.2) ، أعاد المدير الى الأذهان ما طرأ مؤخرا من تطور على حجم وطبيعة برامج المساعدة التي تضطلع بها المفوضية . وقال ان حجم أنشطة المساعدة المذكورة قد طرأت عليه زيادة سريعة منذ نهاية السبعينات فوصل الى حوالي ٥٠٠ مليون دولار ، وذلك قبل أن يستقر عند مبلغ ٤٠٠ مليون دولار تقريبا في أوائل الثمانينات . وفي خلال هذه الفترة ، أدت التدفقات الجماعية الضخمة من اللاجئين ، فضلا عن نشوء مفهوم اللجوء المؤقت في مناطق عدة ، الى أن ركزت برامج المساعدة ، بصورة متزايدة ، على مجالات الاغاثة في حالات الطوارئ مع كفالة الرعاية والاعالة . الا أن هذا الوضع ما لبث أن استقر بدوره خلال السنوات القليلة الأخيرة ، مما أدى الى تغيير ميزان أنشطة المساعدة لصالح تعزيز حلول دائمة وأوضح المدير أيضا أن بالامكان ، للمرة الثالثة على التوالي ، تخفيض البرامج العامة المنقحة للسنة الحالية في حين أن هدفها المقترح وهو مبلغ ٣٨٥ مليون دولار لعام ١٩٨٥ لا يزيد سوى بنسبة ٦ في المائة تقريبا عن الهدف المنقح لعام ١٩٨٤ .

٩٩ ـ وناشد مدير المساعدة الوكالات الحكومية وغير الحكومية المتعاونة مع المفوضية في تخطيط وتنفيذ المشاريع ، أن تواصل تحسين خدماتها المقدمة الى اللاجئين ، وأن تراعي في الوقت نفسه ضرورة الأخذ بأسباب الكفاءة في ادارة أموال المساعدة . ولدى استعراض التطورات الاخيرة في أنحاء مختلفة من العالم ، ذكر المدير أن ٥٨ في المائة من الموارد البرنامجية المرصودة لافريقيا في عام ١٩٨٥ سوف تخصص للبحث عن حلول دائمة ، كما لفت الانتباه الى التغييرات التي وقعت مؤخرا في توجيه المساعدة في هندوراس والمكسيك . ورحب أيضا بقرار حكومة اسبانيا تحمل تكاليف مساعدة اللاجئين التي كان يتحمل جانبا منها في السابق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . فقد ورد في هذا السياق أيضا ذكر الجهود المبذولة في غربي آسيا لتعزيز الانشطة المولدة للدخل بالنسبة للاجئين في باكستان ، ولتجسيد كيان لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرامج منبثقة عنها في جمهورية ايران الاسلامية ، كما أشير أيضا الى الجهود المتواصلة الرامية الى تعزيز العودة الطوعية الى الوطن ، وكذلك الدمج المحلي ، حسب الامكان ، في جنوب شرقي آسيا .

Digitized by UNOG Library

١٠٠ - وأشير كذلك الى أن التعاون لا يزال مثمرا بين مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبين الاعضاء الآخرين في منظومة الامم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية . ومما يتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد الاتفاق المعقود خلال عام ١٩٨٤ بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبين مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين حول طرائق العمل المشترك في المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين . وقد أكد المدير أيضا على الحاجة الى حوار مستمر حول أنشطة المساعدة مع المنظمات غير الحكومية .

١٠١ - وأثنت عدة وفود من جديد على المفوض السامي لشؤون اللاجئين على نوعية الوثائق المتعلقة بأنشطة المساعدة ، فيما ثمّنت وفود أخرى التحسينات التي أضيفت على الادارة والتي أدت الى معدل مرتفع من استخدام الاموال المقرة للبرامج العامة لسنة ١٩٨٣ . وارتأى البعض أن نظام ادارة المشاريع ، ولا سيما عنصر التقييم الذى ينطوى عليه ، قد عزّز من كفاءة استخدام الموارد ، كما ساعد على الاستجابة للحاجات الحقيقية للاجئين . وفي هذا الخصوص ذكر أحد المتكلمين الحاجة الى تقييم العمل الجارى لصالح اللاجئات ، وذلك في اطار عقد الامم المتحدة للمرأة . وأكدت وفود عدة على أهمية أنشطة المساعدة في النهوض بالمسؤوليات القانونية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وفي معرض اضفاء المزيد من التحسينات على كفاءة أنشطة المساعدة التي تضطلع بها المفوضية ، اقترح الأخذ بعدة تدابير من بينها تناوب الموظفين أو تفويض المزيد من السلطات الى المكاتب الميدانية ، والتوسع في استعدادات الطوارئ وقد أثنى كثير من المتكلمين على المنظمات غير الحكومية المتعاونة مع المفوضية ، وعلى المكاتب الفرعية للمفوضية وموظفيها الميدانيين العاملين مباشرة في مجال مساعدة اللاجئين .

١٠٢ - وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن دورة اللجنة التنفيذية ليس بمقدورها اتاحة الوقت الكافي كما يفحص الأعضاء ميزانيات البرامج العامة ، ولا سيما المتعلقة منها بالسنة القادمة . واقترح أن يصار فحص هذه المسألة بواسطة اللجنة الفرعية المعنية بالأمور المالية والادارية لدى اجتماعها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥ .

١٠٣ - وأبلغ عدد من المتكلمين اللجنة التنفيذية بجهود حكوماتهم فيما يتعلق بمساعدة اللاجئين ، وبالأثر الناجم عن وجود لاجئين بالنسبة لبلدانهم . ورحب عدة متكلمين أيضا بالنتائج الايجابية التي أسفر عنها .

١٠٤ - وهنّأ ممثل الجزائر المفوض السامي على نوعية الوثيقة A/AC.96/639 و Corr.1 و Corr.3 ورحّب بالتعاون الذى تبديه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتعزيز الاكتفاء الذاتي لدى اللاجئين الصحراويين من خلال المشاريع المتعددة القطاعات ، بالتعاون مع الهلال الأحمر والوزارات الفنية المعنية التابعة للحكومة الجزائرية . وأشار الى أن المساعدة المقدمة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تعتبر مساهمة هامة ، كما هو موضح في الوثيقة

Digitized by UNOG Library

المذكورة أعلاه ، لصالح الجماعات الأضعف بين اللاجئين الصحراويين . ومع ذلك ، فان هذه المساهمة هي دون مستوى اجمالي احتياجات هؤلاء اللاجئين ، كما أنها تشكل جزءا ضئيلا فحسب من التكاليف التي يتحملها بلده . وذكر أن عدة بعثات فنية مرسلة من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد زارت اللاجئين منذ الدورة الأخيرة للجنة التنفيذية . وأعرب عن ثقته بأن انشاء مكتب فرعي للمفوضية في الجزائر سيساعد على تعزيز التعاون القائم منذ مدة طويلة بين بلده والمفوضية والتنسيق بين الجهود المختلفة لصالح قضية اللاجئين . وطلب ممثل المغرب ايضاحا من المفوض السامي فيما يتعلق بعدد الأشخاص ومركزهم في تندوف . ولاحظ أن الجزء من الوثيقة قيد المناقشة والمتصل بأنشطة تقديم المساعدة في الجزائر يشير الى البحث عن حلول دائمة ، وتساءل في هذا الصدد عما اذا كانت المفوضية ما زالت تعتبر اعادة التوطين الاختيارى هدفا ملزما . وفيما يتعلق بانشاء مكتب فرعي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجزائر ، طلب التأكيد بأن المكتب سيكون مسؤولا عن تشجيع الحلول الدائمة ، بما في ذلك اعادة التوطين الاختيارى . وأشار ، أخيرا ، الى النداء الموجه من حكومته والمحال الى مكتب المفوضية بتاريخ ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، وطلب التأكيد بأن المفوض السامي سيشير ، أثناء دورة الجمعية العامة ، الى الضمانات المقدمة من حكومته . وردا على ذلك ، أكد مدير المساعدات على أن الأرقام المتعلقة بعدد اللاجئين في الجزائر تقدمها سلطات ذلك البلد ، حسبما تجرى عليه الممارسة في أى مكان آخر . وأشار الى أن البحث عن حلول دائمة هو أحد الأهداف الرئيسية للمفوضية ، وان هذا يعتبر من الملامح الأساسية لبرامج المساعدة . وعلى الرغم من أن اعادة التوطين الاختيارى يعتبر أفضل الحلول الممكنة عندما تسمح الاحوال بتنفيذه ، فان التقرير عن أنشطة المساعدة يشير فقط الى المشاريع والبرامج التي يمكن تعزيزها بالنسبة لهذه المجموعة بعينها ، مع أخذ الظروف الراهنة بعين الاعتبار . وأضاف ان وظائف ومسؤوليات المكتب الفرعي للمفوضية في الجزائر ستكون مثلها في أى مكان آخر ، أى تقديم الحماية الدولية والمساعدة المادية ، بما في ذلك البحث عن حلول دائمة . واكد المفوض السامي لممثل المغرب أنه سيشير الى نداء حكومته ومقترحاتها في بيانه أمام الجمعية العامة . وأبدى ممثل المغرب تحفظ وفده بشأن الجزء من الوثيقة (A/AC.96/639 و Corr.1 و Corr.3 و Add.2) الذى يتناول المساعدة المقدمة الى الأشخاص في منطقة تندوف واعترض على الطريقة التي كتب بها هذا الفصل . وأكد أن وفده استنكر دائما استغلال المخيمات في تندوف وسكانها لأغراض غير الأغراض الانسانية واستنكر أيضا الاتجاه المستمر نحو تضخيم عدد الأشخاص المعنيين . كما أن سلطات البلد المجاور ، حسب قوله ، لا تعامل الموجودين في المخيمات بوصفهم لاجئين حقيقيين ولا تراعي ، فيما يتعلق بهم ، النصوص التي تحكم مركز اللاجئين ، ولا سيما اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ (٢) . وأعرب عن اعتقاده بأن السكان الأصليين الوافدين من الصحراء الاسبانية والمقيمين في تندوف ضئيل

Digitized by UNOG Library

بالمقارنة بالعدد الاجمالي للسكان في المخيمات وهو الذى يتكون في غالبيته من ضحايا الجفاف في السهل السوداني . وأشار الى أن اللجنة التنفيذية ربطت دائما بين توفير المساعدة وتعزيز الحلول الدائمة ، الأمر الذى لم يتحقق بعد للأسف . وردا على ذلك ، شدّد ممثل الجزائر على ضرورة المحافظة على الطابع غير السياسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وعلى ضرورة التقيّد بشروط ولايتها بغية تجنّب السوابق التي قد تحجب عملها الانساني . وأعرب عن رأيه بأن البيان المغربي يسعى الى تشويه قضية الصحراء الغربية والقاء الشكوك على طابع المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين احدى هيئات الأمم المتحدة ، وعلى الهدف المقصود من تلك المساعدة . وقال ان البلدان والمنظمات الدولية العديدة التي ساهمت في البرنامج لم تعرب عن أى شك من جانبها . وأشار الى أن المسألة الأساسية التي تقوم عليها قضية اللاجئين الصحراويين مدرجة في جدول أعمال الهيئات السياسية المختصة التابعة للأمم المتحدة ولمنظمة الوحدة الافريقية والتي رسمت اطارا لحلها . وشدّد على أن البحث عن حلول دائمة ما زال هو الهدف الثابت بالنسبة لحكومته وأن العقبات التي تواجه اعادة التوطين الاختيارى للاجئين الصحراويين تعود الى عدم تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وردا على ذلك ، أشار ممثل المغرب الى أن حكومته قدمت تعهدا رسميا وضمانات رسمية بالنسبة لاعادة التوطين الاختيارى للصحراويين المقيمين في المخيمات وفي منطقة تندوف . وشدّد على أنه ينبغي توجيه نظر الاشخاص المعنيين الى هذه التعهدات والضمانات والى انه لا يحق لاحد التكلم باسمهم ، وانهم وحدهم يستطيعون أن يعربوا بأنفسهم عن رغباتهم الى ممثلي مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين دون أية وساطة أو شهود أو ضغوط . وفيما يتعلق بتنفيذ قرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية قال ان أى تأخير في تنفيذ هذه القرارات يعود الى اولئك الذين ينادون بتأييدها وفي نفس الوقت يضاعفون الصعوبات والعقبات التي تحول دون تنفيذها في الواقع .

١٠٥ - وقدم أثناء المناقشات عدد من التعليقات على فصول منفردة . وأشار المراقب من اثيوبيا الى أن توفير المساعدة يقوم في الوقت الحاضر إما على أساس الارقام المقدمة من الحكومات أو الأرقام المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نفسها أو الأرقام المستخرجة من السجلات ، واقترح انه ينبغي وضع معيار مشترك في هذا الصدد . وأوضح أيضا انه ينبغي أن تستخدم في مجال توفير المساعدة الدولية للاجئين والعائدين سجلات تعدها هيئات مستقلة . وأعرب المراقب من الصومال عن تحفظاته فيما يتعلق بالبرامج التي يجرى تنفيذها في اثيوبيا وأكد من جديد الموقف الانساني الذى تتخذه حكومته فيما يتعلق باللاجئين . وعلق ممثل السودان على تدابير الادماج المحلية التي تشجعها حكومته وأشار الى العبء الثقيل الناتج عن وجود اللاجئين الحضريين بصفة خاصة . وأشار المتكلم الى ما يقال من أن تدفقات اللاجئين مستمرة وشدّد على الحاجة الى اجراء المزيد من المشاورات قبل قيام مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين باجراء المشتريات المتصلة ببرنامج

Digitized by UNOG Library

المساعدات . وأشار ممثل اوغندا الى الجهود التي تبذلها حكومته لتعزيز الحلول الدائمة وأعرب عن تقديره للدعم الدولي المقدم للبرنامج الخاص للعائدين في منطقة النيل الغربية . وأبلغ ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة اللجنة التنفيذية بالتدابير التي اتخذتها حكومته لتيسير ادماج اللاجئين وشدّد على العبء المالي الثقيل الذى يتعين على بلده أن يتحمله نتيجة لذلك . وأكد على استمرار المناقشات بشأن تسليم مستوطنة اللاجئين في ميشامو وقال ان حكومته تؤيد إما اعادة التوطين الاختيارى بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، أو المساعدة في التوطين بالنسبة للاجئين الذين استقروا بطريقة عفوية في منطقة كيغوما ، وبالنسبة للأشخاص الذين وفدوا من أوغندا . وأعرب المراقب من زامبيا عن تقديره لما توفره مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من مساندة بتقديمها وثائق الهوية للاجئين في بلده وشدّد على الحاجة الى تقديم المساعدة الى حركات التحرير المعترف بها .

Digitized by UNOG Library

١٠٦- وأعرب ممثل فنزويلا عن تقديره للمفوضية واقترح تصنيف أنشطة المساعدة في امريكا اللاتينية على نحو مختلف في الوثائق الخاصة بتقديم المساعدة .

١٠٧- وأبلغ ممثل النمسا اللجنة بالزيادة التي حدثت في عدد طالبي اللجوء في عام ١٩٨٤ وأشار الى الحاجة المستمرة الى التضامن الدولي في مجال توفير فرص اعادة التوطين للاجئين الذين يصعب استيعابهم محليا .

١٠٨- وقام ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بوصف الحالة في هونغ كونغ حيث ظلت الاعداد الكبيرة من اللاجئين في انتظار التوصل الى حل دائم لعدة سنوات . وقال انه ليس باستطاعة هونغ كونغ أن تستوعب سوى العدد الضئيل من اللاجئين الذين تربطهم بهونغ كونغ روابط أسرية ، ومايزال يلزم بالحاح اعادة توطين العدد الباقي منهم .

١٠٩- وجدد ممثل المفوضية تقديره للانجازات الملموسة التي تحققت في مجال تقديم المساعدة ، وحث اللجنة التنفيذية على المحافظة على الطابع غير السياسي لهذا العمل . وقام بسرد الاجراءات التي اتخذتها حكومته لاستقبال ومساعدة واستيعاب اعداد كبيرة من اللاجئين الذين اضطرت بسببهم الى السعي من اجل الحصول على مساعدات دولية .

١١٠- واتفق على انه بدلا من تعديل الوثيقة A/AC.96/639/Add.2 بشأن برنامج تقديم المساعدة في جمهورية ايران الاسلامية بحيث يعكس موقف الحكومة ، كما اقترح الممثل ، يمكن استنساخ بيانه في هذا التقرير . وفيما يلي نص البيان :

"أبلغت حكومة جمهورية ايران الاسلامية المفوض السامي بأنه استنادا الى التقدير الدقيق لاحتياجات اللاجئين الأفغان ومع وضع الموارد التي عبأتها الحكومة نفسها في الاعتبار ، تقدر أن مساعدات دولية تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار مطلوبة خلال عام ١٩٨٥ . ولذلك ، فانه من المتوقع أن يبذل المفوض السامي مساعيه الحميدة في تعبئة أو توفير الموارد الدولية الاضافية اللازمة خلال استعراض البرنامج في منتصف عام ١٩٨٥ " .

١١١- وقدم مدير المساعدة بضع ملاحظات ختامية ردا على التعليقات والاسئلة المقدمة من الاعضاء أثناء المناقشة . وأحاط علما بالتعليقات المؤاتية بوجه عام والمتصلة بالوثائق المتعلقة بأنشطة تقديم المساعدة وتعهد بمواصلة الجهود من اجل تحسينها . وأكد أن امكانية الوصول الى المواقع هي شرط أساسي لبلورة برامج المساعدة ؛ فقد تضمنت كافة الاتفاقات المتعلقة بمشاريع المفوضية أحكاما بهذا المعنى . وأشار كذلك الى الاقتراح المقدم من أحد الوفود بأن يطلب الى اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية أن تدرس طرق ووسائل تحسين عملية استعراض اللجنة التنفيذية لبرامج المساعدة . ورحب المدير بهذه

Digitized by UNOG Library

الفرصة لمناقشة المسألة بمزيد من التفصيل . وقال انه يرى ان الصيغة غير الرسمية التي تم العمل بها منذ بضع سنوات اتاحت محفلا ملائما للمناقشات التي تجرى بشأن جوانب البرامج الاكثر تقنية ، واقترح توسيع نطاق هذه الصيغة . ورحب كذلك بتأييد اللجنة لأنشطة التقييم وأشار الى الجهود الجارية لتحسين متابعة تقييم المشاريع . وأحاط علما بالاقتراح القائل بالشروع في اجراء دراسة عن المسألة العامة المتعلقة باحصاءات اللاجئين ، وأعاد الى الاذهان بيانه الذى ألقاه بشأن الموضوع خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة التنفيذية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ (٨) .

١١٢- ويرد الملخص المقدم من الرئيس للبند ٨ من جدول الاعمال المتعلق بأنشطة المفوضية في تقديم المساعدة في فرع منفصل من هذا التقرير (انظر الفقرة ١٢٢ أدناه) .

١١٣- وأكد وفد المغرب ، في معرض احاطته علما بالملخص المقدم من الرئيس بشأن أنشطة المساعدة ، التزامه بمبدأ توافق الآراء الذى دائما ما نظم اجراءات اللجنة التنفيذية ، وانه لذلك لن يعارض اعتماد الفصل الخاص بالجزائر . وقال وفد المغرب انه يود ، باتخاذه هذا الموقف ، أن لا يحرم مكتب فرع المفوضية في الجزائر من فرصة البدء في ممارسة أعماله وان يكون لديه الامكانيات والموارد المالية لتنفيذ كافة وظائفه دون استثناء . وقال انه يود مع ذلك أن يسجل تحفظه بشأن ادراج اعتماد قدره ٣ ٦٣٢ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق بالمساعدة المتعددة الأغراض المقدمة الى منطقة تندوف في الميزانية المقترحة لعام ١٩٨٥ .

١١٤- وفي معرض تقديمه للتقرير المتعلق باعادة التوطين (A/AC.96/640 و Corr.1) اكد مدير المساعدة انه لا ينبغي تطبيق اعادة التوطين الا في حالة عدم وجود حلول دائمة أخرى . وأعرب عن امتنانه للحكومات التي أبقت على برامج اعادة التوطين وسمحت للمعوقين بالدخول و/أو يسّرت نقل اللاجئين الى بلدان الاقامة الدائمة . وقد عقد في جنيف في عام ١٩٨٤ اجتماع لتقديم معلومات عامة بشأن احتياجات اعادة توطين اللاجئين ، ومن المزمع عقد اجتماعات وحلقات عمل أخرى .

١١٥- وتم التأكيد على الحاجة الى ايجاد حلول لاعادة توطين ما يقرب من ٧٠٠ من القصّر الذين يعيشون في المعسكرات المقامة في جنوب شرق آسيا دون مرافق ودون أية صلات ، في بلدان اعادة الاستيطان . وعقدت الآمال على امكانية اتخاذ مبادرات خاصة خلال السنة الدولية للشباب المتوقع لها النجاح .

١١٦- وعلى الرغم من ان عدد لاجئي الهند الصينية ممن يصلون الى بلدان اللجوء الاول ، يبدو داخل معدلات يسهل قيادها حاليا ، فان معدل اعادة التوطين قد نقص بالفعل ، وأصبح يتعين على اللاجئين الموجودين حاليا في مخيمات في جنوب شرقي آسيا أن ينتظروا فترة تقرب من ضعف المدة التي كانوا يقضونها في انتظار اعادة توطينهم بوصفهم لاجئين وصلوا قبل عام ١٩٨١ .

Digitized by UNOG Library

١١٧- وصرح المدير بأنه رغم شعوره بالرضى لأن المجموعات المعرّضة كالأطفال والمعوقين والمسنين قد أولوا اهتماما ملائما ، فانه ينبغي أن تولى الاسبقية كذلك لاولئك الذين امضوا في المخيمات فترات أطول .

١١٨- وصرح ممثل كندا بأن حكومته تواصل تأييد برامج اعادة التوطين التي تقوم بها المفوضية ، بيد أنها ترى ان اعادة التوطين في حد ذاته لا يمكن أن يحل مشاكل اللاجئين ان لم يكن مصحوبا بحلول أخرى . وأعلن تأييده لعقد اجتماعات وحلقات دراسية أخرى بشأن التخطيط لاعادة التوطين كي يكفل الاستخدام الأمثل للأماكن المتاحة لاعادة التوطين.

١١٩- ورحب ممثل جمهورية المانيا الاتحادية بالنقص الذى طرأ على عمليات الرحيل بالزوارق من فييت نام . وقال ان حكومته ستواصل سياستها تجاه لاجئي الهند الصينية ، وقبول اللاجئين وفقا للمعايير القائمة . وأشار كذلك الى أن الجمهورية الاتحادية سوف تسهم بأماكن يبلغ عددها ٢٠٠ لمشروع عروض اعادة التوطين لدى النزول الى البر لعام ١٩٨٥.

١٢٠- واعترفت ممثلة السويد بالحاجة المستمرة الى اعادة التوطين . وقالت انه على الرغم من ان عددا متزايدا من طالبي اللجوء ممن يقدمون أنفسهم على الحدود ، يقبلون بوصفهم لاجئين ، فان السويد ستواصل قبول اللاجئين لاعادة توطينهم بناء على توصيات المفوضية وستحتفظ بحصتها السنوية التي تقدر بـ ١٢٥٠ . وطلبت أيضا أن يكون عرض حالات المرشحين لاعادة التوطين شاملا قدر الامكان لكفالة اعادة توطين اللاجئين الذين هم في حالة بالغة من الشدة .

١٢١- ووافق ممثل هولندا على انه لا ينبغي استخدام اعادة التوطين الا كملاذ أخير ، بيد أن اللجوء الى اعادة التوطين كملاذ أخير لا ينفي أن الحاجة ماتزال ملحّة . وقال ان هولندا حددت بناء على ذلك حصة قائمة بذاتها لا يستخدمها سوى اللاجئين ممن هم في حاجة الى اعادة التوطين ، وأعرب عن أمله في أن تحذو دول أخرى حذو بلاده .

Digitized by UNOG Library

مقـــررات اللجنة

١٢٢ - ان اللجنة التنفيذية :

الف

(أ) وقد احاطت علما مع الارتياح بالتقدم الذى احرزه المفوض السامي في تنفيذ برامجه العامة والخاصة في عام ١٩٨٣ والشهور الأولى من عام ١٩٨٣ على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.96/639 و Corr.1 و 3 وخاصة فيما يتعلق بالمستوى الرفيع لتنفيذ المشاريع ؛

(ب) وقد لاحظت مع التقدير التحسينات الأخرى التي ادخلت على عرض الفروع الخاصة بالبلدان والمناطق وكذلك الجداول المناظره لها في الوثيقة سالفة الذكر ؛

(ج) وقد اثنت على المفوض السامي لما قدمه من تقارير دورية عن تطورات المساعدة التي تقدم الى اعضاء اللجنة التنفيذية مرتين سنويا ؛

(د) وقد احاطت علما مع التقدير بالتقرير المتعلق بتقييم المفوضية لأنشطة تقديم المساعدات (EC.SC.2/17) واكدت الدور الهام لوظيفة التقييم في ادارة البرامج بكفاءة ؛

(هـ) وقد لاحظت احتمال تخفيض بعض مصادر تمويل برامج المفوض السامي العامة في عام ١٩٨٥ ، اعربت عن رغبتها في أن تقوم الوكالات الحكومية وغير الحكومية المنفذة لمشاريع تقديم المساعدات بتنفيذها بأسرع واكفأ طريقة ممكنة ؛

(و) وقد احاطت علما مع الارتياح بالزيادة الكبيرة في الموارد التي خصصها المفوض السامي لايجاد حلول دائمة لمسألة اللاجئين في افريقيا ، واثنت بشكل خاص على الجهود التي يبذلها لتحقيق مسألة العودة الاختيارية الى الوطن ؛

(ز) وقد لاحظت ظهور احتمالات جديدة لايجاد حلول دائمة لمسائل اللاجئين في امريكا الوسطى والمكسيك عن طريق الاستيطان المحلي والعودة الاختيارية الى الوطن . ورجت من المفوض السامي والدول المعنية مواصلة التعاون فيما بينهم بغية استكشاف المزيد من هذه الحلول الدائمة وتعزيزها .

بـــاء

(أ) وقد احاطت علما بالتقرير المتعلق باعادة التوطين (A/AC.96/640 و Corr.1) وبالانشطة التي تقوم بها المفوضية ، بالتعاون مع الحكومات والوكالات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) وقد كررت أهمية ان تستمر الحكومات في السماح بدخول اللاجئين الذين يحتاجون الى اعادة توطينهم ، نظرا لعدم وجود أى حل دائم آخر ؛

(ج) وقد لاحظت مع التقدير الاجراء الذى اتخذته الحكومات من بين جملة أمور ، لتسهيل دخول اللاجئين ، عن طريق وضع برامج لاعادة توطين اللاجئين ؛

(د) وقد اوصت بأن تتعاون الحكومات مع المفوضية لانشاء آليات تجهيز مناسبة لاعادة توطين اللاجئين ، مع المراعاة الكاملة لتوفير الحماية الدولية والمساعدة المادية والرغبة في تلافي التحركات غير المنظمة للاجئين ؛

(هـ) وقد رحبت بمبادرات المفوضية لتنظيم اجتماعات وتوفير محافل لاجراء المشاورات بشأن التخطيط لاعادة توطين اللاجئين ، واوصت بمواصلة الجهود لوضع تقييمات مستكملة للاحتياجات والأولويات المتعلقة باعادة التوطين بالاشتراك مع الحكومات المهتمة بهذا الموضوع ؛

(و) وقد طلبت من الدول تسهيل دخول اللاجئين وخاصة المعوقين منهم ومن يمرون منهم بحالات طارئة ؛

(ز) وقد رحبت باستمرار التعاون بين الحكومات والمفوضية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الترحيل المنظم من فييت نام .

جيم

(أ) وقد احاطت علما بالاعتمادات المقدمة من المفوض السامي من صندوقه الخاص بالطوارئ خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٣ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٤ ؛

(ب) وقد احاطت علما بالملاحظات المقدمة من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المقدمة في الوثيقة A/AC.96/639 ؛

(ج) وقد استعرضت الجدول ألف الوارد في الوثيقة A/AC.96/639 ، واقرت ما يلي :

'١' اقتراحات تخصيص اعتمادات جديدة ومنقحة في اطار البرامج العامة لسنة ١٩٨٤ لدعم العمليات والبرامج ، والادارة وذلك على النحو المبين بايجاز في العمود ١٢ من الجدول الثالث بالوثيقة A/AC.96/639 ؛

'٢' الاعتماد المالي المنقح المستهدف والبالغ ٣٠٠ ٢٦٧ ٣٥٢ دولار (لا يشمل حساب صندوق الطوارئ البالغ ١٠ ملايين دولار) المخصص للبرامج العامة لسنة ١٩٨٤ ؛

Digitized by UNOG Library

'٣' الاقتراح الواردة في الفقرة (هـ) من الجدول ألف من مقدمة الوثيقة A/AC.96/639 ؛

'٤' البرامج القطرية وبرامج المناطق والاعتمادات الشاملة المخصصة للبرامج العامة لسنة ١٩٨٥ لدعم العمليات والبرامج وللادارة ، وذلك على النحو المبين بايجاز في العمود ١٣ بالوثيقة A/AC.96/639 ، وبصورته المعدلة في الوثيقة A/AC.96/639/Add.2 .

'٥' الاعتماد المالي المستهدف البالغ ٣٧٤ ٢٨٨ ٥٠٠ دولار (لا يشمل حساب صندوق الطوارئ البالغ ١٠ ملايين دولار) المخصص للبرامج العامة لسنة ١٩٨٥ ، على النحو المبين في العمود ١٣ بالجدول الثالث ، وبصورته المعدلة في الفقرة ٣ من الوثيقة A/AC.96/639/Add.2 .

سابعا - دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز الحلول الدائمة

(البند ٩ من جدول الأعمال)

١٢٣ - اشار مدير المساعدة عند تقديمه للبند ٩ من جدول الأعمال الى استعراض أنشطة المساعدة في مختلف المناطق والاقطار الذى قدم أثناء مناقشة أنشطة المساعدة التي تناولت بصورة ملموسة مسألة الحلول الدائمة . وقد ذكر مدير المساعدة نقطتين محددتين تهمان المكتب في سعيه لايجاد حلول دائمة ، وهاتان النقطتان هما دمج اللاجئين محليا في المناطق الحضرية ، ونطاق المساعدة الخاصة بالعودة الطوعية ومدة دوامها وتمويلها .

١٢٤ - وفيما يتعلق باد ماج اللاجئين محليا في المناطق الحضرية ، اشار المدير الى أنشطة المفوضية التقليدية الخاصة باسداء المشورة الاجتماعية وتقديم المنح الدراسية والتدريب المهني ، وازدياد تعاونها مع منظمة العمل الدولية من أجل تشجيع الاكتفاء الذاتي بين اللاجئين في المناطق الحضرية . واعرب عن اسفه لان اللاجئين في المناطق الحضرية مازالوا يضطرون الى الاعتماد بشدة على مساعدات الاغاثة ، وابلغ اللجنة التنفيذية بانه تجرى حاليا اعداد دراسة عن اللاجئين في المناطق الحضرية ، وهذه الدراسة يمكن ان تسهم في اعادة توجية الاسلوب الذى تتبعه المفوضيه ازاء هذه الفئة من اللاجئين .

١٢٥ - وتحدث المدير عن موضوع العودة الاختيارية الى الوطن ، فشرح المقاصد

Digitized by UNOG Library

الواسعة النطاق للمساعدة المادية التي تقدم في اطار برامج العودة الاختيارية ، واكد على عملية التعزيز المتبادل للحماية والمساعدة فيما يتعلق بتعزيز هذا الحل الدائم. وأشار الى ان النصيب الاكبر من التكاليف المتعلقة بالمساعدة الخاصة بالعودة الاختيارية الى الوطن قد مول من البرامج الخاصة . وهناك شكوك تكمن في هذا الاسلوب للتمويل ، وخاصة بالنسبة للأفراد والمجموعات الصغيرة من العائدين. ولاحظ التعليقات التي قدمت أثناء المناقشة العامة بشأن الحاجة الى ان تقوم المفوضية بدور اقوى في تشجيع العودة الاختيارية الى الوطن والحاجة الى تمديد فترة دوام المساعدات المقدمة من المفوضية بل ووجود المفوضية في اطار برامج اللاجئين العائدين . وتساءل المدير في هذا الصدد عما اذا كان نطاق المساعدات المقدمة من المفوضية حاليا الى اللاجئين العائدين محدودا الى حد كبير نظرا لان العودة الاختيارية الى الوطن تعتبر على المستوى العالمي اكثر الحلول دواما .

١٢٦ - ورحب المتكلمون مرة أخرى بالتأكيد من جديد على الحلول الدائمة بل وزيادة هذا التأكيد . ورحب احد الممثلين بادراج تشجيع التوصل الى حلول دائمة بوصفه بندا مستقلا في جدول الاعمال للعام الثاني على التوالي واقترح ان يظل البند على ما هو عليه . ولاحظ ما ذكره المدير في ملاحظاته الاستهلالية من وجود صلة ضرورية بين مهام الحماية والمساعدة الدوليتين في مجال تعزيز الحلول الدائمة ، واقترح أيضا ان يتضمن التقرير المقدم الى الدورة التاسعة والثلاثين مزيدا من المعلومات عن شعبة الاعتمادات المخصصة لكل حل من الحلول الدائمة الثلاثة . واستعرض المتكلم نفسه التطورات التي حدثت فيما يتعلق بايجاد الحلول الدائمة في سائر انحاء العالم مشيرا بصفة خاصة الى المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، والى الاقتراح الخاص بانشاء وظيفة تابعة للمفوضية في تايلند لتعزيز الحلول الدائمة . وقال انه يرى مع هذا ، انه ينبغي ان تكون هذه الوظيفة من مستوى ادنى ، ولاحظ في هذا الصدد ايضا الاقتراح المقدم من وفدين آخرين بانشاء وظيفة منسق اقدم لمنطقة جنوب شرقي آسيا ، وأعلن تأييده لهذا الاقتراح . وحث في ختام كلامه ، المفوضية ، على اتباع اسلوب الحوار مع الهيئات الدولية والاقليمية الاخرى ذات الصلة من اجل وضع استراتيجية ما وتحديد دورها بطريقة اكثر وضوحا .

١٢٧ - ولاحظ متحدث آخر التقييم الذى ينطوى على معلومات مفيدة داخليا وخارجيا على السواء ، في مجال تنفيذ الحلول الدائمة . ورحب ايضا بزيادة التأكيد على التدريب المهني في اطار البرامج التعليمية ، واشار الى الاحتياجات الخاصة للنساء والاطفال .

١٢٨ - واعاد عدد من المتحدثين التأكيد على ان العودة الاختيارية الى الوطن

Digitized by UNOG Library

حيثما كانت متيسرة ، تشكل أفضل حل من الحلول الدائمة ، وقد موا سردا للجهود التي تبذلها حكوماتهم في هذا الصدد . وأصر اثنان من المراقبين على ضرورة وضع تقدير دقيق لعدد اللاجئين و/أو العائدين وتعهدا بان يساندا تسهيل القيام باعداد هذا التقدير .

مقررات اللجنة

١٢٩ - ان اللجنة التنفيذية :

(أ) وقد لاحظت بارتياح الاتجاه الايجابي في زيادة نسبة الاعتمادات التي خصصتها البرامج العامة من أجل الحلول الدائمة في سنتي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ورجت المفوض السامي ان يوالي تكثيف جهوده من اجل زيادة هذه النسبة وان يقدم تقريرا عما يتوصل اليه من نتائج الى اللجنة التنفيذية ؛

(ب) وقد اعادت تأكيد تأييدها الكامل للجهود التي بذلها المفوض السامي بغية اعطاء قوة دافعة جديدة لتعزيز الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين ، وخاصة عن طريق عودتهم اختياريا الى اوطانهم ، وأيضا من خلال ادماجهم محليا في مجتمعات جديدة أو اعادة توطينهم في بلدان ثالثة ؛

(ج) وقد ناشدت الحكومات ان تواصل تقديم المساندة اللازمة للمفوض السامي وان تتخذ تدابير ملموسة لتهيئة الظروف المفضية الى عودة اللاجئين اختياريا الى اوطانهم ، أو الى ادماجهم محليا في مجتمعات جديدة أو لاعادة توطينهم ؛

(د) وقد لاحظت بارتياح ارتفاع مستوى التعاون ونوعيته بين المفوض السامي ، وسائر الاعضاء في منظومة الأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية لتعزيز الحلول الدائمة ، وشجعت على زيادة تحسين وتعزيز مثل هذا التعاون .

Digitized by UNOG Library

ثامنا - الشؤون الادارية والماليـــة
(البند ١٠ من جدول الاعمـــال)

١٣٠- قدم الرئيس تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والماليـــة (A/AC.96/648). وقد أجرت اللجنة الفرعية استعراضا مستفيضا لمختلف البنـــود المدرجة في جدول أعمالها. وجرى تبادل وجهات النظر بصراحة؛ وأجيب على الاسئلة وقدمت تفسيرات، ولا سيما فيما يتعلق بعملية تصنيف وظائف الفئة الفنية والـ ١١ وظيفة الجديدة المطلوبة. واعرب عن القلق ازاء تمويل البرامج العامة غير انه اعرب عن الامل في ان يؤدى سخاء المجتمع الدولي الى التخفيف من ذلك. وجرى شرح التحسينـات التي ادخلتها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجالي ادارة البرامج وتقييـم البرامج. ويعتقد الرئيس ان تقرير اللجنة الفرعية يبين بدقة المناقشات التـي دارت، وانه رغم ان التقرير لم يتضمن توصيات نهائية، فانه ينبغي ان يستخدم في ارشاد أعضاء اللجنة التنفيذية في مناقشاتهم للبند قيد النظر.

١٣١- وفي معرض تقديم البند، بدأ مدير شؤون الادارة والتنظيم بايضاح تعـــذر فصل المسائل الادارية والمالية عن اطار مشاكل اللاجئين التي يتعين على المكتـب ان يواجهها باستمرار. ولتلبية الاحتياجات الهائلة التي تتطلبها احوال اللاجئين بأكبر قدر من الاقتصاد، فان من الضروري وضع اساس بيروقراطي مستقر مقترن بنهج ابتكاري. وانتقل المدير الى معالجة اربع نقاط تحظى باهتمام رئيسي: عملية تصنيف وظائـــف الفئة الفنية؛ والـ ١١ وظيفة اضافية الجاري طلبها؛ وتدعيم الشؤون الادارية لمفوضيـة الامم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والتقدم المحرز في ادارة الشؤون المالية والصنـــدوق الدائر للاسكان ولاسباب الترفيه الاساسية للموظفين الميدانيين.

١٣٢- واشار المدير بعد ذلك الى الوثيقة A/AC.96/639/Add.1 التي تعرض نتائج عملية تصنيف وظائف الفئة الفنية، وهي العملية الاولى من نوعها في مفوضية الامم المتحـــدة لشؤون اللاجئين. ورغم ان الهدف الاساسي للعملية كان يتمثل في تجديد الرتبـــة الملائمة لكل وظيفة من الفئة الفنية، فانه يتوقع استقـاء فوائد عديدة أخرى من تنفيـــذ نتائجها. وقد تم الاضطلاع بكثير من الاعمال التحضيرية؛ وقامت ادارة شؤون الموظفين التابعة للامانة العامة في نيويورك بتقديم المساعدة، وتم استشارة كثير من أجهزة الامم المتحدة الاخرى. وجرى تدريب لجنتين مؤلفتين من موظفي مفوضية الامم المتحـــدة لشؤون اللاجئين على تطبيق "المعيار الرئيسي" - وهو نظام التصنيف المستخدم علـى صعيد المنظمة. واعتمدت ادارة شؤون الموظفين نتائج العملية. ويبين الجدول ١ في

Digitized by UNOG Library

الوثيقة A/AC.96/639/Add.1 النتائج المتعلقة بجميع وظائف الفئة الفنية، وتظهر في الجدول ١٠ النتائج الاجمالية المتعلقة بفئة الموظف الوطني المقترحة . ثم شرح المدير التمويل الثنائي لوظائف مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وفي معرض التذكير بالخلفية التاريخية، استشهد بالمادة ٢٠ من النظام الاساسي للمكتب . وأسفر استعراض مشترك جرى بين ممثلي الامين العام والمفوض السامي في عام ١٩٨٢ بهدف تحديد مصدر التمويل الملائم لكل وظيفة، عن الاتفاق على نقل عدد صاف قدره ٢٠ وظيفة الى الميزانية العادية على مدى ثلاث فترات من فترات السنتين - من عام ١٩٨٤ الى عام ١٩٨٩ . وكان من المقرر قيام الامين العام والمفوض السامي باجراء استعراض مشترك لجميع الوظائف التي انشئت بعد عام ١٩٨٢ وتعتبر عبئا مناسبا على الميزانية العادية، بغية ادراجها في الميزانية العادية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

١٣٣- ولما لم توجه لجان التصنيف اهتمامها الى مصادر التمويل، تعين تحليل النتائج وفقا لتلك المصادر، لإمكان عرض التوصيات المتعلقة بالوظائف التي تمول من الميزانية العادية على الجمعية العامة، والوظائف التي تمول من التبرعات على اللجنة التنفيذية . ويجرى السعي حاليا الى قيام اللجنة التنفيذية باعتماد النتائج الواردة في الجدولين ٧ و ١٢ في الوثيقة A/AC.96/639/Add.1 . واوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بان تعتمد اللجنة التنفيذية هذه النتائج (A/AC.96/646) . ولن يكون من الضروري زيادة الهدف المالي لتغطية تكاليف التنفيذ في عام ١٩٨٥، نظرا لان هذه التكاليف لم تبلغ الا عشر واحد في المائة من الهدف المالي للبرامج العامة لعام ١٩٨٥ . وستقل التكاليف الفعلية في عام ١٩٨٥ عن هذا الرقم غير انها قد تبلغه في عام ١٩٨٦ ويمكن ان تتجاوزه بعد ذلك بسبب التضخم .

١٣٤- وستترتب على التنفيذ آثار ايجابية كثيرة، من بينها تحقيق قدر اكبر من العدالة، والترشيد وتحسين معدل التناوب حتى رتبة مد - ٢، بما في ذلك هذه الرتبة . وسيجرى العمل بنظام مستمر لاستعراض التصنيف لرصد التغيرات التي تطرأ على الاختصاصات؛ ومن المتوقع الا يكون هناك اكثر من بضعة حالات في السنة. وفيما يتعلق بالفقرة ٢٧ من الوثيقة A/AC.96/639/Add.1 ، ارتئي انه، على ضوء اتجاه المناقشات في اللجنة الفرعية، ينبغي فصل هذه الفقرة كلية عن بقية العملية؛ ولن يطلب من اللجنة التنفيذية في هذه الدورة اى اعتماد، حتى من حيث المبدأ، لمضمون هذه الفقرة .

١٣٥- وفي معرض الاشارة الى سياسة النمو الصفرى التي ينتهجها المقر، شرح المدير الاجراء الذى انتهى الى طلب ١١ وظيفة جديدة في الميدان، وهي تمثل

Digitized by UNOG Library

النتيجة الصافية لاقتراح إحداث زيادة قدرها ٣١ وظيفة ، يقابلها الغاء ٢٠ وظيفة . وتم استعراض الحاجة المستمرة للوظائف الموجودة وتم بحث امكانية اعادة توزيع أو اعادة تنظيم الموارد المتاحة من الموظفين بحثا كاملا قبل النظر في اية مقترحات بانشاء وظائف جديدة . واستعرض المفوض السامي كذلك كل مقترح من هذه المقترحات قبل عرضها على اللجنة التنفيذية لاعتمادها . ومضى في شرحه قائلا انه رغم ان المفوض السامي والامين العام قد حددا سبع وظائف من الـ ١١ وظيفة باعتبارها عبئا مناسبا على الميزانية العادية ، فانه كان من المتعين ان تمول جميعا من التبرعات في الوقت الحاضر . وبين الاثار المالية ذات الصلة لعام ١٩٨٥ .

١٣٦- وفيما يتعلق بتدعيم شؤون ادارة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، عرض المدير موجزا لشتى التحسينات والتطورات التي ناقشتها اللجنة الفرعية ، مع الاشارة بوجه خاص الى التوظيف وتناوب الموظفين ومركز المرأة في مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والتدريب والتطوير المهني وظروف العمل في الميدان . ثم تناول بالتفصيل نطاق تفويض السلطة ، مع الاشارة الى القواعد الواردة في " دليل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين " والتعليمات الخاصة ، واوصاف الوظائف الفردية . وجرى التشديد على الدور الحيوي الذي تؤديه المكاتب الاقليمية فيما يتعلق بالايفاد الى الميدان ، وضربت امثلة بشأن السلطة المخولة للممثلين الميدانيين . بيد انه لا يكفي ببساطة ان تكون المنظمة ذات وجهة ميدانية كي يكون تفويض السلطة فعالا . فينبغي ايضا ان تؤخذ في الاعتبار الوظائف الموجودة وشاغلوها والاجراءات الحالية . وقيل انه يجرى انشاء الوظائف والغاؤها حسب الاقتضاء . وقيل الكثير عن اخلاص الموظفين في الميدان ودوافعهم ، غير انه يمكن بالتأكيد عمل المزيد ، وخصوصا عن طريق تحسين ظروف الخدمة في الميدان لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب؛ ويجرى تنقيح الاجراءات بصفة دائمة . وفي حين انه ينبغي تفويض السلطات ، فانه ينبغي ايضا وجود الارادة لتحمل المسؤولية . ولا يزال يتعين احراز تقدم في هذا المجال .

١٣٧- وابرز المدير التحسينات الاخيرة في الادارة المالية ، مثل استخدام الحاسبات الالكترونية في الاجراءات الادارية واجراءات الميزانية وسجلات المخزون ، وادخال حسابات الرصيد الصفرى المصرفية واستخدام مرافق تجهيز البيانات الكترونيا لتحويل الاموال . وفيما يتعلق بالصندوق الدائر للاسكان ولاسباب الترفيه الاساسية للموظفين الميدانيين ، اشار المدير الى أهميته بالنسبة للموظفين الميدانيين واعرب عن امله في ان تنظر اللجنة التنفيذية في استمراره بصورة ايجابية بعد هذه الفترة التجريبية التي تبلغ سنتين . وارتئي انه يمكن تخفيض حجم الاعتماد المبدئي الى مليونين من الدولارات .

Digitized by UNOG Library

١٣٨- واشار المدير الى البيان الذى ادلى به ممثل الموظفين امام اللجنة الفرعية ، والتعاون السائد بين ممثلي الموظفين والادارة . وكانت جميع النقاط التي اثارها محل اهتمام ممثلي الموظفين ايضا ؛ وحاولت الادارة ان تدرس مع الموظفين المجالات التي لا يزال بالامكان احراز تقدم فيها .

١٣٩- وفي اثناء المناقشات اللاحقة ، اعرب كثير من المتكلمين عن تقديرهم للمقدمة المسهبة التي اوردها مدير الادارة والتنظيم . وسلم كثير من المتكلمين بمنجزات السنة الماضية في مجال تحسين وتدعيم الشؤون الادارية للمكتب .

١٤٠- وبرزت عملية تصنيف وظائف الفئة الفنية بصورة جلية في مفاوضات معظم المتكلمين ، واعرب كثير منهم عن تقديرهم للطريقة التي نفذت بها . وتمكن عدد من الوفود من تأييد التوصيات الواردة في الجدولين ٧ و ١٢ من الوثيقة A/AC.96/639/Add.1 ، على الرغم من ان اثنين من المتكلمين اعربا عن قلقهما ازاء رفع رتب الوظائف الممولة من الميزانية العادية ، ونظرا لموقف وفديهما تجاه النمو الصفرى في الميزانية العادية ، فانهما لن يكونا في وضع يسمح لهما بالموافقة على اية زيادة في الميزانية . وكان بوسع وفدين آخرين قبول التوصيات المتعلقة بالوظائف في الميدان ، مع التحفظ في موقفيهما ازاء الوظائف في المقر . وارتأى احد المتكلمين ان ذلك لن يكون ملائما بالمقارنة مع الموظفين الذين يعملون في المقر . بيد ان عددا من الوفود دعا الى ارجاء النظر في مقترحات التصنيف لحين عقد الاجتماع غير الرسمي للجنة التنفيذية في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ أو عقد الدورة السادسة والثلاثين للجنة . ومن شأن هذا ان يمكن من اجراء دراسة اكثر دقة وتفصيلا لجميع المقترحات . واشارت وفود كثيرة الى اعلان المدير ان الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/AC.96/639/Add.1 ، بشأن رفع رتب تسع وظائف رفيعة المستوى في المقر ، ينبغي فصلها كلية عن النتائج الاخرى للعملية ؛ وفي معظم الاحيان لم يكن بوسع هذه الوفود اعطاء الموافقة من حيث المبدأ كما طلب في الاصل . بيد ان احد المتكلمين تكلم بالفعل مؤيدا اقرار الجدول ٧ والفقرة ٢٧ معا ، واقترح ان تكون هناك وظيفتان على مستوى الامين العام المساعد في المقر واثنتان في الميدان . وينبغي مراعاة التوزيع الجغرافي فيما يتعلق بهذه الوظائف . واعرب متكلم آخر عن امله في عدم تأخير اتخاذ اجراء بشأن نتائج عملية التصنيف بلا مبرر . وطلب احد المتكلمين الى المفوض السامي ان يقدم توصية سلبية الى الامين العام بشأن رفع رتب المناصب التسعة المشار اليها في الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/AC.96/639/Add.1 .

١٤١- واكد بعض المتكلمين ان العملية ، والمقترحات الناجمة عنها ، ترتبطان ارتباطا وثيقا باهداف ادارية اعم ، وزيادة الطابع الفني ، وتفويض السلطات ، وتسهيل تناوب

Digitized by UNOG Library

الموظفين بين المقر والميدان . وينبغي ان يؤدى الرفع المقترح للرتب ، في الميدان الى زيادة التناوب في الرتبتين مد-١ و مد-٢ . واعرب احد المتكلمين عن امله في الحصول على مزيد من المعلومات عن التقدم المحرز حتى الان في سياسة التناوب ، وتطلع الى تلقيها في السنة القادمة . وقال ان من شأن تخفيض عدد وظائف الاخصائيين في المقر ان يسهم في مرونة نظام تناوب الوظائف . وقبل متكلم اخر بنتائج عملية التصنيف مع التحفظ بان تكون هناك زيادة في التناوب بين المقر والميدان .

١٤٢- واعرب متكلمان عن تأييدهما للوظائف الاضافية البالغ عددها ١١ وظيفة المطلوبة لعام ١٩٨٥ ، نظرا لتقديم تأكيدات بانه تم استنفاد جميع امكانيات اعادة التوزيع . واشارت وفود كثيرة الى ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين قد تواجه صعوبات مالية السنة القادمة بسبب عدم احتمال حصولها على تبرعات اضافية ؛ وبالنظر الى هذه القيود المتعلقة بالميزانية وسياسات التوظيف التقييدية العامة التي تتبعها منظومة الامم المتحدة ، اعرب عن الشك حول ما اذا كان من الملائم انشاء ١١ وظيفة جديدة في عام ١٩٨٥ . وطلب كثير من المتكلمين بذل جهود اكبر لتلبية الاحتياجات الاضافية عن طريق اعادة توزيع الموظفين الموجودين ؛ وانه قد يكون في الامكان زيادة التبسيط في المقر وفي المواقع الميدانية التي لا يكون عبء حالات اللاجئين فيها كبيرا . واشار احد المتكلمين الى حالة شغل وظائف المكاتب الاوروبية بوجه خاص ، الامر الذى يسمح في رأيه باعادة التوزيع الى مناطق اخرى . ولم يكن في استطاعة وفد اخر ان يوافق على ان يكون لتلك المكاتب وضع منفرد عن غيرها . ولم يقتنع بعض المتكلمين تماما بالتفسيرات المتعلقة بالجهود المبذولة لاعادة توزيع الموظفين الموجودين وطابع الاولوية الذى تتسم به الوظائف الاضافية . وتساءل احد المتكلمين عن امكان تبسيط فكرة هذه الوظائف بحذف اية اشارة الى حالات الوقف . وطلب عدد من الوفود احالة هذه المسالة الى الاجتماع غير الرسمي القادم للجنة التنفيذية او دورتها السادسة والثلاثين عندما يتوفر مزيد من الوثائق التفصيلية للنظر .

١٤٣- واشار متكلمان بصورة محددة الى حالة المرأة في مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . ومع ان عدد النساء من الفئة الفنية قد تزايد بدرجة كبيرة ، فانه لا يوجد سوى ٨٣ امرأة من مجموع العدد المقرر من الموظفين من الفئة الفنية ، والبالغ ٣٩٥ موظفا في ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٨٤ . وانه ينبغي توظيف النساء بمعدل اعلى . وعلاوة على ذلك ، فانه في الرتبتين ف-٤ و مد-٢ لا يوجد سوى ١٢ امرأة من مجموع ١٧٥ موظفا ، لان معظم النساء يشغلن وظائف من رتب اصغر . وطلب توافر قدر معين من المرونة في تناوب النساء وترقيتهن .

Digitized by UNOG Library

١٤٤- ورحبت وفود كثيرة باتاحة الفرصة لاحد ممثلي الموظفين للتكلم امام اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية واعربت عن املها في ان يصبح ذلك تقليدا. وقيل ان وجهات نظر الموظفين تعتبر امرا جوهريا في مسائل الموظفين والمسائل الادارية.

١٤٥- واشار احد المتكلمين الى برنامج المتدربين، الذى كان من المقرر توسيعه في عام ١٩٨٥. واعاد الى الاذهان ان برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين موجود بالفعل، ويهدف الى تدريب من سيعمل بوظائف الحكومة مستقبلا ومن سيعمل بوظائف مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مستقبلا، على حد سواء. وقد يحد توسيع نطاق برنامج المتدربين من امكانية استمرار قيام مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوظيف موظفين فنيين مبتدئين. وطلب تقديم وثيقة تقييم لنتائج برنامج المتدربين وعلاقته ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين، للدورة السادسة والثلاثين للجنة التنفيذية.

Digitized by UNOG Library

١٤٦ - واعرب احد المتكلمين عن القلق لان الوظيفة الجديدة المقترحة في تايلند والتي ستسند اليها مسؤولية التوصل الى حلول دائمة ربما لا تكون على مستوى عال بما فيه الكفاية لاجراء الاتصالات الحكومية واتخاذ القرارات بالشكل المطلوب .

١٤٧ - واعرب احد الوفود عن تقديره لاستعمال مرافق التجهيز الالكتروني للبيانات، الذى اسهم، فيما يبدو، اسهاما كبيرا في تحسين الممارسات الادارية .

١٤٨ - ولاحظ متكلمون عديدون ما احرز من تقدم في انجاز البرنامج ، وفي نوعية ادارة البرنامج ، وفي فعالية تقييم البرنامج . وحث احد المتكلمين على ان تكون امكانية الوصول الى اللاجئين شرطا رئيسيا لتقديم المساعدة . واشار متكلم اخر الى ضرورة انشاء قاعدة بيانات دقيقة ،وسأل عن امكانية قيام المفوضية باجراء دراسة تقنية عن اساليب تسجيل اللاجئين وتقييم احتياجاتهم .

١٤٩ - واخذ الكلمة مدير التنظيم والادارة للرد على ما اثير من اسئلة ، فأكد للوفود ان المفوض السامي وموظفيه يشعرون بحساسية شديدة ازاء جميع ما اعرب عنه من قلق بشأن المسائل والقيود المتعلقة بالميزانية . ثم تعرض المدير للنقاط الكثيرة التي اثيرت بشأن عملية تصنيف الوظائف الفنية ، فخص بالذكر اغراضها ،والمنافع التي ستجنى منها ، وصعوبة اعطاء ارقام دقيقة فيما يتعلق بتقدير التكلفة في المستقبل ،وما سيترتب عليها من تيسير تناوب الموظفين في الرتبتين مد - ١ و مد - ٢ ،والاساس المنطقي الذى تقوم عليه طريقة عرض النتائج . واضاف قائلا انه ستبذل جميع المساعي ، في اطار الميزانية العادية، لامتصاص التكاليف الاضافية في حدود الاعتمادات الموجودة . وفيما يتعلق بالفقرة ٢٧ من الوثيقة A/AC.96/639/Add.1 ، أكد للجنة التنفيذية ان المفوض السامي سينقل الى الامين العام مضمون المناقشة التي دارت في اللجنة . واعاد تأكيد رغبة المفوض السامي ، بعد ان استمع الى المناقشة ،في فصل الفقرة ٢٧ عن بقية العملية . وقال انه تم في اللجنة الفرعية توضيح الاثار المترتبة على العملية كلها ، بما في ذلك الفقرة ٢٧ ،من الناحية المالية ومن حيث توزيع الرتب ،ولكن ذلك لم يتكرر في اللجنة التنفيذية نظرا لسحب الفقرة ٢٧ في الوقت الراهن .

١٥٠ - وبعد ذلك اوضح المدير صعوبة تحديد الاولويات فيما بين الوظائف الاحدى عشرة الجديدة المقترحة ،اذ جرى اقتراحها جميعها نتيجة لتمحيص دقيق . وقال انه لا يوجد هناك بالضرورة ترابط مباشر بين عدد اللاجئين او حجم برامج المساعدة في بلد ما وبين عدد الوظائف المطلوبة ، وان صافي مجموع الزيادة المتمثل في ١١ وظيفة لازم بالفعل في الظروف الحالية. وفيما يتعلق باعادة توزيع الوظائف ،لاحظ انه بذلت بالفعل جهود كثيرة وانه يجرى اعداد دراسة لتحديد الامكانيات الاخرى في المقر، رغم ان ذلك ليس

Digitized by UNOG Library

بالعملية اليسيرة . وكذلك فانه لم تغفل عملية اعادة توزيع الوظائف بين المكاتب الميدانية. بيد انه ينبغي الا يغيب عن البال ان المكاتب الموجودة في اوروبا والمزودة بعدد كاف من الموظفين تقوم بوظائف مفيدة جدا في البلدان التي تستقبل اللاجئين وطالبي اللجوء من جميع البلدان ،وتقوم بدور داعم جدا للمفوضية في الوقت الذى توجد فيه صعوبات اقتصادية وقيود مالية . وبين الفرق بين اعادة توزيع الوظائف وبين الغائها ؛ وحرصا على الوضوح والكمال فقد حددت في الوثائق المقدمة جميع الوظائف الجديدة والملغاة .

١٥١ - وبعد ذلك رد المدير على ما اعرب من شكوك فيما يتعلق بكفاية مستوى الوظيفة الجديدة المقترحة في تايلند والتي ستسند اليها مسؤولية التوصل الى حلول دائمة . واكد ان المسؤولية الرئيسية فيما يتعلق بتشجيع التوصل الى هذه الحلول وتنفيذها ستقع دائما على الممثل الموجود في تايلند ونائبه وعلى المكتب الاقليمي للمفوضية بدعم من الشعب ذات الصلة في المقر . وقال ان الحاجة الى تعزيز اضافي على مستوى تقني اكبر تبرر الوظيفة الجديدة المقترحة . وفيما يتعلق بمركز المرأة داخل المفوضية ،اكد المدير ان هذا موضوع يتطلب اهتماما دائما . وسلم المدير بامكانية وجود بعض التضارب بين خطة المتدربين وبرنامج صغار الموظفين الفنيين ، لكنه اوضح انه لا يوجد في خطة المتدربين سوى عدد محدود من المشتركين . واضاف قائلا انه سيواصل ايلاء الاهتمام لهذه المسألة .

١٥٢ - ويستنسخ في فرع مستقل من هذا التقرير العرض الموجز الذى قدمه الرئيس للبند ١٠ من جدول الاعمال المتعلق بالشؤون الادارية والمالية (انظر الفقرات من ١٥٤ الى ١٦١ أدناه) .

مقررات اللجنة

١٥٣ - ان اللجنة التنفيذية :

ألف

(أ) احاطت علما مع التقدير بتقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية (A/AC.96/648) .

Digitized by UNOG Library

بـــاء

(أ) أحاطت علما بالفروع الخاصة بالادارة ودعم البرنامج من التقرير المتعلق بأنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، وبالبرامج والميزانية المقترحة لصناديق التبرعات لعام ١٩٨٥ (A/AC.96/639 و Corr.1 و Add.1 و 2 و 3) ؛

(ب) لاحظت كذلك تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/646) والتعليقات الواردة فيه ؛

'١' اعربت عن تقديرها بوجه عام لمستوى ونوعية الوثائق الخاصة بالمسائل الادارية والتي قدمت الى اعضاء اللجنة التنفيذية وحثت على ضرورة الابقاء على الحوار البناء بين المفوض السامي واعضاء اللجنة التنفيذية بصورة غير رسمية ومن خلال اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية على السواء ؛

'٢' اكدت اهمية مواصلة الجهود الرامية الى تلبية الاحتياجات الاضافية من الموظفين من خلال اعادة توزيع الوظائف ، ولا سيما في ضوء القيود المتعلقة بالميزانية .

جيـــم

(أ) احاطت علما ايضا بالمذكرة المتعلقة بالتطورات الرئيسية التي تؤثر على مستوى شغل الوظائف وعلى تمويل النفقات الادارية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين (EC/SC.2/22) ، وقامت بما يلي :

'١' قررت ان ترجىء حتى كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ النظر في انشاء ١١ وظيفة جديدة في عام ١٩٨٥ .

دال

(أ) أشارت الى مقترحات اللجنة التنفيذية المتعلقة بتعزيز السياسة التنظيمية للمفوضية (EC/SC.2/15) ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) احاطت علما بالمذكرة المتعلقة بتعزيز السياسة التنظيمية للمفوضية (EC/SC.2/18) ،والمذكرة المتعلقة بالتطورات والمبادرات الحالية فيما يتصل بادارة المفوضية (FC/SC.2/20) وبالجهود المتواصلة التي يبذلها المفوض السامي لتعزيز تنظيم المفوضية ؛

'١' اعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها المفوض السامي لتعزيز وتحسين تنظيم المفوضية ؛

'٢' رجت من المفوض السامي ان يواصل جهوده الرامية الى تنفيذ مقترحات اللجنة التنفيذية تنفيذا كاملا ،وان يواصل تقديم التقارير في الاجتماعات غير الرسمية للجنة التنفيذية وان يقدم تقارير مكتوبة في دوراتها الرسمية عن المقترحات الواردة في الوثيقة (FC/SC.2/15) ، مع ايلاء الاهتمام بوجه خاص لتفويض السلطة ،وسياسة توفير الموظفين ، ومركز المرأة داخل المفوضية ،وتناوب الموظفين ،والتوظيف .

هاء

(أ) أقرت المذكرة المتعلقة بعملية تصنيف الوظائف الفنية (A/AC.96/639 Add.1) ؛

(ب) لاحظت التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأن تصنيف الوظائف الفنية (A/AC.96/646) ،وقامت بما يلي :

'١' اعربت عن تقديرها للتمكن والمقدرة اللذين تمت بهما العملية ؛

'٢' احاطت علما باعتزام المفوض السامي ان يناقش مع الامين العام المقترحات المتعلقة باعادة تصنيف تسع من الوظائف العالية المستوى في مقر المفوضية، وطلبت من المفوض السامي ان ينقل الى الامين العام الآراء التي اعربت عنها اللجنة التنفيذية بشأن هذه المقترحات ؛

'٣' رجت من المفوض السامي ان يقدم الى اللجنة التنفيذية في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ اقتراحا موحدا يتضمن جميع التوصيات الناشئة عن العملية، وقررت ان ترجيء البت في هذا الاقتراح حتى ذلك الحين .

Digitized by UNOG Library

واو

(أ) قررت ان تختتم نظرها في البند ١٠ من جدول الاعمال في اجتماع يعقد في كانون الثاني / يناير ١٩٨٥ . وستصدر المقررات الخاصة لذلك الاجتماع في اضافة لتقرير الدورة الخامسة والثلاثين للجنة التنفيذية .

زاى

(أ) أحاطت علما بالمذكرة المتعلقة باستعمال الصندوق الدائر لايواء الموظفين العيدانيين واقامة المرافق الاساسية (EC/SC.2/21) ،وقامت بما يلي :

'١' قررت تمديد فترة الصندوق فيما بعد فترة السنتين التجريبية ؛

'٢' رجت من المفوض السامي ان يقدم عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية تقريرا سنويا عن أداء الصندوق ؛

'٣' قررت ان تخفض الاعتماد المبدئي الموضوع تحت تصرف الصندوق الى مليوني دولار في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ .

حاء

(أ) أحاطت علما بحسابات عام ١٩٨٣ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات بالامم المتحدة بشأن تلك الحسابات (A/AC.96/637) ؛

(ب) لاحظت تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات بالامم المتحدة بشأن مراجعة حسابات صناديق التبرعات التي تديرها المفوضية لعام ١٩٨٣ (A/AC.96/637/Add.1) ؛

(ج) لاحظت كذلك مع التقدير الجهود الحالية الرامية الى تحسين التخطيط المالي والمراقبة المالية .

Digitized by UNOG Library

تاسعا - العرض الموجز الذى قدمه الرئيس عن البندين ٨ و ١٠

١٥٤ - لقد انتهينا لتونا من دراسة البند ٨ من جدول الاعمال ، وهو انشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ،وكذلك البند ١٠ المتعلق بالشؤون الادارية والمالية. وقد حان الوقت الآن لإقرار الوثيقة A/AC.96/639 و Corr.1 و 3 ، " تقرير عن أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤ والبرامج والميزانية المقترحة لصناديق التبرعات لسنة ١٩٨٥ "، واضافتيه 1 و 2 .

١٥٥ - وفيما يتعلق بعملية اعادة التصنيف وانشاء الوظائف الجديدة ، فقد قمت كما تعلمون بمتابعة جزء من المناقشة بنفسي رغم ان السفير شيبا تولى الرئاسة بعد ظهر امس وصباح اليوم . وبعد التشاور مع السفير شيبا ، يبدو لي ان مواقف اعضاء اللجنة التنفيذية كل على حدة بشأن هاتين المسألتين تتراوح ما بين طرفي نقيض . وسعيا الى التوصل الى حل توفيقي ، فانني اشعر بأنني اترجم عن صواب رأى اللجنة بأنه ينبغي ان تحصل نتائج عملية اعادة التصنيف على مزيد من الدراسة الاكثر تفصيلا وان تقدم هذه الدراسة فيما بعد الى اللجنة للموافقة عليها . وفيما يتعلق بالفقرة ٢٧ ، فسيقدم المفوض السامي تقريرا الى اللجنة في كانون الثاني /يناير .

١٥٦ - اما بالنسبة لموضوع الاحدى عشرة وظيفة الجديدة ، فقد رأى بعض الوفود انه ينبغي تأييد طلب المفوض السامي . وعارضت وفود اخرى ،وتستند معارضتها الى حد كبير الى التعليمات التي تلقتها من عواصمها التي لا شك في انها تود الحصول على المزيد من المعلومات التفصيلية . واحتراما لاراء اللجنة التنفيذية ،ارى ان يطلب الى المفوضية ان تتوسع بشكل اكبر في وثيقة اللجنة الفرعية EC/SC.2/22 المعنونة " مذكرة عن التطورات الرئيسية التي تؤثر على مستويات شغل الوظائف . وينبغي ايضا ان يقوم المفوض السامي بتقديم التحليل الذى سينتج عن ذلك الى الاجتماع غير الرسمي الذى ستعقده اللجنة في كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ . وفي انتظار تقديم هذه الوثيقة ،اوصي بأن يقوم المفوض السامي باتخاذ ترتيبات مؤقتة فيما يتعلق بالوظائف الجديدة المطلوبة بشكل ملح للغاية . وفي حالة موافقة اللجنة على هذه الصيغة ، فان الهدف العام لسنة ١٩٨٥ والذى قدم للموافقة عليه من قبل اللجنة سيخفض برقم يقابل تكلفة الاحدى عشرة وظيفة قيد النظر .

Digitized by UNOG Library

١٥٧ - ومن دواعي سعادتنا ان نلاحظ حدوث بعض التطورات الايجابية التي من شأنها تيسير انشطة المفوضية لصالح اللاجئين . فهناك اولا انشاء مكتب فرعي في جمهورية ايران الاسلامية وتعيين رئيس للبعثة تولى مهامه في طهران منذ وقت قريب . وهناك ايضا التوقيع على اتفاق بانشاء مكتب فرعي وهو الاتفاق المبرم بين المفوضية والجزائر بشأن افتتاح مكتب فرعي للمفوضية في الجزائر حيث سيتم قريبا ارسال ممثل . وكما هو الامر في جميع الحالات المماثلة الاخرى ، فان المهام الرئيسية لهؤلاء الممثلين التابعين للمفوضية تتمثل في ضمان الحماية الدولية للاجئين وتشجيع التوصل الى حلول دائمة ، تمشيا مع الولاية المسندة الى المفوض السامي حسبما هي محددة في النظام الاساسي للمفوضية ، وغني عن القول ان العودة الاختيارية الى الوطن هي اهم الحلول الدائمة المستصوبة . وسيكون ممثلو المفوضية في وضع يمكنهم من تشجيع التوصل الى هذا الحل ، بالتعاون مع الحكومات المعنية ، بشرط ضمان الطبيعة الاختيارية للعودة الى الوطن .

١٥٨ - وسيقدم المفوض السامي تقريرا مفصلا ، ومكتوبا ، الى الدورة السادسة والثلاثين عن الجهود التي جرى الاضطلاع بها لتشجيع التوصل الى حلول دائمة وعما تم احرازه من نتائج .

١٥٩ - وبعد ان استمعت الى اراء المشتركين بشأن هذه المسائل ، فانني على يقين جازم بان اللجنة التنفيذية ترغب في اعتماد الهدف المالي المنقح لعام ١٩٨٤ والبالغ ٣٠٠ ٢٦٧ ٣٥٢ دولار والهدف الاولي لعام ١٩٨٥ والبالغ ٥٠٠ ٢٨٨ ٣٧٤ دولار . ويتألف هذا الرقم الاخير ، والذي لا يتضمن المبلغ المعتاد المخصص لصندوق الطوارئ وقدره ١٠ ملايين دولار ، من الهدف المالي البالغ ٠٠٠ ٠٨٥ ٣٦٣ دولار الوارد في جدول الف (الصفحة ٣٧ من النسخة الانكليزية للوثيقة A/AC.96/639/Add.2) مضافا اليه الاعتماد البالغ ٠٠٠ ٠٨٩ ١٢ دولار المقترح لعام ١٩٨٥ لجمهورية ايران الاسلامية والوارد في الوثيقة A/AC.96/639/Add.2 ، ومخصوما منه مبلغ ٥٠٠ ٨٨٥ دولار المقابل للوظائف الاحدى عشرة التي لم توافق عليها اللجنة . واحيط علما بالبيانات التي ادلى بها بعض الوفود بشأن فصول معينة او نقاط محددة ، وسوف تظهر في التقرير ، وكذلك بياني هذا .

١٦٠ - وحيث انه لا يوجد هناك اعتراض رسمي على محتويات هذا البيان ، فانني اعتبر انه قد تقرر ذلك .

١٦١ - وقد تقرر ذلك .

Digitized by UNOG Library

عاشرا - مركز التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥

(البند ١١ من جدول الأعمال)

١٦٢ - عرض مدير الشؤون الخارجية البند بتوجيه الشكر الى مقدمي المنح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الذين كان دعمهم كبيرا في مواجهة الصعاب المتعلقة بالميزانية. وقال انه يجب توجيه الشكر الخاص الى هؤلاء المانحين الذين زادوا بطريقة تدعو الى التقدير مستوى التبرعات بالعملة المحلية الذى أعلن مؤخرا.

١٦٣ - وقال انه مازال من المطلوب المزيد من الأموال لتغطية احتياجات عام ١٩٨٤ ولكن اذا ما ثبتت دقة اسقاطات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فسيتوفر التمويل للبرامج العامة لعام ١٩٨٤، وعلى هذا الأساس، سيبلغ الانفاق الاجمالي من أموال التبرعات في عام ١٩٨٤ مستوى الـ ٤١٠ ملايين دولار تقريبا.

١٦٤ - وأشار الى أن المشكلة الرئيسية هي تمويل برامج عام ١٩٨٥، وذكر أن الاحتياجات الاجمالية من أموال التبرعات في عام ١٩٨٥ قد تكون في حدود ٤٣٠ مليون دولار ولكن احتياجات تمويل البرامج العامة لعام ١٩٨٥ البالغة ٣٨٤ مليون دولار هي التي تسبب أكبر قلق.

١٦٥ - وأوضح أن تكاليف البرامج العامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدرت وخططت على أساس حاجة محددة وليس على أساس ما هو مرغوب فيه فقط. وأصبحت نتيجة هذا التخطيط هي احتياجات تمويل البرامج العامة.

١٦٦ - وقال ان مختلف المصادر المحتملة لايرادات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعاني انخفاضا حادا. ونظرا للاعتماد الكلي على التبرعات لتمويل المساعدة المقدمة للاجئين، فانه يتعين أن تتلقى المفوضية تبرعات في عام ١٩٨٥ تزيد بنحو ٦٠ مليون دولار على تبرعات عام ١٩٨٤. والمشكلة خطيرة جدا ولكن لا ينبغي النظر اليها باعتبارها مستعصية على الحل.

١٦٧ - وأشار مدير الشؤون الخارجية الى التعليقات التي أبديت في المناقشة العامة فقال ان كل شخص يعي الآن تماما خطورة المشكلة والحاجة الى جهود مشتركة تتسم بالتصميم لحلها. وتعهد، نيابة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقييد الميزانية الى أقصى الحدود ومنح أولويات دقيقة لمراقبة واستعراض البرامج. وقال انه اذا أمكن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعتمد على مستويات أعلى للتبرعات بالعملة المحلية في عام ١٩٨٥ وبصفة خاصة اذا تغيرت قيمة دولار الولايات المتحدة لصالح العملات الأخرى فقد يصبح من الممكن حل المشكلة.

Digitized by UNOG Library

١٦٨ - ودعا المدير لذلك جميع الحكومات الى أن تأخذ في الاعتبار الحالة عند تخطيط التبرعات لبرامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٨٥ . وأعرب عن أمله في أن يعلن أكبر عدد ممكن من الحكومات عن تبرعات كبيرة ومؤكدة للمفوضية في مؤتمر الاعلان عن التبرعات المقرر عقده في نيويورك في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . وقال ان المفوضية في حاجة الى أن يتوفر لديها في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ قدرا كبيرا من التبرعات لكي تكون قادرة على أن تبدأ البرامج العامة لعام ١٩٨٥ كما وافقت عليها اللجنة التنفيذية .

١٦٩ - وفي الختام أعرب المدير عن شكره للدعم المقدم الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جانب المانحين في السنوات الأخيرة . ويبعث هذا على الأمل في أنه بعد تقدير الحالة تقديرا واقعيا يقترن بتصميم على النجاح سيتسنى لجميع المعنيين بذل أقصى ما في وسعهم للتغلب على الحالة التمويلية الصعبة ولكن غير المستعصية التي ستواجه في عام ١٩٨٥ .

مقررات اللجنة

١٧٠ - ان اللجنة التنفيذية :

(أ) قد أحاطت علما بالتقرير المقدم من المفوض السامي بشأن مركز التبرعات لصناديق التبرعات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبشأن الاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ (A/AC.96/641 و Corr.1) ؛

(ب) أعربت عن تقديرها لسخاء جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي وفّت بالاحتياجات المالية لبرنامج المفوض السامي وأعربت عن أملها في أن تتوفر الأموال الاضافية اللازمة لضمان تمويل برامج عام ١٩٨٤ بصورة كاملة ؛

(ج) وأكدت من جديد الطابع العالمي لمشكلة اللاجئين في العالم والحاجة الى دعم مالي أكثر انصافا وأوسع نطاقا في اطار المجتمع الدولي ، من أجل البرامج التي يضطلع بها المفوض السامي ؛

(د) وفي ضوء الصعوبة الملحوظة المتعلقة بتمويل البرنامج فانها حثت جميع الحكومات والمانحين الآخرين على القيام ، في أقرب تاريخ ممكن ، بتقديم تبرعات كبيرة الى البرامج العامة لسنة ١٩٨٥ وزيادتها ان أمكن ، لتمكين المفوض السامي من تنفيذ تلك البرامج على النحو الذى أقرته اللجنة التنفيذية ؛

(هـ) واعترفت أيضا بأن التنفيذ الفعال للبرامج العامة لعام ١٩٨٥ يتطلب أن تكون نسبة كبيرة من مجموع الأموال اللازمة والبالغة ٣٨٤ ٢٨٨ ٥٠٠ دولار تحت تصرف

Digitized by UNOG Library

المفوض السامي في بداية السنة البرنامجية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وحثت الحكومات لهذا الغرض، على اعلان تبرعات مؤكدة وكبيرة لتنفيذ البرامج العامة للمفوضية لعام ١٩٨٥، إما في مؤتمر اعلان التبرعات المقرر عقده في نيويورك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ أو على شكل تبرعات اضافية في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥؛

(و) ورجت من المفوض السامي وحثته على أن يستخدم جميع الوسائل الملائمة مثل توجيه النداءات والتفاوض بشأن التبرعات للحصول على الموارد اللازمة لضمان التمويل الكامل لبرامج عام ١٩٨٥.

Digitized by UNOG Library

حادى عشر - الشؤون الميدانية
(البند ١٢ من جدول الأعمال)

١٧١ - أشار مدير الشؤون الميدانية الى أن انشاء وظيفة للشؤون الميدانية في المكتب التنفيذى للمفوض السامي في كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ بهدف تعزيز وتنظيم جوانب السياسة المتعلقة بالملاك الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (ويرد وصف تفصيلي لمسؤوليته في الوثيقة A/AC.96/639 ، الفقرات من ٦٤ الى ٦٦) . وفي عرضه للأنشطة التي يضطلع بها بنفسه ويقوم بها موظفوه لدراسة وتعزيز فعالية العمليات الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وادارتها ، وصف المدير المنهجية المستخدمة بما في ذلك المناقشات مع ممثلي الحكومات المضيفة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية . وأبلغ اللجنة التنفيذية ببعض ملاحظاته في مجالات تفويض السلطة وأساليب العمل وتعقد قضايا اللاجئين في جملتها ، وقضايا التوظيف وظروف الخدمة .

١٧٢ - ووجه المدير أيضا النظر الى توصيات المؤتمر الدولي المعنى بالسكان الذى عقد في مكسيكو في الفترة من ٦ الى ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ وبصفة خاصة تلك المتصلة باللاجئين (٩) .

١٧٣ - وقال المدير انه وجد بصفة عامة أن رد فعل زملائه في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومات البلدان التي تمت زيارتها ايجابي . وقال ان انشاء وظيفته اعتبر تعزيزا للملاك الميداني . وقد عمم في وقت لاحق نص البيان الشفوى الذى أدلى به المدير على أعضاء الوفود .

١٧٤ - وفي خلال مناقشة هذا البند علّقت وفود عديدة محبذة انشاء وظيفة الشؤون الميدانية في المكتب التنفيذى للمفوض السامي بوصفها مبادرة هامة في تعزيز فعالية العمليات الميدانية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وبينما رحبت بالتقرير السنوى للمدير اقترحت أن يتم في المستقبل تقديم تقرير مكتوب عن الأنشطة التي اضطلع بها مدير الشؤون الميدانية الى اللجنة التنفيذية . واقترح أحد المتحدثين أيضا توجيه الدعوة للمدير في المستقبل ليحيط اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية علما بأنشطته .

١٧٥ - وردا على المناقشة ، شكر المفوض السامي المتحدثين على ملاحظاتهم المشجعة وقال ان وظيفة مدير الشؤون الميدانية قد أثبتت بالفعل أهميتها . ووافق على اقتراح تقديم تقرير مكتوب الى اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

مقررات اللجنة

١٧٦ - ان اللجنة التنفيذية :

(أ) رحبت بانشاء وظيفة للشؤون الميدانية في المكتب التنفيذى للمفوض السامي كما وصفت في الوثيقة A/AC.96/639 ، الفقرات من ٦٤ الى ٦٦ ؛

(ب) أحاطت علما بالتقرير الشفوى المقدم من مدير الشؤون الميدانية ؛

(ج) رجت من المفوض السامي أن يقدم الى اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثلاثين وثيقة تتضمن تقريرا عن الأنشطة التي اضطلع بها مدير الشؤون الميدانية .

Digitized by UNOG Library

ثاني عشر ــ الادخال المقترح للغات اضافية
(البند ١٣ من جدول الأعمال)

١٧٧ ــ كان معروضا على اللجنة التنفيذية اقتراح قدم للمرة الأولى في دورتها الثالثة والثلاثين ، بادخال الاسبانية والصينية والعربية كلغات رسمية ولغات عمل في اللجنة . وأشار مدير الشؤون الخارجية في عرضه للبند ١١ وللوثيقة A/AC.96/638 بشأن الآثار العملية والمالية للاقتراح الى أنه اذا ما تم اعتماده ، فسيتعين أن توافق الجمعية العامة على ما يلزم من اعتمادات الميزانية . وقال ان على اللجنة أيضا أن تضع في اعتبارها الآثار التقنية بما في ذلك تغيير موعد الابلاغ المحدد لوثيقة المساعدة والميزانية البرنامجية لينتهي في ٣١ أيار/مايو .

١٧٨ ــ وقال انه من الضروري أيضا النظر فيما اذا كان ينبغي اعتماد اللغات بوصفها لغات عمل ولغات رسمية معا أو لغات رسمية فقط . وفي أي من الحالتين ، ستتأثر جميع الوثائق الرسمية للجنة التنفيذية فيما عدا المحاضر الموجزة التي تصدر بلغات العمل فقط . وحذر المدير من أن اعتماد الاقتراح سيؤدي حتما الى حالات تأخير في أعمال اللجنة وقد يتطلب استمرار الجلسة العامة لأسبوع ثالث ما لم تستبعد وثائق أثناء الدورة على وجه التحديد . وذكر اللجنة بأن الوثائق الرسمية فقط هي موضوع البحث ، وأن جميع المراسلات في اطار ترتيبات تدفق المعلومات ستستمر باللغتين الانكليزية والفرنسية .

١٧٩ ــ وفي المناقشات التالية ، كانت مشاعر الدول الأعضاء العشرين التي تحدث ممثلوها منقسمة في الواقع بالتساوي بين أولئك الذين يعتقدون بأن توفير وثائق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باللغات الاضافية سيخدم ، عن طريق توصيل المعلومات المتعلقة باللاجئين الى قاعدة أوسع من المتلقين ، مصالح المفوضية على أفضل وجه ، وأولئك الذين وان كانوا يقدرون هذه المزايا ، يشعرون بأن الحاجة الى مراعاة تقييد الميزانية وتجنب حالات التأخير سواء في اعداد الوثائق أو في أعمال اللجنة التنفيذية تفوقها أهمية

١٨٠ ــ وفي حين أعرب جميع المتحدثين عن تقديرهم للوثيقة A/AC.96/638 أعرب العديد منهم عن أسفهم لأنها لا تتضمن أي اشارة الى الآثار الايجابية التي ستترتب على ادخال لغات اضافية . وأشار العديد من المتحدثين الى أن اللغات الثلاثة جميعها من اللغات الرسمية ولغات العمل للجمعية العامة وينبغي أن تتمتع بنفس المركز في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وأعربوا عن رأي مفاده أن أعمال اللجنة التنفيذية ستسهل اذا تم ذلك الى حد كبير ، وأن المزيد من الحكومات سيلتقي تشجيعا على الاشتراك فيها . وأشاروا الى أن الفرصة ستقام لعدد أكبر من موظفي الحكومات للحصول على معلومات هامة وأن عددا اضافيا كبيرا من الأشخاص في جميع أنحاء العالم سيحيط بمشاكل اللاجئين . وتحدث أيضا العديد من المراقبين للاعراب عن تأييدهم لهذه الحجج .

Digitized by UNOG Library

١٨١ - ووجه أحد الوفود نظر اللجنة التنفيذية الى تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الآثار التي تترتب على ادخال لغات اضافية في منظومة الأمم المتحدة (A/32/237) والى تعليقات لجنة التنسيق الادارية على هذا التقرير (A/33/340) . وقال ان وحدة التفتيش المشتركة قد أوصت ، في جملة أمور ، بعدم ادخال لغات جديدة الا اذا رئي أنه لا غنى عن ذلك لحسن سير أعمال الهيئة المعنية ، وأنه يتعين الابقاء على هذه النفقات عند المستوى الأدنى الذى يتماشى واحتياجات ومصالح الدول الأعضاء ، وأن تنظر الدول الأعضاء في نظام للدفع بواسطة المستعملين لتغطية التكاليف المتزايدة . وأوصت أيضا بأن يتم استخدام اللغات الجديدة بطريقة انتقائية . وأعرب بعد ذلك عدد من الوفود عن موافقته على التوصيات المتضمنة في التقريرين ، وتساءل أحد المتحدثين عن مدى أخذهما في الاعتبار عند اعداد الوثيقة A/AC.96/638 .

١٨٢ - وأشار مدير الشؤون الخارجية في رده الى أن الزخم الرئيسي للتوصيات المتضمنة في هذين التقريرين قد تجلى دون اعادة تأكيدها ؛ ذلك أنه ينبغي ، عند توفير خدمات اللغات ، اقامة توازن بين الحاجة الى الاقتصاد والحاجة الى ضمان سير أعمال اللجنة التنفيذية بطريقة ملائمة . بيد أنه من حق الدول الأعضاء أن تقرر أى اللغات هي الضرورية وبأى قدر يتعين استخدامها .

١٨٣ - وكان هناك اتفاق عام بشأن صحة الحجج المؤيدة لادخال لغات جديدة . وأشارت وفود عديدة الى الخيار المتضمن في الفقرة ١٠ '١' من الوثيقة A/AC.96/638 - اعتماد اللغات الاضافية بوصفها لغات عمل فقط - ورأت أن هذا قد يكون حلا مناسبا . واقترحت أيضا أن يتم استثناء وثائق أثناء الدورة من الترجمة الى اللغات الجديدة المقترحة .

١٨٤ - وبعد أن أحاط الرئيس علما بالآراء التي تم الاعراب عنها ، اقترح اعتماد الخيار المتضمن في الفقرة ١٠ '١' وادخال اللغات الجديدة المقترحة بوصفها لغات رسمية للجنة التنفيذية . بيد أن وثائق أثناء الدورة والمحاضر الموجزة ستصدر بلغتي العمل فقط .

مقررات اللجنة

١٨٥ - ان اللجنة التنفيذية :

(أ) قررت أن تدخل الاسبانية والصينية والعربية كلغات رسمية للجنة التنفيذية وأن توصي الجمعية العامة بالموافقة على رصد الاعتمادات المناسبة في الميزانية ؛

(ب) استثنت من هذا المقرر جميع أوراق وتقارير أثناء الدورة الى أن تتم الموافقة عليها وتصبح بذلك وثائق رسمية للجنة التنفيذية ؛

(ج) قررت ، رهنا بموافقة الجمعية العامة على الميزانية ، تعديل الفرع الثامن من النظام الداخلي وفقا لذلك .

Digitized by UNOG Library

ثالث عشر ــ جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والثلاثين للجنة التنفيذية

(البند ١٤ من جدول الأعمال)

١٨٦ ــ أقرت اللجنة التنفيذية جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها السادسة والثلاثين :

مشروع جدول الأعمال المؤقت

١ ــ افتتاح الدورة .
٢ ــ انتخاب أعضاء المكتب .
٣ ــ اقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى .
٤ ــ المناقشة العامة .
٥ ــ الاجراءات المتخذة بشأن مقررات اللجنة التنفيذية .
٦ ــ الحماية الدولية .
٧ ــ المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية .
٨ ــ أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .
٩ ــ دور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز الحلول الدائمة .
١٠ ــ المسائل الادارية والمالية .
١١ ــ مركز التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .
١٢ ــ الشؤون الميدانية .
١٣ ــ النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين للجنة التنفيذية .
١٤ ــ أية مسائل أخرى .
١٥ ــ اعتماد مشروع تقرير الدورة السادسة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

الحواشي

(١) للاطلاع على تقرير المؤتمر انظر الوثيقة A/39/402 .

(٢) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٠٠١ ، العدد ١٤٦٩١ ، الصفحة ٤٥ من النص الانكليزي .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون الملحق رقم ١٢ ألف (A/38/12/Add.1) .

(٤) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، العدد ٢٥٤٥ ، الصفحة ١٣٧ من النص الانكليزي .

(٥) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، العدد ٨٧٩١ ، الصفحة ٢٦٧ من النص الانكليزي .

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/38/12/Add.1) ، الفقرة ٩٧ .

(٧) المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/32/12/Add.1) ، الفقرة ٥٣ (٦) (هـ) .

(٨) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ألف (A/36/12/Add.1) .

(٩) انظر E/CONF.76/19 ، الفصل الثالث ، الفرع دال ـ ٥ .

Digitized by UNOG Library

المرفق

البيان الافتتاحي الذى أدلى به المفوض السامي
لشؤون اللاجئين أمام اللجنة التنفيذية لبرنامج
المفوض السامي في دورتها الخامسة والثلاثين ،
في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤

١ - السيد الرئيس : في مستهل كلمتي ارجو قبول تهنئتي الحارة على انتخابكم ، وانى لا تطلع تواقا للتعاون بيننا في هذه الدورة وطوال العام القادم ، واني لمقتنع بأن دورة اللجنة التنفيذية ستكون ، تحت توجيهكم البارع المستنير ، دورة بناءة . كما أتوجه بامتناني العميق للرئيس الذى انتهت مدة ولايته والذى كانت صداقته وحكمة مشورته محل تقدير بالغ منا جميعا طوال العام الماضى . وهذا القول ينسحب أيضا على زملائه في المكتب . وأود أيضا ان اقدم عبارات الترحيب والتهاني الحارة لنائب رئيسنا ولمقررنا الجديدين .

٢ - لقد درجت تقاليدنا منذ زمن طويل على ان يقدم المندوب السامي في البيان الافتتاحي الذى يدلي به أمام اللجنة التنفيذية عرضا تفصيلا شاملا للاحداث التي وقعت فى الاثنى عشر شهرا التالية للدورة السابقة ، ولكني خرجت من هذا التقليد في السنتين الماضيتين ، اذ ارتأيت أننا خطونا خطوات واسعة في تحسين تدفق المعلومات الى الحكومات . واعتقد ان بامكاني القول ، دون خشية مجانبة الصواب ، اننا استمررنا فى السنة الماضية في تحسين تدفق المعلومات حتى عما كان عليه ، ومن ثم ليس في نيتي اليوم تقديم تقرير مستفيض من التطورات والحقائق التي آمل ان تجدوها فى وثائقنا ورسائلنا الدورية وموادنا الأخرى المطبوعة ولاسيما فيما درجنا على الاشارة اليه باسم " الكتاب " وهو تقريرى السنوى عن السنتين الماضية والحالية ومقترحات للسنة القادمة . ويسرني ان اشير عرضا الى أن " الكتاب " قد خف وزنه ونحف شيئا ما في هذا العام . فقد تمكنا ، وفقا لاقتراحات اللجنة المقيدة للغاية من تنفيذ تحسينات معّينة نأمل أنها قد سهّلت دراسته وفهمه . ورغم ذلك فانه وثيقة ضخمة يشكل حجمها ذاته برهانا محزنا على حجم مشاكل اللاجئين في أنحاء العالم والاحتياجات المطلوب منها - المفوضية والبلدان المضيفة بل والمجتمع الدولي بأجمعه أن نواجهها . واني أرحب بتعليقاتكم على هذا العرض المعدل لتقريرنا المحور . واني لأعلم أن " الكتاب " اثار عدة اسئلة ذات طبيعة تقنية وقد سرنا ان نستضيف قبل مدة أيام " اجتماعا مفتوحا غير رسمي " للبعثات الدائمة للدول الأعضاء تمكن موظفي خلاله من اعطاء أجوبة آمل أنها كانت مرضية ، وقد اجتمعت كذلك الآن لجنتانا الفرعيتان وآمل أيضا أن تكون هذه الاجتماعات قد أتاحت لأعضاء اللجنة التنفيذية فرصة لاجراء نقاش تفصيلي الى حد ما حول أسئلة كان يمكن لها لولا ذلك أن تستنفذ من وقت اللجنة في مجموعها وقتا أكثر مما ينبغي .

Digitized by UNOG Library

٣ - ولذا في نيتي اليوم أن أركز على عدة مشاكل خاصة تمثل مصدر انشغال لنا في المفوضية ، واشير كذلك الى بضعة تطورات جديدة حدثت منذ اجتماعنا الأخير غير الرسمي في حزيران/يونيه . ويسرني معرفة آراء اللجنة التنفيذية حول هذه التطورات والمشاغل ، والتي يثير بعضها القلق لي ولزملائي في المفوضية عندما نتطلع قدما ، وتتعلق لمجالي الحماية والمساعدة ، فبعض هذه التطورات والمشاغل يؤثر ايجابيا ، وبعضها الآخر يؤثر سلبيا ، في قدرتنا على ايجاد حلول حقيقية دائمة لمشاكل اللاجئين .

٤ - وربما كان شغلي الشاغل الذى اشرت اليه فى عدة مناسبات مؤخرا هو ظاهرة التآكل الظاهر في عدة اجزاء من العالم في المفهوم الأساسي للجوء ، مقترنا بميل نحو " النظر للجهة الأخرى " عندما نتحدث عن الحلول الدائمة . هل نحن نعاني من " نضوب في معين الرحمة " ؟ هل أفضى كبر عدد وضخامة وطول أمد أحوال اللاجئين الرئيسية فى العالم الى الاستياء بل وربما الى بعض التشكك الساخر فى المجتمع الدولي الذى ناصر بشدة كل هذه المدة الطويلة المبادئ الانسانية للحماية والمساعدة التي هى أسس سعانا المشترك ؟ وآمل مخلصا الا يكون الحال كذلك . ولكن لا يسعني التساؤل عما اذا لم يكن بالامكان ، بقليل من سعة الخيال ونزر من الصبر وبعض الاستثمارات الحكيمة في المستقبل أن نفتح السبيل لحل الكثير مما نواجهه حاليا من حالات مستعصية ، صحيح أن هناك عقبات ذات طابع سياسي في الأغلبية الغالبة من الحالات ، واني متأكد أنه ليس هناك ما يدعو لقول المزيد في هذا الصدد ، اذ لا مكان لها في نقاشنا هنا . ولكن اسمحوا لي بأن أقول ان " من سار على الدرب وصل " .

٥ - ان اللجنة التنفيذية أمامها مذكرة حول الحماية الدولية (A/AC.96/643) تشير الى اتجاهات مزعجة يجب علينا جميعا ، في اعتقادى ، ان نشجبها . ومن أمثلة هذا أننا نعيش في عصر لم يعد فيه طالبو اللجوء يقتصرون على مجتازى الحدود فحسب ، فهم يصلون بحرا وجوا بأعداد كبيرة متزايدة الى بلدان بعيدة عن أوطانهم ، في اوروبا وامريكا الشمالية وغير ذلك . ووجودهم في حد ذاته والمشاكل الناجمة من ضخامة ابعاد هذه الظاهرة الجديدة تستغلها اتجاهات الخوف من الأجانب في الرأى العام . اني ادرك جيدا أن البلدان المضيفة تجد أنفسها بين أمرين احلاهما مر ، ولكني أخشى أن تغرى هذه الصعوبات بعض الحكومات بالنظر في اتباع ممارسات تقييدية واتخاذ اجراءات رادعة ينبغي عدم اللجوء اليها ابدا في رأيي فى التعامل مع اللاجئين . ليس بامكاني اقتراح حل سهل لهذه المشكلة المتنامية ، مشكلة طالبي اللجوء و " اللاجئين فى الفلك " عابرى القارات فى عصر النفاثات . ولكني ارحب بآرائكم حول الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي مواجهة هذه المشاكل بطريقة ايجابية . أما نحن فنعتزم ان ننظم في العام المقبل حلقة دراسية حول قضايا الحماية في اوروبا ، تجمع بين الحكومات والهيئات الخيرية ، وفقا لما أوصت به الحلقة الدراسية لدمج اللاجئين في اوروبا المنعقدة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ .

Digitized by UNOG Library

٦ - واني قلق أيضا ازاء أشكال العنف المختلفة والمتعددة التي أصبح اللاجئون الذين لا حول لهم ضحاياها سواء على الأرض او في البحر ، والقلة النسبية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة التي تمزق القلب . واني أرحب بآراء اللجنة التنفيذية حول هذا الموضوع على أمل أنها ستوفر الهدى للعمل على نحو أكثر نشاطا .

٧ - لننتقل الآن الى الجانب المشرق . لقد كان من أكثر الأحداث بعثا على التشجيع في العام الماضي انعقاد المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، الذى كان من حوافزه الحاجة للتكييف مع الحقائق الجديدة في حالة اللاجئين في العالم النامي . وقد طلبت الى الحكومات تأييد استراتيجية جديدة تربط المعونة المقدمة الى اللاجئين بالمعونة الانمائية ، وتعزيز الهياكل الأساسية وكذلك تشجيع أو دعم الحلول الدائمة التي حققتها برامج المفوضية . وكانت استجابة المؤتمر لهذه الأهداف ايجابية بشكل ساحق ، وما نحتاج الآن الى تحقيقه هو ترجمة المبادئ المتفق عليها الى عمل . ومن المأمول أن يتسنى رفع تقرير عن النتائج الملموسة الأولى في هذا الصدد الى الجمعية العامة عندما تناقش المؤتمر في الشهر القادم . ومن الواضح أنه يجب علينا ألا نكتفي بانجازات المؤتمر ونقف عندها ، بل يجب ان نستخدمها كأساس للمزيد من العمل .

٨ - لقد شاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، على نحو نشيط ، في التحضير للمؤتمر وستواصل القيام بدورها في عملية المتابعة . وسيبقى نائب المفوض السامي عضوا في لجنة التوجيه للمؤتمر ، وهي لجنة تتألف من ممثل الأمين العام ، وممثلي منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وتقوم بالتنسيق وتقديم المشورة في مجال السياسات بخصوص أنشطة المؤتمر . وسوف تتوقف من النشاط ، قبل حلول السنة المقبلة ، الوحدة الصغيرة المعنية بالمؤتمر والتابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي أنشأتها لتكون مسؤولة عن تنسيق مساهمة المفوضية في المؤتمر ذاته ؛ بيد أن ذلك لا يقلل من الأهمية التي نعلقها على المؤتمر ونتائجه . وسوف تسهم المفوضية ، في حدود اختصاصها وبواسطة الآليات القائمة ولا سيما مكتب افريقيا ، في العمل على تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل اللذين تم تأييدهما بالتزكية في هذا المؤتمر .

٩ - وانه ليحدوني الأمل في أن الجو الايجابي الى حد بعيد ، الذى ساد المؤتمر لن يبدده أى نقص في الطاقات المكرسة لبلورة الالتزامات التي تم تحطها في أعمال ملموسة . واذا ما تلاشي هذا الزخم ، فأنا أخشى أن تترتب على ذلك النتيجة المؤسفة ، والخطرة أيضا ، المتمثلة في اثارة الشعور بالاستياء الذى أشرت اليه آنفا . وينبغي أن أجدد أيضا في هذا السياق التأكيد على تأييدى الكامل لمفهوم الأعباء والمساعدات الاضافية . فاذا ما تعين على الحكومات المضيفة في البلدان ذات الدخل المنخفض أن تتحمل عبئا اضافيا نتيجة لقبول اللاجئين ، مع ما يترتب على ذلك من تأثير سلبي على تنميتها ، فانه يجب

Digitized by UNOG Library

عندئذ ، بكل انصاف ، عدم الاكتفاء بتقاسم ذلك العبء ، بل تقديم مساعدة اضافية لتلك البلدان فضلا عن المساعدة الموجهة مباشرة الى اللاجئين . وأريد ان استرعي ، في معرض حديثي ، اهتمام اللجنة التنفيذية الى الورقة الخاصة بالمعونة المقدمة للاجئين والتنمية . (A/AC.96/645 و Corr.1 ، بالانكليزية فقط) وهي احدى الوثائق المعروضة عليكم .

١٠ - يكاد المفوض السامي لشؤون اللاجئين ان يكون مطالبا ، بحكم الواقع ، بان يحترف التفاؤل . وأنا على ثقة من أننا قادرون على المضي قدما والتشييد على الأسس التي وضعناها ليس فقط في افريقيا ، بل وفي اماكن أخرى في العالم الثالث حيث توجد مشاكل مماثلة . ومع ذلك فاني يساورني القلق . وكثيرا ما ذكرت أن اللاجئين الذين كنا نقدم لهم المساعدة قبل ٥ سنوات ليسوا مسجلين اليوم على دفاترنا وأنه من المؤمل أن تشطب بعد خمس سنوات أسماء أولئك الذين نقوم اليوم بمساعدتهم . ولسوء الحظ فان هناك عددا من الحالات - في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية - التي يمكن أن يتبين فيها خطأ أقوالي هذه ، ان لم نسع بصورة حازمة وخلاقة الى القيام بعمل موجه صوب ايجاد الحلول أكثر من كونه مجرد رعاية وصيانة .

١١ - اني لا أعني بكلامي هذا أنه لا يجرى حاليا القيام بأى عمل في هذا الاتجاه . ولا ينبغي ، في الحقيقة ، أن ننسى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لم تنفك أبدا تسعى قبل كل شيء الى ايجاد حلول دائمة ، وقد كان النجاح حليفها في حالات عديدة . ويكرس ما يقارب ٤٢ في المائة من ميزانية السنة المقبلة للحلول الدائمة . غير أننا نود لو كانت هذه النسبة المئوية أكبر من ذلك بكثير . ان نماذج مثل مشروع البنك الدولي في باكستان ، الذى تفيد احدث التقارير بأنه تقدم شوطا كبيرا ، ينبغي أن يقتدى بها في أماكن أخرى . اننا نود أن يكون هناك مزيدا من المشاريع التي ، في حين تساعد اللاجئين على الاستيطان وعلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ، تنطوى أيضا على فوائد للسكان المحيطين بهم . وأنا اعتقد أننا نحقق حاليا بعض التقدم المتواضع في هذا الميدان كما سيلاحظ الممثلون الأجلاء في الفصول ذات الصلة من " كتابنا " ، في كل من الفصول المتعلقة بالأقطار وفي الفرع من المقدمة الخاص بالتعاون فيما بين الوكالات . ونحن نأمل حتى في تطوير مثل هذا النهج في بعض البلدان التي لم يتسن فيها حتى الآن مباشرة مثل هذه المشاريع على أى نطاق كبير . وعلى سبيل المثال ، فاننا حاليا بصدد الانتهاء من وضع ترتيبات في تايلند للاضطلاع ببرنامج لتقديم المساعدة يهدف الى الادماج المحلي ، والتجنيس في نهاية الأمر ، لمجموعة من اللاجئين من عرق تايي قادمين من كمبوتشيا الديمقراطية ويعرفون بتسمية " مجموعة كونغ " ، ومن المفروض أن يستفيد أيضا من هذا البرنامج سكان القرى التايلندية المجاورة .

Digitized by UNOG Library

١٢ - اني أود ، في سياق حديثي عن الحلول الدائمة ، أن أتوقف قليلا للتفكير مع أعضاء اللجنة التنفيذية في موضوع العودة الاختيارية الى الوطن . وكما تعلمون ، فقد شاهدنا خلال السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في هذا الخصوص ، في كل من منطقة القرن الافريقي (أشير هنا الى عودة اللاجئين من جيبوتي الى اثيوبيا) وكذلك في مجال العودة الاختيارية لاعداد كبيرة من اللاجئين الى أوغندا من زائير ومن السودان . ويعود اللاجئون حاليا أيضا الى بعض بلدان امريكا اللاتينية ، ولاسيما الارجنتين . بيد أنه لم يحرز تقدم كبير في أماكن أخرى في مجال تعزيز العودة الاختيارية الى الوطن ، خاصة في منطقة جنوب شرقي آسيا . ان هناك ، بالطبع ، بعض الشروط الضرورية للقيام بأى عملية منظمة للعودة الى الوطن . يجب قبل كل شئ ان تكون هذه العودة اختيارية . ونحن نكرر تأكيد ذلك دائما في محادثاتنا مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الأشخاص المعنيين . ثانيا ، يجب ان يكون هناك اتفاق واضح لا يتيح مجالا للبس ، بين البلد المضيف وبلد المنشأ بخصوص الشروط التي تتم بها هذه العملية وكذلك بخصوص ظروف الاستقبال ، بما في ذلك قدر ادنى من الضمانات فيما يتعلق بالأمن والرفاه . ثالثا ، يكتسي السماح للاجئين بأن يعودوا الى مواقع منشئتهم - وفي الحالات المثلى الى ديارهم ، او قراهم ، او اراضيهم السابقة - أهمية حيوية في نظرى . واذا ما توفرت هذه الشروط ، وبناء على طلب تتقدم به الحكومات المعنية ، تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تقديم المساعدة في البلد المضيف وفي بلد المنشأ على السواء . وقد قمنا بذلك في حالات عديدة كما تعلمون جيدا . بيد ان المفوضية ، لا يمكنها ابدا ان تشارك فى أية عملية منظمة للاعادة الى الوطن ، سواء تعلق الأمر بأفراد أو مجموعات ، ما لم يتم الوفاء بهذه الشروط .

١٣ - وأثناء المهام التي قمت بها حديثا في تايلند وفييت نام أثرت مع السلطات مسألة العودة الاختيارية الى الوطن . ويطيب لي ان أبلغ بأني لمست لدى المسؤولين في تايلند اتفاقا كاملا مع الآراء المتعلقة بالشروط الأساسية التي أوجزتها أعلاه ، وقد حصلت على تأكيدات بأن كافة المسائل المتعلقة باللاجئين ، سيجرى التشاور بشأنها على النحو الكامل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قبل الشروع في تنفيذ أية خطط لتنقل اللاجئين . بيد أنه يؤسفني ان أبلغ بأن هناك عراقيل لا تزال قائمة امام تنظيم أى عملية كبرى للعودة الاختيارية للاجئين الى كمبوتشيا ، وهي عراقيل ليس من اختصاصى ازالتها . وكذلك فان العودة الاختيارية الى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، التي تواصلت طيلة فترة مساعدتنا وبصورة متواضعة ، قد اعترضتها بعض العراقيل حديثا . ونحن نبذل حاليا قصارانا لتشجيع السلطات المعنية على مواصلة هذا الجهد الهام بالرغم من أنه محدود ، والرامي الى ايجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين الذين ليس لديهم بدون ذلك أى حل منظور ، والذين بقوا ينتظرون أكثر مما ينبغي في المخيمات . وفي فييت نام حيث اثرت الموضوع أيضا على أعلى مستوى ، تم اعلامي بأن ظروف البلد لا تسمح للسلطات في الوقت

Digitized by UNOG Library

الحاضر بالتفكير في عودة اعداد كبيرة من اللاجئين ، الا ان السلطات سوف تدرس الطلبات الفردية كلا على حدة .

١٤ - وحديثا ، أجريت أيضا مناقشة في بعض الجهات لمسألة امكانية تنظيم عودة اختيارية الى الوطن في امريكا الوسطى ، خاصة فيما يتعلق باللاجئين السلفادوريين في هندوراس واللاجئين من غواتيمالا في المكسيك . وقد اكدنا مرارا ، في كل اتصالاتنا سواء مع سلطات البلدان المعنية أو وكالات العمل التطوعي ، الشروط الأساسية لاشتراك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وفي هندوراس تراجعت السلطات في قرار كانت قد اتخذته في وقت سابق بنقل اللاجئين السلفادوريين بعيدا عن منطقة الحدود ؛ ان السلطات تود ان يعودوا الى وطنهم . وقد أكدنا بقوة على ان أي عودة الى الوطن يجب ان تكون اختيارية . والى ان يتم ذلك ، لن تتخلى المفوضية عن اللاجئين ولن تتهرب من مسؤوليتها في النهوض بولايتها المتمثلة في الحماية وتقديم المساعدة . ويسعدني ان الاحظ ان السلطات المكسيكية باشرت أنشطة تهدف الى تحقيق الاندماج محليا للاجئين من غواتيمالا في مقاطعتي غامبيشي وكينتانا رو . ومع ذلك ، فان أعز أمل لدى هو ان يتسنى تحقيق حلم العودة الى الديار الذي يراود جميع اللاجئين حيثما كانوا في امريكا الوسطى والمكسيك وكذلك في آسيا وفي افريقيا . وليس لدى ما أضيفه سوى ان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على استعداد لتقديم أي مساعدة مطلوبة ، عندما يحين الوقت ، ولن تتهرب من واجبها في مساعدة اللاجئين والبلدان التي قامت بايوائهم بكل سخاء ، وأولئك الذين يكونون مستعدين للترحيب بعودتهم .

Digitized by UNOG Library

١٥- لقد أشرت من قبل بشيء من التفصيل الى جانب واحد من الجوانب المتعلقة بحالة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا . واسمحوا لي أن اكمل الصورة كما أراها باضافة بعض الافكار عن المشاكل في تلك المنطقة . وقد حددت تلك الافكار بشيء من التفصيل في رسالة وجهتها الى الحكومات المعنية في ٥ تموز/يوليه ١٩٨٤ . وقد رد عليها عدد من الحكومات ، وانني ارحب جدا بمزيد من التعليقات . ويبدو واضحا تماما ان الحالة في ذلك الجزء من العالم قد بلغت أبعادا يمكن السيطرة عليها على نحو أكبر بكثير مما كان ممكنا في السنوات السابقة، ويعزى ذلك الى حد كبير الى اعادة التوطين وحدوث نقص تدريجي في اعداد ملتمسي اللجوء . بيد أنه سيكون من المؤسف ان يثير تناقص تلك الاعداد أي احساس بالرضاء الذاتي . ومن الواضح تماما ان اعادة التوطين وحدها ، لا يمكن أن توفر حلا دائما للجميع. ولا تزال العودة الاختيارية الى الوطن ، كما ذكرت لتوي ، حلا مستصوبا وان استعصى على الكثيرين التوصل اليه حتى الآن ، وستواصل المفوضية بذل كل ما في وسعها لتشجيع التوصل اليه . بيد أنه يحدوني وطيد الامل أن تستكشف ، بالاضافة الى ذلك ، بدائل أخرى لفئات معينة من اللاجئين الذين لا تشكل العودة الاختيارية الى الوطن أو اعادة التوطين احدى الخيارات القابلة للتطبيق بالنسبة لهم .

١٦- وفي هذا السياق ، فقد كان مما أثلج صدري بوجه خاص اثناء زيارتي الى فييت نام انني شهدت ، على الطبيعة ، نجاح برنامج تنظيم المغادرة ، وابلغت من أعلى السلطات بأنها تلتزم بمواصلة هذا الجهد الانساني ، بل وبزيادة التوسع فيه ، وهو الجهد الذي ذكر لي صاحب الفخامة فام فان دونغ ، رئيس مجلس الوزراء انه " يسمو فوق كل الاعتبارات السياسية ، والايديولوجية ، والجغرافية " . ومن المؤكد أن ركوب طائرة من مدينة هوشي منه الى بانكوك ، كما كان في مقدوري ان افعل مع اكثر من ١٨٠ شخصا من المغادرين للالتحاق بأقربائهم في الخارج ، هو حل أفضل من التعرّض للمخاطر المروعة بركوب أعالي البحار في قوارب ضعيفة غير صالحة للابحار . واذا امكن بدرجة أكبر زيادة عدد اولئك الذين يغادرون بهذه الطريقة المنظمة ، والذين يبلغ عددهم الآن في المتوسط ٥٠٠ شخص في الاسبوع ، فان المفوضية ، اضطلاعا بدورها كوسيط ، على استعداد لتوفير أية مساعدة اضافية مطلوبة من حيث الموظفين والتسهيلات الأخرى .

١٧- وزاد أيضا من تشجيعي عقد ترتيب جديد مع السلطات التايلندية لتمديد برنامج مكافحة القرصنة لمدة عام آخر ، وانني أشعر بعظيم الامتنان لتلك البلدان التي واصلت أو جددت دعمها لهذا البرنامج . ويسعدني أن ابلغ اللجنة التنفيذية بأنه مما أثلج صدري أثناء وجودي في بانكوك تجديد السلطات التزامها بأن تفعل كل ما في وسعها لمحاربة هذا الشر وبأن تقدم الى القضاء اولئك الذين يسلبون اللاجئين الذين لا حيلة لهم .

١٨- ومادمنا بصدد موضوع " لاجئي القوارب " ، فانني أتمنى بالفعل ان يواصل اصحاب السفن وربابنتها الاستجابة لنداءاتنا التي وجهناها بالاشتراك مع المنظمة الدولية للملاحة

Digitized by UNOG Library

البحرية بألا يتجاهلوا قوارب اللاجئين التي تكون في حالة شدة . كما أحث البلدان، التي لم تلتزم بعد بمخططنا المقترح لعروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر ، على ان تفعل ذلك ، وهو المخطط الذى اعتقد أنه يخفف الى حد كبير من مخاوف المشتغلين بالنقل البحرى عندما يتطلب الأمر انقاذ اللاجئين . وفي هذا الخصوص ، فانني أشعر بالاغتباط للاختيار الموفق للجنة جائزة نانسن بتكريمها هذا العام لأحد الربابنة ولاثنين من البحارة البواسل . فمن خلالهم يتم الاعراب عن التقدير لكل الذين اسعفوا اللاجئين في اعالي البحار ، وهم كثيرون . واني أتطلع الى رؤيتكم ، ياسيدى الرئيس ، وكل الأعضاء الموقرين في هذه اللجنة في الاحتفال بمنح الجائزة بعد ظهر اليوم .

١٩- وقد اتسمت الأشهر القليلة الماضية بحالات وتدفقات جديدة للاجئين . وكانت احداها بوجه خاص مركزا لاهتمام دولي كبير ليس فقط لأن لها جانبها المأساوى من حيث الجوع وحالات الوفيات المحزنة ، ولكن أيضا بسبب طبيعة كل من الاشخاص المعنيين والارض التي التمسوا اللجوء اليها . وانني اشير الى تدفق نحو ١٠٠٠٠ من ملتمسي اللجوء الى بابوا غينيا الجديدة من اقليم اريان جايا الاندونيسي . وقد تابعنا هذه الحالة عن كثب مع سلطات بابوا غينيا الجديدة ، من وجهة النظر المتعلقة بالحماية الدولية ، وفيما يتعلق باحتياجات المساعدة الطارئة ، على السواء . وبناء على طلب من حكومة بابوا غينيا الجديدة أتحت مبلغ ٨٧٥٠٠٠ دولار ، لتغطية الاحتياجات الغذائية والطبية وغيرها . ولنقل امدادات الاغاثة ، حتى نهاية هذا العام . واشير الى النقل بصفة خاصة لأن اللاجئين يتواجدون في مناطق الادغال الجبلية التي يتعذر للغاية الوصول اليها الا عن طريق الجو أو سيرا على الاقدام . ويتوجب نقل امدادات الاغاثة اما جوا أو بواسطة الحمالين . وقد قام مؤخرا رئيس وحدة الطوارئ التابعة لنا بزيارة تلك المناطق في بعثة للتقييم ، وقام برحلة على الاقدام عبر الادغال الكثيفة ، استغرقت يومين ، لزيارة معسكر واحد . ويعيش اللاجئون عادة في مجموعات صغيرة ، ويتعيشون على صيد الحيوانات والاسماك ، ولكنهم حينما يتركزون في مجموعات أكبر ، كما هي الحال الآن ، يختل التوازن الدقيق بين الانسان والطبيعة ، ولا يصبحون بعد ذلك في وضع يمكنهم من اعالة أنفسهم . وفضلا عن ذلك ، فان نظام حيازة الاراضي لهؤلاء الناس القبليين ، رغم انهم ينتمون عرقيا للسكان المضيفين ، يجعل من المتعذر اتخاذ تدابير سريعة تؤدى الى الاكتفاء الذاتي . ولهذا فان الاحتياجات لما بعد نهاية هذا العام يتعين تقديرها في مرحلة لاحقة ، الا أنه يحتمل أن تطلب بعض المساعدات الاضافية في عام ١٩٨٥ . وهنا أيضا ، سيكون من الواضح أن العودة الاختيارية للوطن هي الحل الأفضل اذا سمحت الظروف .

٢٠- وكان هناك أيضا عدد من التطورات الجديدة في افريقيا منذ حزيران/يونيه، عندما عقد آخر لقاء غير رسمي بيننا . واسمحوا لي أن اشير الى أول هذه التطورات اشارة مقتضبة، وهو يتمثل في عودة مئات الآلاف من المنفيين السابقين الى غينيا ، بعد تغيير الحكومة

Digitized by UNOG Library

هناك . وبناء على طلب الحكومة ، واستنادا الى النتائج التي توصلت اليها بعثتان أوفدتهما المفوضية الى ذلك البلد الذى يواجه مشكلات هائلة تظهر في عدد من الجبهات، وافقت على الاضطلاع ببرنامج محدود للمساعدات قيمته (١ر١ من ملايين الدولارات ، للوفاء بما يلزم لنحو ١٠٠٠٠٠ عائد من الريفيين من احتياجات عاجلة ، حتى نهاية هذه السنة.

٢١- وبعد ذلك ، أود الاشارة الى برامج الطوارئ التي يتعين علينا الشروع فيها عقب حالات تدفق اللاجئين الجديدة الى اقليم شابا الزائيرى ، والى سوازيلند وزامبيا وزمبابوى فضلا عن زيادة اعداد اللاجئين في منطقة غامبيلا/ايتانغ الاثيوبية . كما أفادت التقارير بازدياد اعداد اللاجئين القادمين حديثا الى كل من السودان والصومال ، وهؤلاء يجرى أيضا تقييم احتياجاتهم على سبيل الاستعجال ، على غرار ما يحدث بشأن عابرى الحدود الذين تركوا تشاد مؤخرا الى جمهورية افريقيا الوسطى . وترد تفاصيل هذه البرامج والتطورات وغيرها من البرامج والتطورات الجديدة في آخر الرسائل الدورية الموجهة الى الوفود (EA/COM.17/83-84) والتي أصدرها لتوه مدير المساعدات في المفوضية ، الذى سيقدم بالتأكيد مزيدا من التفاصيل عندما يقدم تقريره الى اللجنة التنفيذية . ومن الحقائق المؤسفة في عصرنا أن حالات اللاجئين الجديدة التي من هذا النوع ، التي تقابلها أحيانا - لحسن الحظ - عودة طوعية الى الوطن وحلول دائمة ناجحة ، قد أصبحت سمة شائعة للغاية في القارة الافريقية المضطربة . ومن الواضح في بعض الحالات أن اسباب تحركات اللاجئين هذه تتجاوز الأسباب الواردة في تعاريف اللاجئين الواردة في الصكوك الدولية . ومما لا شك فيه أيضا ان الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة وحالات الجفاف الشديد التي نكبت بها بلدان افريقية كثيرة كانت عاملا مساعدا على حدوث البعض من هذه التحركات السكانية الجديدة . ولقد تعهدت للأمين العام للامم المتحدة بأن تقوم المفوضية في حدود ولايتها بتوفير اكمل أشكال الدعم ، في اطار استجابة منظومة الامم المتحدة لهذه الحالة الطارئة التي تواجه القارة الافريقية .

٢٢- وأود في هذا الصدد أن اؤكد أن تأهبنا لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين ونوعية استجابتنا لهذه الحالات يمثلان مجالا اداوم على ايلائه أهمية كبرى . ومن الواضح ان الفعالية في المراحل الاولى لأى عملية بعينها تترك أثرا قويا ، بل حاسما ، في المراحل التالية . والعناصر الاساسية للفعالية العامة في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين هي المعلومات الصحيحة ، والتقييم السريع والكفء ، والتدريب المستمر لموظفي المفوضية وللشركاء المساهمين في العمليات ، فضلا عن القدرة الواقعية فيما يتعلق باستخلاص الدروس وتطبيق الخبرات الجديدة من حالة الى أخرى . ونحن نشعر بالامتنان للحكومات والمؤسسات الكثيرة التي ما فتئت تعمل معنا بنشاط في هذا المجال ، الذى يمثل ميدانا للتعاون اتطلع الى تطويره بشكل أكبر . كما أود أن أشكر وزارة الخارجية الاسبانية على مساعدتها مؤخرا في اصدار الطبعة الاسبانية من " كتيب الطوارئ الخاص بمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين"

Digitized by UNOG Library

وهي الطبعة التي يسعدني أن أبلغ اللجنة التنفيذية أنها صارت متاحة منذ فترة جد قصيرة .

٢٣- ولقد قطعنا أشواطا في تنمية تعاوننا مع الوكالات الأخرى ، سواء منها الوكالات الحكومية الدولية أو الأعضاء في منظومة الامم المتحدة أو غير الحكومية . ويسعدني كثيرا أن أرى جو الثقة المتبادلة ، القائم فعلا والذى يتعزز بدرجة أكبر وبأساليب مختلفة وعديدة ، والذى يسود علاقاتنا مع شركائنا التقليديين ، وأعني بهم الوكالات التطوعية . وقد عقد عدد من الاجتماعات في جنيف وفي الميدان ، على السواء . وجرى في هذه الاجتماعات تبادل المعلومات والافكار بشأن مفاهيم ناشئة هامة مثل معاونة اللاجئين والتنمية ، وهذا يمثل مجالا جديدا يجرى فيه استكشافه أشكال جديدة للتعاون ، ومثال ذلك ما حدث في المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا حيث قامت الوكالات التطوعية بدور نشط جدا . وبفضل ما تتسم به هذه الوكالات من مشاعر انسانية حارة ، وفكر متجدد وابداع ، وازدياد في التخصص (وهو الأمر الذى لن يؤدى بأى حال الى ايجاد أجهزة مكتبية دولية جديدة) ، فقد باتت اداة لا غنى عنها لأعمال المفوضية ، سواء في حالات الطوارئ أو كأجهزة شريكة تعمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في ايجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين .

٢٤- واذا وجهنا الاهتمام لحظة الى ادارة شؤون المفوضية ، نجد ان عددا من المسائل قد نوقش مناقشة تفصيلية في اجتماع الاسبوع الماضي الذى عقدته اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية . وانني لا أعتزم ان اكرر الاشارة الى ذلك في هذا المحفل . وقد أشرت على وجه التخصيص في بياني الاستهلالي الموجه الى اللجنة الفرعية يوم الاثنين الموافق ١ تشرين الاول /اكتوبر الى عملية تصنيف الوظائف ، وانني على ثقة من ان الوفود جميعها تتفهم نهجنا ازاء هذه القضية وآثاره العملية تفهما كاملا . ونحن نعتزم بدء تنفيذ النتائج في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٥ في حالة موافقة اللجنة التنفيذية على ذلك . وفيما يتعلق بمقترحاتنا الداعية الى تدبير موظفين اضافيين ، يعملون جميعا في الميدان ، فانني آمل أن توافقني اللجنة على ان هذا يمثل على وجه الاطلاق حدا أدنى للاحتياجات اللازمة لنا اذا اريد لنا أن نضطلع بولايتنا على نحو فعال . واود الاشارة هنا الى ان التطورات الحادثة في الميدان قد تسمح لنا في بعض الاحيان بتقليل احجام الملاك ولكنها أيضا تملي علينا في أحيان أخرى زيادتها اذا كان المطلوب منا هو القيام بواجباتنا ومسؤولياتنا ازاء اللاجئين وازاء هذه اللجنة . ولا يسعني أن اغفل الاشارة الى ان العديد من الدول الاعضاء في اللجنة التنفيذية قد حثنا مرارا وتكرارا على تدعيم وجودنا في مختلف المناطق التي يوجد فيها لاجئون . وفي الاسابيع الماضية تمكنت ، بعد مفاوضات طويلة ووافية وجد ايجابية ، من تعيين ممثل في الجزائر وابرام اتفاق مع السلطات هناك بشأن افتتاح مكتب فرعي . ولعلكم تتذكرون ان هذا هو ما طلبته اللجنة التنفيذية في دورتها

Digitized by UNOG Library

السابقة . وبالمثل ، فقد قمت بتعيين قائم بأعمال بعثة في طهران ، بعد التوصل الى ترتيبات مرضية لتنفيذ برنامج متواضع ، ولكنه جد ضروري ، للاجئين الافغان ، وذلك على النحو المبيّن في اضافة لبرنامجنا الخاص بالفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ (A/AC.96/639/Add.2) . وأود أن اضيف الى ذلك ان الآثار المالية المترتبة على عملية اعادة التصنيف وعلى المقترحات الخاصة بالموظفين تدخل في نطاق المستهدف لسنة ١٩٨٥ .

٢٥- ولعل اللجنة قد تكون مهتمة بالبعض من المبادرات أو الاصلاحات التالية ، التي تدخل ضمن جهودنا لتحسين ادارة المفوضية على مدار السنتين الماضيتين : (أ) في ميدان المساعدة ، نشرنا كتيبين عن الطوارئ والمشتريات ، وهما كتيبان أصبحا ضمن أدوات العمل العادية في المقر وفي الميدان ، (ب) وأدخلنا تحسينات على نظامنا الخاص بادارة البرامج ، لا سيما في مجال رفع التقارير عن المشاريع ، وذلك بادخال نظام التقييم الذاتي ، (ج) وأحرزنا تقدما بشأن معدلات الالتزام ، وفي مجال الانتقال من الرعاية والاعالة الى الحلول الدائمة ، (د) وعززنا الوحدة القائمة في المفوضية والمسماة وحدة الدعم بالاخصائيين بامدادها بمزيد من الخبراء لبحث جدوى المشاريع ، (هـ) وأصدرنا مبادئ توجيهية بشأن استخدام المنظمات غير الحكومية بوصفها جهات شريكة في أعمال التنفيذ . وفي مجال الادارة ومجال الملاك ، أصدرنا كتيبا من كتيبات المفوضية يحدد المسؤوليات على جميع المستويات في المقر وفي الميدان ، ونقحنا التعليمات الادارية والمالية الخاصة بمكاتبنا الميدانية ، وأعددنا توصيفات للوظائف وقمنا - حسبما تعلمون - بتصنيف جميع وظائف الفئة الفنية في المقر وفي الميدان . وأخذنا بنظام فترات التكليف الموحدة لجميع مراكز العمل لنسمح بتناوب الموظفين بصورة أكثر انتظاما ، وأولينا المزيد من الاهتمام المنتظم لمسألة التطوير الوظيفي والتدريب ، وأدخلنا عددا من التحسينات على شروط الخدمة الميدانية (ويمكنني أن اضيف في هذا الصدد أن هذا مجال تقوم فيه مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور ريادي) . كما قمت ، حسبما ذكرت في اجتماعنا غير الرسمي الذي عقدته اللجنة التنفيذية في كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، بتعيين مدير للشؤون الميدانية . ويرد تقريره كواحد من بنود جدول الأعمال .

٢٦- وأود الآن أن أتوجه قليلا الى الحديث عن حالتنا المالية . ان تمويل برامج المفوضية قد صار أصعب في عام ١٩٨٤ ، كما أن الاحتمالات بالنسبة الى عام ١٩٨٥ تطرح المزيد من المشاكل . واني أعرف ان هذه الحالة قد ظلت موضع بحث تفصيلي ، داخل اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية .

٢٧- وأود أن اؤكد عظيم تقديرنا للعون الايجابي والتأييد المتفهم اللذين أسداهما المانحون الى المفوضية في الماضي ، لا سيما في عام ١٩٨٤ . ورغم المشاكل المتعلقة بالميزانية وغيرها من المشاكل ، قام الكثير من المانحين هذا العام بزيادة مقدار مساهماتهم للمفوضية بالعملات الوطنية زيادة جد ملحوظة ، رغم ان هذه الزيادة تقابلها زيادة في قيمة الدولار .

Digitized by UNOG Library

٢٨- وهذا الدليل العظيم الشاهد على التأييد والسخاء يعطينا أملا بالنسبة للمستقبل ويوفر أساسا يمكن أن نستند اليه للعمل معا من اجل حل مشاكل التمويل الخطيرة التي نواجهها . ولكي نفي بمتطلبات البرنامج العام لسنة ١٩٨٤ ، تلزمنا مساهمات أخرى . وبالنسبة للبرنامج العام لسنة ١٩٨٥ ، فان مشكلة التمويل ستزداد صعوبة . ونظرا للتضاؤل التدريجي في مختلف مصادر الايراد ، ورغم كون التمويل المستهدف بالدولارات أكثر قليلا في سنة ١٩٨٥ عما كان عليه في ١٩٨٤ ، فليس ثمة شك في وجود حاجة الى مساهمات اضافية كبيرة .

٢٩- وبينما أقدر كل التقدير ما يواجهنا سويا من مشاكل كبيرة في مجال تمويل المساعدات اللازمة للاجئين في سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٥ ، فانني أرفض ان اكون متشائما . فاذا عملنا معا في تعاون وثيق ، امكن حل المشكلة وتسنى للاجئين تلقي المساعدة التي يحتاجون اليها ويستحقونها في الوقت نفسه .

٣٠- وختاما ، فان الامم المتحدة قد تمكنت على مدار السنين من مساعدة ملايين اللاجئين على بدء حياة جديدة . وقد أمكن تحقيق ذلك لأن المفوضية قد أبقي عليها كهيئة ذات صبغة انسانية وغير سياسية . وقد تقرر ذلك فعلا عند اعتماد النظام الاساسي منذ ٣٣ سنة مضت ، ولكن الفضل في الابقاء على هذه السياسة على مدار السنين يرجع الى الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ويرجع بصفة خاصة اليكم - أي الى الدول الاعضاء في اللجنة التنفيذية . وهذا هو السبب في المداومة على اتخاذ القرارات المتعلقة ببرامجنا في اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء ، وهو السبب في مداومتنا على الاتفاق في هذه اللجنة على تناول المهمة الانسانية المطروحة أمامنا دون أن نسمح لأنفسنا بالخضوع للاعتبارات السياسية وهو السبب في أن الروح ذاتها قد سادت في نيويورك في اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة ، بحيث جرت الموافقة على تقرير المفوض العام دون تصويت سنة وراء أخرى .

٣١- واني أرى انه لا غنى على الاطلاق عن تقيدنا بهذه السياسة . وفي الوقت ذاته ، يصعب ان نفعل ذلك لأن كل شيء مسيّس في الامم المتحدة ، حيث يتعين على دول متعددة بهذا الشكل أن تعمل معا ، ولأن جميع مشاكل اللاجئين تعبّر على وجه اليقين عن مشاكل سياسية .

٣٢- ورغم ذلك ، فانني واثق من انكم جميعا توافقون على وجوب بقائنا انسانيين . فاذا شرعنا في تسييس المشاكل ومحاولة التوفيق والمساومة بين الدول أو تجمعات الدول ، سنفقد قدرتنا على العمل وسنقيد أيدينا بأغلال كثيرة سياسية الطابع - وسيكون اللاجئون هم الضحايا ، وسيعانون من ذلك . انهم بانتظار الحلول - وسيتعين عليهم الانتظار لسنوات وبلا انقطاع اذا انتظروا حلا توفيقيا سياسي الطابع . ان نبل أعمال المفوضية من اجل اللاجئين وروحها وجوهرها يتمثلون جميعا في الاعتراف بطابعها الانساني الصرف ، انها أشبه بجوهرة نفيسة ، وعلينا ألا نضيع نقاءها .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00700 25888—November 1984—625

GA/OR/39. Suppl.12A

Digitized by UNOG Library